



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الدَّرْسُ النَّحْوِيُّ فِي

مَنْهَجِ الْقُصَادِ فِي شَرْحِ بَآئِثِ سُعَادُ

لجمال الدين أحمد بن محمد بن الحداد البجلي الحلبي

(كان حيًّا ٧٤٧هـ)

رسالة تقدّم بها الطالب:

حيدر موجد صالح الطائي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ، في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة .

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور أمين عبيد جيجان

٢٠٢٢م

١٤٤٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ
وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ

صدق الله العلي العظيم
سورة النحل: الآية (٩)

الإهداء

شوقاً إليك وفي يمينك بئرقُ
ومنازل الدنيا بوجهك تُشرقُ
يا أيها (المهديُّ) يا بن محمدٍ
يا من بتهجك سؤلنا ينحققُ

إقرار المشرف:

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الدرس النحوي في منهج الفُصَادِ
في شرح بانث سُعادُ لجمالِ الدّين أحمد بن الحداد بن محمّد بن الحداد البجليّ الحليّ
(كان حيًّا ٤٧٤هـ)) التي تقدم بها الطالب (حيدر موجد صالح) أعدت بإشرافي في
قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، وقد استوفت خطتها
استيفاء تامًا يؤهلها للمناقشة.

التوقيع:

المشرف: أ.م. د. أمين عبيد جيجان

التاريخ: / / ٢٠٢٢

بناءً على التوصية المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

أ.م. د : محمد عبد الحسن حسين

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / / ٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الهداة المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعدُ:

فإنه لا يخفى على دارس آداب العربية وفنون القول فيها أن الشعر هو فن العربية الأول، وأنه نال عناية كبيرة عند الأدباء والنقاد أكثر مما نالته جميع الفنون النثرية على اختلافها؛ انطلاقاً من قاعدة مستقرة عندهم مفادها إن كل منظوم أحسن من كل منثور من جنسه في معترف العادة.

إلا أن هذا الاهتمام بفن الشعر عموماً لم يكن موزعاً توزيعاً متساوياً على النتائج الشعري على مرّ العصور؛ فأبو الطيب المتنبّي مثلاً في العصر العباسي وما بعده قد ملأ الدنيا وشغل الناس، والجواهري في العصر الحديث تعلقت به كثير من الأعمال والدراسات النقدية مدحاً أو ذمّاً، وهجوماً أو دفاعاً.

وكما لم يتساو الشعراء في قدر الاهتمام الذي نالوه من النقاد والدراسين على مرّ عصور الأدب العربي كذلك لم تتساو قصائد هؤلاء الشعراء في الاهتمام نفسه؛ فقصائد المعلقات السبع على سبيل المثال نالت من الاهتمام أكثر مما ناله نظيراتها من قصائد الشعر الجاهلي، وكذلك لاميتا العرب والعجم للشنفرى الأزدي والطغرائي.

وفي مقدمة قصائد الشعر العربي التي نالت من الاهتمام ما لم ينله غيرها قصيدة البردة أو (بانة سعاد) للشاعر كعب بن زهير المزني (ت: ٢٦هـ)؛ فقد حظيت هذه القصيدة بعناية كبيرة، وكتبت فيها الشروح، نحو: شرح ابن هشام، وشرح السيوطي وغيرهما.

وقد طُبِع حديثاً أحد أغنى شروح هذه القصيدة العصماء وهو من كنوز هذا التراث النفيس الذي يضم بين دفتيه علماً ثراً، ليس في النحو فحسب بل في علوم العربية الأخرى، وهو شرح العلامة الشيخ جمال الدين أحمد بن الحداد البجليّ الحليّ، هذا الشرح الغني الذي تناول فيه مؤلفه جميع جوانب القصيدة اللغوية والبلاغية والصرفية، وكان للجانب النحوي والدلالي نصيب كبير من اهتمام صاحب هذا الشرح؛ فلا يترك بيتاً من أبيات هذه القصيدة حتى يذكر إعراب جملة، ومعاني حروف الجر فيه ودلالاتها، وكذلك المسائل النحوية الخلافية التي قد يكون البيت مثلاً لها.

وقد درس الباحث هذه المادة النحوية في هذا الشرح النفيس، ووازن ما قرره الشارح العلامة ابن الحداد البجلي بما قرره غيره من شراح هذه القصيدة.

وجاء البحث مقسماً على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتلحقها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع وملخص الرسالة باللغة الانكليزية .

أما التمهيد فبينتُ فيه — باختصار — سيرة ابن الحداد، اسمه ونسبته وكنيته، ومنهجه النحوي ، وأما الفصل الأول فدرستُ فيه دلالات حروف الجر، في ثلاثة مباحث، ودرستُ في الفصل الثاني الجمل وأشباه الجمل، في ثلاثة مباحث، وكان الفصل الثالث مخصصاً لدراسة مسائل الخلاف النحوي عند ابن الحداد البجلي، وجاءت خاتمة الرسالة مضمنة بإيجاز أهم النتائج التي خرج بها البحث. وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعته، فشملت كتب النحو القديمة والحديثة .

ومما يجدر نكره أني اعتمدتُ النسخة الصادرة بتحقيق الدكتور علي عباس الأعرجي، إذ هي النسخة المعتمدة المحققة تحقيقاً علمياً معتبراً من حيث الدقة العلمية والضبط المشدّد، فضلاً عن تذييلها بفهارس ساعدت الباحث في استقراء مادة البحث، وحرّي بي أن اعترف بفضل هذا المحقّق الذي سهّل عليّ عمله المتقن الكثيراً من الصعوبات ويسّر لي الرجوع إلى آراء العلماء في مصنفاتهم، ممّا وفر عليّ وقتاً وجهداً

كبيرين، ولأسيما أنّ ابن الحداد البجلي من المغيبيين الذين قلّت عناية كتب التراجم بسيرتهم.

ولم يخلُ إعداد هذه الدراسة من مصاعب كبيرة واجهتني، أهمها كثرة شروح هذه القصيدة وأنّ أغلبها غير محققة وغير متوافرة، لذا بذلت جهداً كبيراً للحصول علي قسمٍ منها ، وهي: شرح ديوان كعب لأبي سعيد السكري، وشرح التبريزي، وشرح قصيدة بانة سعاد للأنباري، وشرح قصيد بانة سعاد لابن هشام، ومختصر شرح بانة سعاد لمحمد اللخمي، ومصدق الفضل لدولة آباد، وكنه المراد للسيوطي، وحاشية الشيخ الباجوري، واقصى المراد ليوسف الحنفاوي أو الحفني، وجوهر الوقاد في شرح بانة سعاد لمحمد الشرواني، وعلو الكعب الأدبي شرح واعراب قصيدة كعب لعبد الرحمن بن عوف كوني .

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بشكري الجزيل وامتناني الوفير لأستاذي وشيخي المفضال المشرف على الرسالة الأستاذ المساعد الدكتور أمين عبيد جيجان الذي تقصّل بالإشراف على عملي، وتابع خطوات إنجازهِ ، وأرشدني إلى ما فيه صلاح الباحث والرسالة، فله منّي التقدير والاحترام والدعاء بدوام الصحة والتوفيق.

وأنتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين تشرفتُ بكوني طالباً أنتمي إلى مدرستهم العلمية الشامخة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأمتناني الكبير إلى رئاسة قسم اللغة العربية ممثلة بالأستاذ المساعد الدكتور محمد عبد الحسن، لتيسير الأمور العلمية و الإدارية المتعلقة بالرسالة جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وأخيراً هذا عملي لا أدعي له الكمال فذلك مما لا يُنال وهو أمر محال؛ لأن الكمال لله تعالى وحده ، فإن أصبْتُ فيه فبفضل الله تعالى وتوفيقه ومنّه عليّ وهو غاية القصد ، وإن أخطأتُ فمن نفسي، وحسبي أنّي طلبتُ الصواب.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ويرزقني فيه السداد والتوفيق ويتقبله منّي بقبول حسن، إنّه وليّ ذلك والقادرُ عليه.

الباحث

أولاً : سيرته العلمية:

- اسمه ونسبه:

هو الشيخ جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن عيسى بن سلمان بن أبي الفضل بن سلمان الحداد البجلي الحلبي البغدادي^(١)، ولا يعرف (الحداد) أهو نسبة إلى مهنة أم جدّه؟ وقد تنبّه ابن الحداد نفسه حين تنبّه لهذا الاشكال، عندما عمد إلى التعريف عن نفسه في آخر صفحة من نسخة (نهج البلاغة) على خط ابن السكون الحلبي قائلاً وبخطه: ((أحمد بن محمد بن إسماعيل بن عيسى بن سلمان بن أبي الفضل بن سلمان الحداد البجلي))^(٢). ونسبة (البجَلِيّ) ترجع إلى القبيلة العربية (بُجَيْلَة)، وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب، و(بُجَيْلَة) اسم أمّهم التي ينتسبون إليها، أما أبوهم فهو أنمار بن أراش بن كهلان، وأصلهم من العرب القحطانية الذين كانوا يسكنون اليمن^(٣)، أما نسبة (الحلي) فترجع إلى موطن ولادته في مدينة (الحلة)، وهي مدينة كبيرة بين الكوفة وبغداد^(٤).

- نشأته:

لم تذكر المراجع التي ترجمت لابن الحداد البجلي تاريخاً معيناً لمولده ولا لوفاته، بل اكتفت بالقول، إنه كان حياً في سنة (٧٤٥هـ)^(٥)، وإن له نسخة نسخها موسومة

(١) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٨ / ٥١.

(٢) منهج القصاد (مقدمة المحقق): ٣٠.

(٣) ينظر: معجم قبائل العرب في القديم والحديث: ٦٣.

(٤) ينظر: معجم البلدان: ٢ / ٢٩٤.

(٥) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٨ / ٥٢.

ب(النسخة السعدية أو الرسالة السعدية) فرغ من تأليف في التاسع من محرم سنة ٧٤٧هـ، فيكون حياً سنة ٧٤٧هـ جرية^(١) .

وقد قرأ القرآن الكريم بروايتي عاصم والكسائي على السيد جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن ناصر بن حماد الحسيني الغروي، وكذلك روى عنه الشاطبية^(٢) في علم القراءات^(٣).

- شيوخه وتلاميذه:

تلمذ ابن الحداد على ابن المُطَهَّر الحلي وهو الحسن - ويقال: الحسين - ابن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، جمال الدين، ويعرف بالعلامة، من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء، نسبته إلى الحلة، وكان من سكانها، مولده ووفاته فيها، ولد سنة (٦٤٨هـ)، وتوفي سنة (٧٢٦هـ)، وله كتب كثيرة. منها (تبصرة المتعلمين في أحكام الدين) و (تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول) و (قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام) و (مختلف الشيعة في أحكام الشريعة)^(٤)، وتلمذ أيضاً على السيد جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن ناصر بن حماد الحسيني الغروي (ت: ٧٢٧هـ)، و عزّ الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي (ت: ٦٥٦هـ)، ورضي الدين أبي عبد الله الدوري ، وأبي عبد الله الحسين بن قتادة بن مزروع (ت: ٦٨١هـ)، ويوسف بن

(١) ينظر: منهج القصاد (مقدمة المحقق): ٥٤

(٢) الشاطبية: في القراءات السبع، لأبي محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ)،

وهي منظومة مشهورة عدد أبياتها (١١٧٣) بيتاً، وهي في الأصل نظم لكتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، واسمها (حزب الاماني ووجه التهاني)، ينظر: الدليل الى المتون العلمية: ١١٧ .

(٣) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٨ / ٥١ .

(٤) ينظر: الأعلام: ٢ / ٢٢٧ .

ناصر الحسيني، وأبي الحارث بن خالد البغدادي (ت: ٢٤٠هـ)، وأبي حفص عمر بن
معن الزبيري الضرير^(١)

أما تلاميذه فمنهم السيد الفقيه محمد بن القاسم بن معية الحسن بن (ت: ٧٧٦هـ)،
والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد
الأول (ت: ٧٨٦هـ)^(٢)

- مكانته العلمية ومؤلفاته:

كان العلامة ابن الحداد -رحمه الله تعالى- فقيهاً مقرئاً أديباً شاعراً، ومن مصنفاته
إلى جانب شرح بانة سعاد- كتاب (الأدب والحكم) أو (الأداب والحكم)، وكتاب
(صحيح الآثار في ذكر أخذ الثأر)، وكتاب (المختار من حديث المختار)، وله أيضاً
إجازات، واستنساخات وتقریظات^(٣).

ثانياً: مذهبه النحوي:

من النظر في القضايا النحوية التي اشتمل عليها الكتاب موضوع الدراسة (منهج
القصاد في شرح قصيدة بانة سعاد)، يظهر أن العلامة ابن الحداد البجلي يميل إلى حد
ما مع آراء المذهب البصري؛ فكثيراً ما يختار آراءهم ويقدمها على آراء المذهب الكوفي.
ومن الأمثلة على ذلك قوله في مسألة أولى الفعلين بالعمل عند التنازع: ((وقد
أعمل هنا الفعل الثاني مع التنازع وهو (أمل)، كما هو الأولى عند البصريين))^(٤).

(١) ينظر: منهج القصاد (مقدمة المحقق): ٤٢

(٢) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٨ / ٥١.

(٣) ينظر: منهج القصاد (مقدمة المحقق): ٤٥ - ٥٠.

(٤) منهج القصاد: ٢٢٣.

غير أنه في أكثر الأحيان يحاكي المذهبين الكوفي والبصري في المسألة الواحدة من دون أن يرجح بينهما، ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة حكم المجرور بالباء في صيغة (أفعل به): ((أكرم بها تعجب، وفيها قولان: أحدهما: قول سيبويه وجمهور البصريين: إن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، والباء وما عملت فيه في موضع رفع.

والآخر: قول الزجاج والكوفيين، إنه أمر لفظاً ومعنى، والباء وما عملت فيه في موضع نصب))^(١).

وقوله: ((وتقدير الكلام عند البصريين: في الخدين منها تسهيل بحذف (منها) لدلالة الكلام عليه، وعند الكوفيين تقدير الكلام: وفي خديها تسهيل، فأقام الألف واللام مقام المضمرة))^(٢).

ثالثاً: منهج ابن الحداد في الشرح:

بدأ ابن الحداد شرحه بمقدمة اشتملت على سبب تأليف الشرح ، فقال: ((إلى أن التمس ذلك مني بعض الأصدقاء الصادقين ومن أنا على موذته على أقوى يقين؛ فجرد بالتماسه سيف عزمي الباتر، وجدد باقتباسه دائر ذلك خاطر، فهمت بتصيير ما كان قوةً فعلاً، ولم أجد شعراً أحق بذلك وأولى من قصيدة كعب بن زهير اللامية التي تشرفت واشتهرت بالمدحة النبوية، وإلا فكم أفصح منها أنهى في البلاغة، وأبهى، ولسان حالها يورد، وينشد، ويروي، ويسند))^(٣).

ويتبين من نصه دافع تأليف هذا الشرح، ثم يشفع ما تقدم ببيان المكانة اللغوية لشرحه، فيقول: ((ورأيت من إيضاح الأسرار في غرائب إعرابها أن أكشف الأستار عن

(١) منهج القصاد: ١٩٠-١٩١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٢.

عرائب أعرابها، وأن أُرصع حبلَ عربيتها بجواهر شرح، عربيتها وأطلع شمسَ معانيها من مشارق مغانيها بعد غروبها))^(١).

ثم يكشف ميزات شرحه من سائر شروح القصيدة ، فيقول: ((ولم يتقدّم هذا الشرح من الشروح مماثله، ولا سبقه مشاكله ؛ لأن يحيى بن الخطيب التبريزي في شرحه طوّل في ما ليس هو بصدده، وقصّر في إيضاح المعاني ؛ فالمعاني للاستفادة منه كلّ المعاني، وعبد الرحمن ابن الأنباري تصدّى في شرحه لبيان بعض اللغات وجملة صالحة من الإعراب، وصدّد عن بيان الباقي بحرف الاضراب وغيرهما من الشراح، إما مقصّر لا يذكر إلا الغريب من لغتها، أو مطوّل قد غلط أغلاطاً لا يحسن حكايتها، ف جاء هذا الشرح للفرائد جامعاً ولطلاب الفوائد نافعا، وسميته (منهج القصاد في شرح بانة سعاد))^(٢).

ومنه يظهر أنّ شرح قصيدة (بانة سعاد) لابن الحداد الحلبي يعدّ ميداناً تطبيقياً أظهر فيه ثقافته اللغوية الواسعة، وركّز فيه القول على الاحتمالات النحوية والصرفية تركيزاً مبدعاً، لذا يعدّ أفضل من شرح قصيدة بانة سعاد لكعب بن زهير، وقد ذكره البغدادي(ت: ١٠٩٣هـ) صاحب خزنة الادب ؛ في حاشيته على شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام الانصاري: قال ((أحمد بن محمد الحداد البجلي البغدادي ، وهو من أجلّ من شرح هذه القصيدة))^(٣).

وذكره في مكان آخر من حاشيته وهو في موازنة بين الشرحين يقول: ((إنه رجلٌ فاضلٌ متضلعٌ بالنحو وسائر العلوم العربية، وقد شرح هذه القصيدة شرحاً جيداً دقّق النظر في إعرابها واستنباط معانيها وجمع رواياتها، وابن هشام أجلّ منه في تنزيل

(١) منهج القصاد : ١٣٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥ .

(٣) حاشيته على شرح بانة سعاد : ٣١ / ١ .

المسائل النحوية عليها، وهو أجلُّ من ابن هشام في فهم معانيها، وشرحاها متساويان في المقدار، وعصرهما متقارب مع بعد الدار))^(١) .

أما منهجُ ابن الحداد الحلبي في إيراد المادّة العلمية في شرحه، فقوامه: إيراد البيت من أبيات القصيدة، فأعرابه ثمَّ الأخذ بشرحه وتحليله.

أمّا سمات منهجه فيمكن أن نختصرها بالآتي:

١- إنَّ طريقة عرضه لأبيات القصيدة ومفرداتها قامت - في الغالب - على البدء

بالمسائل النحوية بإعراب البيت ، ثمَّ يُثني بالتفسير اللغوي للمفردات المتعلقة بها.

فمثلاً قول كعب بن زهير

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلاَّ أعنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مكحولٌ^(٢)

يبدأ ابن الحداد البجلي بإعراب البيت فيقول: ((الواو للاستئناف ، و(ما) هنا لا عمل لها؛ لانتقاض النفي ب (إلا)، و(سعاد) مبتدأ))^(٣) ، ومن ثمَّ الإتيان بالتفسير اللغوي للمفردات يقول: ((البين: هنا الفراق والألف واللام فيه يحتمل أن يكون بدلاً من الضمير كما يقول الكوفيون، والتقدير: غداةَ بينها))^(٤) .

واعتنى ابن الحداد البجلي أولاً بإعراب المفردة وبيان تفسيرها اللغوي وقد سار على هذا المنهج في أغلب أبيات القصيدة.

(١) حاشيته على شرح بانث سعاد: ٢٠٢ / ١

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٠

(٣) منهج القصاد: ١٦٥

(٤) المصدر نفسه: ١٦٥

٢- وقد يعكس ابن الحداد في بعض الأحيان الوضع، فيبدأ بالتفسير اللغوي للمفردات

وبيان معاني كل مفرد ، نحو قول كعب بن زهير:

هَيْفَاءٌ مُقْبَلَةٌ عَجْزَاءٌ مُدْبِرَةٌ لَا يُشْتَكَى قِصْرٌ مِنْهَا وَلَا طَوْلٌ^(١)

إذ يبدأ ابن الحداد بشرح البيت يقول: ((أي : سعاد دقيقة الوسط ، والمعنى :

يحكم عليها بكذا حال كونها مقبلة، وهي عجزاء ؛ أي عظيمة العجز، وهو مؤخر الشيء حال كونها مدبرة)).^(٢)

رابعاً: وصف النسخة المحققة:

اعتمدت في دراستي على نسخة بتحقيق الدكتور علي عباس الأعرجي مطبوعة في مركز تراث الحلة في عام ٢٠١٩م، بالقطع الوزيري، في مطبعة دار الكفيل التابع للعتبة العباسية، الطبعة الأولى ، وتقع النسخة المطبوعة في (٤٨٠ صفحة) وهي نسخة محققة تحقيقاً علمياً معتبراً، ومذيلة بفهارس بلفية (فهرس الآيات، وفهرس الحديث، وفهرس المعصومين(عليهم السلام)، وفهرس الأعلام، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس البيوتات والقبائل والفرق، وفهرس المؤلفات، وفهرس الأشعار، وفهرس مصادر التحقيق)، علماً أن هناك نسخة من هذا الشرح بتحقيق الأستاذ سعد الحداد طُبعت في مركز العلامة الحلبي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية، في عام ٢٠١٧ في مطبعة مركز العلامة الحلبي لإحياء التراث ، وتقع في ٣١٠ صفحات، وإنما وقع اختياري على نسخة الدكتور علي عباس الأعرجي للميزات الآتية:

(١) ديوانه : ٦١

(٢) منهج القصاد : ١٧٠

- (١) الاعتماد على أكثر من نسخة في تحقيق الكتاب؛ رمز المحقق لإحداهما ب(الأصل)، ورمز للأخريين بالرمزين (ب) و (ج)؛ إذ إن الاكتفاء بنسخة واحدة في تحقيق النصوص من المزالق التي يجب أن يبتعد عنها المحقق الحاذق^(١).
- (٢) الدقة في إثبات فروق النسخ، والاكتفاء مع ذلك بإثبات الفروق التي تمثل أهمية في فهم النص المحقق أو قراءته، وذلك كما لو كانت الفروق في إسقاط كلمة من المتن أو تبديل تركيب بتركيب آخر.
- (٣) الاهتمام بضبط النص بنيةً وإعراباً، ولاسيما إذا عرض للنص كلمة غامضة أو غريبة أو مشكلة لا يُعرف ضبطها إلا بالرجوع إلى معجمات اللغة العربية.
- (٤) الاهتمام بشرح الألفاظ الغريبة والمشكلة والغامضة؛ تسهيلاً على القارئ، وتوفيراً عليه من الرجوع إلى معجمات اللغة العربية.
- (٥) الاهتمام بشرح المصطلحات العلمية إذا وردت في المتن؛ مثل شرح معنى (القافية المتواترة)؛ إذ يقول المحقق: ((القافية المتواترة: كل قافية وقع فيها متحرك بين ساكنين))^(٢)، مع عزو هذا الشرح إلى مصادره الأصلية.
- (٦) الاهتمام بالتعليق على المتن وتصويب ما قد يقع فيه من أخطاء علمية؛ وذلك مثل تعليق المحقق على قول المصنف: ((وأصله بَيَّنْتُ بزنة ضَرَبْتُ))؛ إذ يقول المحقق تعليقا على هذا: ((الصواب أن يقال: بوزان ضَرَبْتُ؛ لأن الوزن ما يقابل اللفظة من مادة

(١) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها: ٣١.

(٢) منهج القصاد: ١٥٧.

(فَعَلَ)، أما الوزن فهو ما يقابلها على سبيل المثال والتقريب، كأن يقول: ذَهَبَ على وزن جَعَلَ^(١).

(٧) الاهتمام بعزو الأقوال والمعلومات العلمية إلى مصادرها الأصلية، سواء أشار المصنف إليها في المتن أم لم يُشر.

(٨) الاهتمام ببسط ما عمد المصنف إلى تلخيصه واختصاره؛ لئلا يحتاج القارئ إلى بذل الجهد في معرفة ما تركه المصنف بهذا الاختصار؛ ومن أمثلة ذلك تعليقه على عبارة المصنف: ((والجمل كلها يجوز أن يكون جوابها بالفاء، كقولك: زيدٌ أبوك فقم إليه: قلت: وفيه نظر))^(٢). إذ فسّر المحقق حاصل هذا النظر في الحاشية فقال: ((فيه نظر لأن ليس كل الجمل يجوز أن يكون جوابها بالفاء ظاهراً وتقديراً؛ فليس كل الجمل يمكن حملها على الشرط أو شبهه))^(٣).

(١) منهج القصاد: ١٥٨ .

(٢) المصدر نفسه: ١٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٩.

شكر وامتنان

لا بُدَّ قبل كل شيء أن أفتتح عملي هذا بالشكر لله أولاً وآخراً، ثم الشكر بأصدق تعابير الشكر والامتنان لكلّ من غمرني وجاد عليّ بعلمه فأحاطني بطوق العرفان بالجميل وها أنا ذا أحمل نفحات شكري بين كفيّ وأنحني إجلالاً واحتراماً إلى كلِّ من:

الدكتور أمين عبيد جيجان الذي نلت بتواصلي معه تلمذةً وإشرافاً فوزاً كبيراً ، لكبير فضله وعظيم منزلته في دوحة الخلق الرفيع والمتابعة العلمية الجادة والمخلصة في تصحيح هفواتي وتقويم خطوات عملي ، فله من الله جزيل الأجر والثواب ومني أخلص الودّ والوفاء .

وإلى شيخي ووالدي الدكتور هاشم جعفر الموسويّ الذي سقاني العلم ورباني على الفضيلة ورفدني بالعون في بحثي هذا ، فأسأل الله أن يمهده بالصحة والعمر المديدين وأن يحفظه ذخراً لنا .

وإلى عمادة كلية التربية للعلوم الانسانية ورئاسة قسم اللغة العربية والدكتور محمد عبد الحسن حسين وأساتيد تتلمذت على أيديهم فكان لهم الفضل الكبير في متابعة البحث والباحث، فجزاهم الله خير ما يجزي به عباده الصالحين .

وإلى الأخ الدكتور مرتضى سعد جاسم الذي كان له الفضل في اختيار العنوان وأعانني بملاحظته وإرشاداته القيمة ، وأفادني ببعض المصادر ، سائلاً المولى له التوفيق وجزيل الثواب .

وإلى أسرتي الكريمة التي وفرت لي كل ما يحتاج إليه الباحث لإكمال مهمته مع الاعتذار من طول اتكالي عليهم.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين سيتفضلون عليّ بقراءة الرسالة
ورفدي بملاحظتهم وآرائهم السديدة التي تجعل الدراسة إن شاء الله في أحسن تقويم .

وإلى كلّ من مدّ لي يد العون وأهداني من ثمار معرفته وصدق دعواته . إلى كلّ
هؤلاء أولي الفضل والكرم دعواتي . وهي قصارى ما أملك . اللهم امنحهم أمناً وسوراً
وظلّهم بظلال الرحمة والحبور وارزقهم حسن العاقبة واجعل ما قدّموه نوراً يسري بين
أيديهم يوم الحساب .

الباحث

الفصل الأول

دلالة الحروف

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: دلالة حروف الجر.
- المبحث الثاني: دلالة حروف العطف.
- المبحث الثالث: دلالة الحروف الأخرى.

توطئة:

الحرف في اللغة هو طرف الشيء وحده^(١)، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾^(٢)، وقد سمّي الحرف عند النحويين بهذا، لأن معناه متعلق بغيره - كما سيأتي - فهو كالطرف له^(٣)، أما من حيث الاصطلاح فيمكن تعريف الحرف بأنه: كلمة دلت على معنى في غيرها لا في ذاتها؛ يخرج ب(كلمة) حروف المباني، ويخرج ب(معنى في غيرها لا في ذاتها) كل من الاسم والفعل^(٤).

وينبغي ملاحظة أن النحويين فرقوا بين شيئين يطلق عليهما مصطلح (الحرف) وهما حرف المبنى وحرف المعنى؛ حيث يشتركان في أمر ويفترقان في آخر؛ فيشتركان في أنهما لا يكون لواحد منهما معنى إذا انفرد بالذكر، ويفترقان في أن حرف المبنى لا يحمل معنى زائداً على ما دخل عليه بخلاف حرف المعنى؛ فمثلا الدال في (الدار) لم تحمل معنى زائداً على معنى الدار الذي هو البيت، لكن الحرف في عبارة (في الدار) يحمل معنى زائداً على معنى البيت وهو معنى الظرفية^(٥).

(١) ينظر: مقاييس اللغة مادة (حرف): ٤٢ / ٢، والصاح تاج اللغة وصاح العربية مادة (حرف): ٤ / ١٣٤٢.

(٢) سورة الحج، الآية: (١١).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢١٥ / ١.

(٤) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٠٢.

(٥) ينظر: اللمع في العربية : ٨ .

المبحث الأول: دلالة حروف الجرّ:

الجرّ في اللغة هو السَّحْبُ، يقال: جرّه يجرّه جرّاً. إذا سَحَبَهُ^(١)، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاخَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾^(٢)، والجر في اصطلاح النحويين هو: تغيير مخصوص علامته الكسرة أو ما ناب عنها^(٣)، وحروف الجرّ عشرون حرفاً قد جمعها العلامة ابن مالك في ألفيته ذائعة الصيت:

هاك حروفَ الجرِّ وَهِيَ: مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَأَوْ وَتَا وَالكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَى^(٤)

وكل هذه الحروف حروف جر باتفاق وبلا شروط باستثناء (خلا، حاشا، عدا)، فإنّها مشتركة بين الحرفية والفعلية؛ فيجوز أن تُحمل على كونها حروف جرّ، ويجوز أن تُحمل على كونها فعلاً ماضياً، هذا إذا لم يسبقها (ما) المصدرية، فإذا سبقها (ما) المصدرية تمخضت للفعلية^(٥).

(١) ينظر: مقاييس اللغة : ١ / ٤١٠.

(٢) سورة الأعراف، الآية: (١٥٠).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٢٩.

(٤) ألفية ابن مالك ٣٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٧٣٨، و شرح قطر الندى: ٢٤٨.

وسأدرُسُ في هذا المبحث دلالات حروف الجرّ، مقسماً الحروف إلى أحادية وثنائية وثلائية بحسب المادة المستقرة في الشرح ، وعلى النحو الآتي:.

أولاً : حرف الجر (الباء):

باء الجر تكون حرف جر باعتبارين:

الأول: أن يكون بمعنى الإلصاق وهو أصل معانيها يقول: ((الإلصاق وهو أصل معانيها، ولم يذكر سيبويه غيره، قال: إنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله. قيل: وهو معنى لا يفارقها^(١).

الثاني: أن يكون بمعنى القسم نحو قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾^(٢)، وتنفرد باء القسم عن حرفي القسم الآخرين الواو والتاء في أنها تدخل على الاسم الظاهر والضمير، في حين لا تدخل الواو إلا على القسم الظاهر، ولا تدخل تاء القسم إلا على لفظ الجلالة^(٣)، نحو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾^(٤)، ولم تأت باء القسم في قصيدة كعب بن زهير، وكذلك لم يوجه ابن الحداد البجلي باء الجر إلى معنى الإلصاق في أي بيت وردت فيه في قصيدة كعب بن زهير، وقد وجهها إلى معنى الاستعانة في مواضع من القصيدة، ومن ذلك الباء في قول كعب بن زهير:

(١) الجنى الداني: ٣٦

(٢) سورة الأنعام، الآية: (١٠٩).

(٣) ينظر: اللمع لابن جني: ١٨٣.

(٤) سورة يوسف، الآية: (٧٣).

تَرْمِي الْغُيُوبَ بِعَيْنِي مُفْرَدٍ لَهْقٍ إِذَا تَوَقَّدَتِ الْحِرَانُ وَالْمِيلُ^(١)

إذ يقول: ((بعيني)) يتعلق بـ(ترمي) تعلق المفعول والباء للتعديّة، وفيها هنا معنى الاستعانة^(٢)، وهذا هو الظاهر في البيت؛ لأن قوله: (تَرْمِي الْغُيُوبَ بِعَيْنِي مُفْرَدٍ) أي: بعيني ثور مفرد، وقد شبّه عينها بعين الثور الوحشي الذي أُفرد عن أنثاه، لأنه في هذا الوقت يقوى نشاطه ويكثر تحديقه؛ فكأنه استعانت بعين هذا الثور لترمي بها الغيوب^(٣).

ويأتي حرف الجر (الباء) لكثير من الدلالات والمعاني غير الدلالة الأصلية، التي رصد ابن الحداد البجلي بعضها في شرحه على القصيدة، ومن هذه المعاني:

- **التعديّة:** والمراد من التعديّة تمكين الفعل الذي لا يمكن أن ينصب مفعولاً به من نصب مفعول به، أو الذي لا ينصب إلا مفعولاً واحداً من نصب مفعولين^(٤)، وإلى هذا المعنى وجهها ابن الحداد البجلي في قول كعب:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(٥)

إذ يقول ابن الحداد البجلي: ((الباء في قوله (بذي) يتعلق بـ(شجت)، وهي للتعديّة))^(٦)، وذكر عبد الرحمن كوني في شرحه أنّها للمصاحبة^(٧)، وهو ظاهر كلام غيره من الشراح^(٨)، غير أن الظاهر أنها للتعديّة؛ لأنّ الفعل شج يشج يتعدى لمفعول واحد، وقد تعدى بالباء في البيت لمفعولين، و أن كون الجار والمجرور (بذي) في محل

(١) ديوان كعب بن زهير: ٦٣

(٢) منهج القصاد: ٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ٢٢٤.

(٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٢٥٩.

(٥) ديوان كعب: ٦١

(٦) منهج القصاد: ١٧٨.

(٧) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٣١.

(٨) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد ١٣٠، و كنه المراد: ١٦٧.

جر صفة لموصوف محذوف تقديره: بماء ذي شيم - لا يعني أنها للمصاحبة؛ لأن معنى المصاحبة هو مصاحبة ما بعد الباء لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا فقولك: (جئت بمحمدٍ) معناه أنكما جنتما في وقت واحد^(١) وهذا ليس متحققاً هنا؛ لأن الشاعر لم يقصد أن الخمر قد شُج في وقت واحد مع ماء ذي شيم، وقد وجه ابن الحداد البجلي الباء للتعدية أيضاً في قول كعب بن زهير:

وَلَا تَمَسُّكَ بِالْعَهْدِ الَّذِي زَعَمْتَ إِلَّا كَمَا تُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ^(٢)

إذ يقول: ((بِالْعَهْدِ متعلق بـ(تَمَسُّكَ) تعلق المفعول والباء للتعدية))^(٣)، ولم أجد في شروح القصيدة التي اطلعت عليها غير ذلك، ولا يظهر في معنى الباء في البيت أيضاً غير هذا المعنى.

- الظرفية: وذلك بمعنى (في) كما في قول كعب بن زهير:

فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا كَمَا تَلَوُّنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغُولُ^(٤)

إذ يقول ابن الحداد البجلي: ((الباء في (بها) للظرفية بمعنى في))^(٥)، وذهب جمهور الشراح إلا أن الباء قد تكون للإصاق على أصل معناها أو للاستعلاء والفوقية بمعنى (على)، وهو ما صرح به ابن هشام الأنصاري^(٦)، وإبراهيم بن محمد اللخمي^(٧) والأقرب أن تكون الباء في البيت للاستعلاء والفوقية بمعنى (على)؛ وذلك هو أن الحال

(١) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٢٣٧.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٣) منهج القصاد، ٢١٠.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٥) منهج القصاد: ٢٠٥.

(٦) ينظر: شرح بانث سعاد: ١٦٩.

(٧) ينظر: مختصر شرح بانث سعاد وإعرابها: ١٩.

((ما يكون عليه الإنسان من خير أو شر))^(١)؛ ومن ثم يكون حرف الجر قبله بمعنى (على) أولى، وإلى معنى الظرفية أيضًا وجه ابن الحداد البجلي الباء في قول كعب:

أَمَسْتُ سَعَادُ بِأَرْضٍ لَا يُبَلِّغُهَا إِلَّا الْعَتَاقُ النَّحِيبَاتُ الْمَرَّاسِيلُ^(٢)

إذ يقول: ((أمسى من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، والتاء للتأنيث، و(سعاد) اسمها، و (بأرض) الخبر، والباء للظرفية بمعنى في))^(٣)، ولم أجد في شروح القصيدة معنى غير ذلك، ولا يظهر في معنى الباء في البيت أيضًا غير هذا المعنى وكذلك معنى الظرفية ظاهر في قوله:

يَوْمًا يَظَلُّ بِهِ الْحَرَبَاءُ مُصْطَخِدًا كَأَنَّ ضَاحِيَهُ بِالشَّمْسِ مَمْلُوءٌ^(٤)

قال ابن الحداد البجلي: ((الباء للظرفية بمعنى في، أي مصطخدا فيه))^(٥)، إذ إنه يصف يصف ذلك اليوم بشدة حرارته حتى إنَّ الحرباء تظل فيه مصطليةً بحرّ الشمس تتلون بألوان متعددة^(٦).

- السببية: وذلك كما في قول كعب بن زهير:

يَوْمًا يَظَلُّ بِهِ الْحَرَبَاءُ مُصْطَخِدًا كَأَنَّ ضَاحِيَهُ بِالشَّمْسِ مَمْلُوءٌ^(٧)

إذ يقول: ((بالشَّمْسِ يتعلق ب(مملول) والباء للسببية))^(٨)، إذ إنَّ هذا الحرباء وبسبب حرارة الشمس تظلّ ملتصقة بنهار ذلك اليوم لا تفارقه^(٩).

(١) شرح الشيخ الباجوري: ٣٦ .

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٢

(٣) منهج القصاد: ٢٢٨ .

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٤

(٥) منهج القصاد: ٢٩١ .

(٦) ينظر: نقض نيابة حروف الجر في منهج القصاد، بحث للدكتور هاشم جعفر (مقبول للنشر): ٧

(٧) ديوان كعب بن زهير: ٦٤

(٨) منهج القصاد، ٢٩٤ .

(٩) ينظر: نقض نيابة حروف الجر في منهج القصاد، ٧

ثانياً: حرف الجر (اللام):

اللام الجارة تأتي أصلاً للملك^(١)، وهو ما ذكره أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) من أن الأصل في معانيها الملك، أي إنها موصلة لمعنى الملك إلى المالك وهي متصلة بالمالك لا المملوك كقولك: هذه الدار لزيد وهذا المال لعمرو وهذا ثوب لأخيك^(٢).

وذكر بدر الدين المرادي (ت: ٧٤٩هـ) أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه. وكذلك الاستحقاق، لأن من استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص^(٣).

والفارق بين الملك والاختصاص والاستحقاق أن اللام في معنى الملك تقع بين اسمي ذات وتدخل على ما يُتصور منه التملك نحو: (الجنة للمؤمنين)، وفي معنى الاختصاص تقع اللام بين اسمي ذات وتدخل على ما لا يُتصور منه التملك، نحو: (الحصير للمسجد)، وفي معنى الاستحقاق تقع اللام بين اسم معنى واسم ذات نحو: (الحمد لله)^(٤)؛ فعليه يمكن القول إن التملك هو أصل معانيها؛ لأن ما لا يُتصور منه الملك فرع عما يُتصور منه الملك.

وقد جاءت على هذا المعنى الأصلي في قول كعب بن زهير:

نَظَرَ يُرْعِدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ الرَّسُولِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَنْوِيلٌ^(٥)

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٩٦.

(٢) ينظر: اللامات: ٦٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٩٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٥.

(٥) ديوانه: ٦٦.

ظاهر كلام ابن الحداد البجلي أن لام الجر في (له) هي للملك؛ إذ فسر التنويل في البيت بالعطاء، والجار والمجرور (له) خبر يكون مقدّم، و(تنويل) اسم يكون مؤخرًا^(١)، ويبدو هذا غير دقيق؛ ذلك أن اللام دخلت على ما لا يُتصور منه الملك.

ثالثًا: دلالة حرف الجر (عن):

الأصل في معنى حرف الجر (عن) أن يكون للمجاوزة، وذهب البصريون إلى أنه لا يقع إلا لها، وكل ما جاء على غير ذلك فهو مؤول إلى معنى المجاوزة^(٢)، والمراد بالمجاوزة بُعْد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المعدى بها؛ فمعنى (سافرت عن البلد) بعدت عن البلد بسبب السفر، أي إن مصدر الفعل المتعلق به الحرف (عن) هو سبب وجود معنى المجاوزة^(٣).

وقد جاء حرف الجر (عن) بهذا المعنى الأصلي الذي للمجاوزة في قول كعب:

تَنْفِي اللَّبَّانِ بِكَفِّيْهَا وَمَدْرَعُهَا مُشَقَّقٌ عَنْ تَرَاقِيْهَا رَعَابِيْلُ^(٤)

فظاهر كلام ابن الحداد البجلي أنها في هذا البيت للمجاوزة؛ فالمعنى أن قميص هذه المرأة مشقق عن تراقيها ومزق فلا يسترها^(٥)، ومعنى البيت: أن هذه النائحة كانت تقطع قميصها حزناً عن صدرها حتى صار رعاويل أي: قطعاً صغيرة ممزقة^(٦).

ويأتي حرف الجر (عن) لكثير من الدلالات والمعاني غير الدلالة الأصلية، والتي رصد ابن الحداد البجلي بعضها في شرحه على القصيدة، ومن هذه المعاني:

(١) ينظر: منهج القصاد: ٣٤٥.

(٢) ينظر: معني اللبيب: ١٩٦.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على معني اللبيب (شرح المزج): ١ / ٢٧١.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٥.

(٥) ينظر: منهج القصاد: ٣٠٨.

(٦) ينظر: كنه المراد: ٣٢٧.

- الاستعلاء والفوقية: وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن

نَفْسِهِ﴾^(١)، أي: على نفسه لما فيه من معنى التضيق على المخول عليه^(٢)، وكذلك قول الله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٣)، أي: على ذكر ربي^(٤)، وقد وجهها ابن الحداد إلى ذلك المعنى في قول كعب بن زهير:

صَخْمٌ مَقْلُدَهَا عَيْبٌ مَقْيِدُهَا فِي خَلْقِهَا عَن بَنَاتِ الْفَخْلِ تَفْضِيلٌ^(٥)

إذ يقول: ((عن هنا بمعنى على))^(٦)، وهذا هو ظاهر كلام أبي سعيد السكري^(٧)،

وبه صرح ابن هشام الأنصاري^(٨) وكذلك يوسف الحنفي^(٩)، وحصرها الدولة آبادي في

في ذلك المعنى، لأن الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم مبتدؤه (تفضيل)،

والتفضيل يكون بـ(على) لا بـ(عن) يقال فضله عليه^(١٠)، وهذا هو الظاهر كما في قول

الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ

وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١١).

(١) سورة محمد، الآية: (٣٨).

(٢) التحرير والتنوير: ١٣٧/٢٦.

(٣) سورة ص، الآية: (٣٢).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٦.

(٥) ديوان كعب بن زهير: ٦٣.

(٦) منهج القصاد: ٢٤٢.

(٧) ينظر: شرح ديوان كعب بن زهير: ١١.

(٨) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢٣٢.

(٩) ينظر: أقصى المراد: ١١٥.

(١٠) ينظر: مصدق الفضل: ٨٧، ٨٨.

(١١) سورة الإسراء، الآية: (٧٠).

- ابتداء الغاية: وذلك بمعنى (من) كما في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(١)، أي: من عباده، وكذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَنْقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(٢)، أي: منهم^(٣).

وقد وجهها ابن الحداد إلى ذلك المعنى في قول كعب بن زهير:

عَيْرَانَةٌ قُدِفَتْ بِالنَّخْضِ عَنْ عُرْضٍ مِرْفَقُهَا عَنْ بَنَاتِ الزُّورِ مَقْتُولٌ^(٤)

إذ يقول: ((عَنْ عُرْضٍ يَتَلَقُ بِ(قُدِفَتْ)، وَعَنْ بِمَعْنَى (مَنْ) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ))^(٥)، وإلى وإلى هذا المعنى ذهب ابن هشام الأنصاري^(٦)، وإبراهيم اللخمي^(٧)، وجلال الدين السيوطي^(٨)، وهذا هو أحد ثلاثة أقوال للشرح في معنى (عن) في البيت.

والقول الثاني: إِنَّ (عَنْ) فِي الْبَيْتِ عَلَى أَصْلِهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ؛ فَقَوْلُهُ: (عَنْ

عَرْضِ) مِثْلُ قَوْلِ: قَذَفْتَهُ بِالْحِجَارَةِ عَنْ جَانِبِ يَمِينِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الدُّوَلْتِ أَبِي بَادِي^(٩).

والقول الثالث: أَنْ (عَنْ) فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ؛ إِذْ إِنَّ مَعْنَى الْبَيْتِ أَنْ هَذِهِ

النَّاقَةُ قَدْ رُمِيَتْ بِاللَّحْمِ فِي أَعْرَاضِهَا، أَي: فِي جَوَانِبِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَعِيدِ السَّكْرِيِّ، وَبِهِ قَالَ يُوسُفُ الْحَفْنِيُّ^(١٠).

(١) سورة التوبة، الآية: (١٠٤).

(٢) سورة الأحقاف، الآية: (١٦).

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٥/٢٦.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٣.

(٥) منهج القصاد: ٢٦٢.

(٦) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد: ٢٤٦.

(٧) ينظر: مختصر شرح بانث سعاد: ٤٣.

(٨) ينظر: كنه المراد شرح بانث سعاد: ٢٩٢.

(٩) ينظر: مصدق الفضل: ١٠٥.

(١٠) ينظر: أقصى المراد: ١١٧.

والراجع من هذه الأقوال الثلاثة هو القول الثالث؛ و لأن المعنى المراد هو أن هذه الناقة تتسم بضخامة الجوانب؛ ومن ثم فوصفها بأنها قُذفت باللحم في جوانبها هو الأقرب للمعنى المراد.

رابعًا: دلالة حرف الجر (في):

الأصل في معنى (في) أن يكون للظرفية الزمانية أو المكانية^(١)، وقد جاء بهذا المعنى الأصلي في قول كعب بن زهير:

فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا كَمَا تَلَوُّنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغُولُ^(٢)

قال ابن الحداد البجلي: ((في أثوابها) يتعلق ب(تلون) تعلق الظرف))^(٣)، وهذا التوجيه مجمع عليه بين الشراح إلا الدولة آبادي ذهب إلى أن الجار والمجرور (في أثوابها) في محل نصب تمييز^(٤)، ويلزم من قوله أن يكون (في) بمعنى (من) التي للتبعيض، وذلك أن التمييز عند النحويين يكون متضمنها معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة^(٥)، وهذا القول فيه نظر؛ لأن التمييز لا يكون إلا اسمًا نكرة، ولا يكون جارًا ومجرورًا كالحال^(٦).

ويأتي حرف الجر (في) لكثير من الدلالات والمعاني غير الدلالة الأصلية أو النائية، والتي رصد ابن الحداد البجلي بعضها في شرحه على القصيدة، ومن هذه المعاني:

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٨٥.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٣) ينظر: منهج القصاد: ٢٠٧.

(٤) ينظر: مصدق الفضل: ٥٤.

(٥) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٣١٢.

(٦) ينظر: للمحة في شرح الملح: ١ / ٤٠١.

- الاستعلاء والفوقية: إذ تكون بمعنى حرف الجر (على) كما في قول الله

تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١)، يعني به: على جذوع النخل، وكما قالوا: فعلت كذا في عهد كذا، وعلى عهد كذا، بمعنى واحد^(٢).

ومن ذلك قول كعب بن زهير:

ثُمَّ مِثْلَ عَسِيبِ النَّخْلِ ذَا خُصَلٍ فِي غَارِزٍ لَمْ تَخَوُّهُ الْأَحَالِيلُ^(٣)

قال ابن الحداد البجلي: ((فِي غَارِزٍ يَتَعَلَقُ بِ(تَمْرٍ)، وَ(فِي) هُنَا بِمَعْنَى (عَلَى) أَي: عَلَى غَارِزٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، أَي: عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ^(٤)، وَكَقَوْلِ عَنْتَرَةَ الْعَبْسِيِّ:

بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ
أَي: عَلَى سَرْحَةٍ^(٥).

وبمثل هذا وجهها ابن هشام الأنصاري^(٦)، وإبراهيم بن محمد اللخمي^(٧)، وجمال الدين الدين السيوطي^(٨) و يوسف الحنفي^(٩)، وتقرّد الدولة آبادي بأن أجاز أن تكون (في) على أصلها للظرفية، ولم يذكر من المعنى ما يؤيد ذلك^(١٠).

(١) سورة طه، الآية: (٧١).

(٢) ينظر: جامع البيان: ٢ / ٤١٢.

(٣) ديوان كعب بن زهير: ٦٣.

(٤) التحرير والتنوير: ٧٣/٢٧.

(٥) منهج القصاد: ٢٦٩.

(٦) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد: ٢٤٩.

(٧) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد: ٤٥.

(٨) ينظر: كنه المراد: ٣٠٠.

(٩) ينظر: أقصى المراد: ١١٧.

(١٠) ينظر: مصدق الفضل: ١١١.

- **المجاوزه:** أي أن تكون بمعنى (عن)، ولم أجد أحدًا من النحويين - في حدود

اطلاعي - ذكر أن (في) قد تأتي بمعنى (عن)؛ بل إن مذهب سيبويه والمحققين من النحويين البصريين أن (في) لا تكون إلا للظرفية وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه^(١).

وقد ذكر ابن الحداد أنها بمعنى (عن) في قول كعب بن زهير:

لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ
أُذْنِبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ^(٢)

إذ يقول: ((في هنا بمعنى عن، أي: كثُرَتْ عني))^(٣)، وهذا القول - في حدود اطلاعي - قد تفرد به الشارح فلم أجده عند غيره من شارحي القصيدة، وقد احتج لذلك بأن إرادة الظرفية في البيت مجاز؛ فإنه جعل نفسه ظرفًا للقول مجازًا، أي: إن الفعل لا يتعدى بـ(في) على الحقيقة^(٤)، وهذا الذي ذكره ابن الحداد فيه نظر؛ لأنَّ فعل القول يتعدى بخمسة أحرف، وهي الباء بمعنى الحكم، واللام بمعنى المخاطبة، وعن بمعنى الرواية، وفي بمعنى الاجتهاد أي اجتهدوا بالوشاية، وعلى بمعنى الافتراء^(٥)؛ فتعديه بـ(في) بمعنى الظرفية غير مراد؛ ولكن الأقرب أن يتوجه معنى (في) في البيت إلى معنى (على)، لأنه مراد به الافتراء؛ بدليل قوله (الوشاة)؛ وهم من يزوقون الكلام قصدًا للإفساد.

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٣.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٥.

(٣) منهج القصاد: ٣٣٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٩.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١ / ١٢٧.

خامسًا: دلالة حرف الجر (من):

الأصل في معاني حرف الجر (من) أن يكون لابتداء الغاية في غير الزمان كثيرا وفي الزمان قليلاً أو أن يكون للتبعيض، وهي أم الباب في حروف الجر ويدخل على الظاهر والمضمّر^(١)، فأما مجيؤها للابتداء ففي قول كعب بن زهير:

تَجْلُو الرِّياحُ القَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطُهُ مِنْ صَوْبِ سَارِيَةِ بِيضِ يَعْالِيلِ^(٢)

فقد أجاز ابن الحداد البجلي أن تكون (من) في البيت لابتداء الغاية^(٣)، وقد فسّر البيض اليعاليل بالسحاب البيض المشبعة من الماء^(٤)؛ فالمعنى -على هذا- أن السحاب البيض اليعاليل استمدت ماءها من صوب السارية التي هي السحابة الكبيرة، وإلى هذا المعنى ذهب الدولت آبادي غير أنه يرى أن حرف الجر (من) للتبيين؛ فيكون متعلقًا بمحذوف نعتًا مقدّمًا لـ(صوب)، وأجاز أن تكون (من) تجريدية كما يقال: لقيت من زيد أسدًا^(٥)، كذلك فسّر (البيض اليعاليل) بأنها السحاب البيض الخطيب التبريزي في شرحه^(٦)؛ وعليه يترتب أن معنى حرف الجر (من) هو ابتداء الغاية، وأن البيض اليعاليل هي السحاب البيضاء الصغيرة وأن هذه السحاب استمدت ماءها من السحابة السارية، وهذا المعنى يلزم منه أن بعض السحب تستمد ماءها من بعض، وهو مخالف للواقع^(٧).

والأظهر ما ذهب إليه ابن هشام من أن حرف الجر (من) في البيت معناه السببية؛ إذ إن المراد بالبيض اليعاليل الجبال المفرطة البياض، وأن المعنى أفرط هذه الأباطح

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٤٥٧.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٣) ينظر: منهج القصاد: ١٨٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧.

(٥) ينظر: مصدق الفضل: ٤٣.

(٦) ينظر: شرح التبريزي على بانة سعاد: ٣٤.

(٧) ينظر: كنه المراد: ١٨١.

الماء الآتي من الجبال المرتفعة بسبب المطر الذي نزل عليها من صوب السارية^(١). وكذلك جاءت لابتداء الغاية في قول كعب بن زهير:

حَرْفٌ أَحْوَهَا أَبُوهَا مِنْ مُهَجَّنَةٍ وَعَمَّهَا خَالُهَا قَوْدَاءُ شَمْلِيلٍ^(٢)

يقول ابن الحداد البجلي: ((مِنْ مُهَجَّنَةٍ)) صفة ثانية، و(من) لابتداء الغاية^(٣)، فالمعنى أن هذه الناقة الكريمة جاءت من ناقة مهجنة أو من نياق مهجنة، وذلك كما شرحه أبو سعيد السكري^(٤) وابن هشام الأنصاري^(٥) وذكر ابن الحداد البجلي أن (من) في هذا البيت قد تكون (للتبيين)^(٦)، وقد تفرد به ابن الحداد البجلي، ولم أجد أحدا من الشراح ذكر هذا الوجه ل(من) في هذا البيت، وهو أليق بالمقام (من مهجئة) بيان لتكوينها.

ووجهها كذلك لابتداء الغاية في قول كعب بن زهير:

كَأَنَّمَا فَاتٌ عَيْنَيْهَا وَمَذْبَحُهَا مِنْ خَطْمِهَا وَمِنَ اللَّحْيَيْنِ بَرِّطِيلٍ^(٧)

يقول ابن الحداد البجلي: ((مِنْ خَطْمِهَا)) يتعلق ب(فات) و(من) لابتداء الغاية^(٨)، أي: كأن البرطيل قد بدأ فوته بداية من خطمها وبداية من لحبيها.

وأما مجيؤها للتبعيض ففي قول كعب بن زهير:

(١) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٤٤.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٣.

(٣) منهج القصاد: ٢٥٣.

(٤) ينظر: شرح ديوان كعب بن زهير: ١١.

(٥) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد: ٢٤٠.

(٦) منهج القصاد: ٢٥٣.

(٧) ديوانه: ٦٣.

(٨) منهج القصاد: ٢٦٥.

يَعْدُو فَيَلْحَمُ ضِرْغَامَيْنِ عَيْشَهُمَا لَحْمٌ مِنَ الْقَوْمِ مَعْفُورٍ خِرَازِيلٍ^(١)

فقد أجاز ابن الحداد البجلي أن تكون (من) في البيت للتبعيض، على أن المعنى أنه يطعم الضرغامين لحما من أجساد بعض القوم^(٢)، وهذا القول هو الظاهر من كلام أبي سعيد السكري^(٣) وابن هشام الأنصاري^(٤)، وبه جزم يوسف الحنفي^(٥)، وهو المعنى المعنى الظاهر لـ(من) في البيت الذي لا يحتاج إلى تأويل.

وكذلك وجه ابن الحداد البجلي حرف الجر (من) لمعنى التبعيض في قول كعب

ابن زهير:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحِ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(٦)

إذ يقول: ((من ماء) جار ومجرور في موضع جر صفة موصوف (ذي شبم) متعلق بمحذوف، و(من) هنا للتبيين أو للتبعيض^(٧)، وقد انفرد ابن الحداد البجلي بإجازة كون (من) في هذا البيت للتبعيض، وظاهر كلام أبي سعيد السكري أنها لبيان الجنس^(٨)، وبه صرح الدولة آبادي^(٩)، وهو الراجح؛ لأن المعنى أنها شجت بماء بارد هو ماء محنية صاف.

(١) ديوان كعب بن زهير: ٦٦.

(٢) ينظر: منهج القصاد: ٣٥٩.

(٣) ينظر: شرح ديوان كعب بن: ٢٢.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٣٠٤.

(٥) ينظر: أقصى المراد: ١٢٣.

(٦) ديوان كعب: ٦١.

(٧) منهج القصاد شرح بانة سعاد: ١٧٨.

(٨) ينظر: شرح ديوان كعب بن زهير: ٧.

(٩) ينظر: مصدق الفضل: ٣٨.

ويأتي حرف الجر (من) لكثير من الدلالات والمعاني غير الأصلية أو النائية، والتي رصد ابن الحداد البجلي بعضها في شرحه على القصيدة، ومن هذه المعاني:

- **السببية:** ومعنى السببية أن يكون ما بعدها سببا في حدوث ما قبلها، وتكون (من) حينئذ نائبة عن لام الجر^(١)، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَآخِضْ لَهُمَا جَنَاحَ جَنَاحِ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(٢)، أي: بسبب الرحمة^(٣).

ومن ذلك في قصيدة كعب بن زهير:

مِنْهُ يَظَلُّ سِبَاغُ الْجَوِّ ضَامِرَةً وَلَا تُمْشِي بِوَادِيهِ الْأَرَاجِيلُ^(٤)

قال ابن الحداد البجلي: ((من) للتعليل بمعنى اللام))^(٥)، وهو قول جميع الشراح لم لم يختلف فيه واحد منهم.

- **بيان الجنس:** وعلامتها صحة وضع الذي موضعها^(٦)، ومنه قول الله تعالى:

فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ^(٧)، أي: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن، ومجيؤها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين. وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين، وذهب بعض النحويين إلى أنها في هذه الآية لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأن الرجس ليس هو ذاتها ف(من) في الآية ك(من) في نحو: أخذته من التابوت^(٨).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٩٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية: (٢٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٨ / ٧.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٦.

(٥) منهج القصاد: ٣٦٥.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٧٤٩ / ٢.

(٧) سورة الحج، الآية: (٣٠).

(٨) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣١٠.

ومن ذلك قول كعب بن زهير:

شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَخْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)

قال ابن الحداد: ((من هنا للتبيين))^(٢)، وهذا ظاهر كلام ابن هشام الأنصاري؛ إذ جعلها مع مجرورها حالاً من ضمير (ذي) العائد منه على الموصوف^(٣)

وقد خصص النحويون (من) التي هي لبيان الجنس بأن تنتصب مع مجرورها على الحال إذا كان صاحبه معرفة أو تتبعه على النعت إذا كان المفسر نكرة^(٤)، وصرح بذلك أيضاً الدولة آبادي في شرحه^(٥) وكذلك وجه ابن الحداد البجلي (من) لبيان الجنس الجنس في قول كعب بن زهير:

مِنْ كُلِّ نَضَّاحَةِ الذِّفْرِى إِذَا عَرِقَتْ عَرَضَتْهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولٌ^(٦)

إذ يقول: ((من كل في موضع رفع صفة عذافرة، و(من) لتبيين الجنس))^(٧).

وقد اختلف الشراح في معنى (من) في هذا البيت على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لبيان الجنس، أي: إن هذه الناقة هي ناقة نضاحة الذفري، وهو ما ذهب إليه المصنف، وإليه ذهب الشرواني في شرحه^(٨)، والدولة آبادي في شرحه^(٩)، وقد رد ابن هشام الأنصاري هذا الوجه بأن (من) التبعية لا بد أن يتقدمها شيء لا يُدرى جنسه

(١) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٢) منهج القصاد: ١٧٨.

(٣) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٣١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٩٨.

(٥) ينظر: مصدق الفضل: ٣٨.

(٦) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٧) منهج القصاد: ٢٣٤.

(٨) ينظر: الجوهر الوقاد شرح قصيدة بانة سعاد: ٥٥.

(٩) ينظر: مصدق الفضل: ٨١.

فتكون (من) التبعيضية ومجرورها بياناً له، والمتقدم في البيت معلوم الجنس، وهو النوق^(١).

الثاني: أنها لابتداء الغاية، وهو ما جزم به عبد الرحمن كوني في شرحه^(٢)، ووجهه جلال الدين السيوطي بأنه يريد أن أصل وجودها من كل نضاخة الذفرى، ويكون ذلك وصفاً لها بكرم الأصل، وزعم أن ابن هشام قد رجح هذا الوجه في شرحه^(٣)، ولم أجد ذلك في شرح ابن هشام، وإنما ذكر احتمالية هذا الوجه، وأن الأصل في (من) أن تكون لابتداء الغاية، وليس هذا دليلاً على ترجيحه هذا الوجه، بل إنه صرح بترجيحه للوجه الثالث الآتي^(٤)، وإنما أيد إبراهيم الباجوري هذا المعنى بأن الأصل في (من) الابتداء^(٥) الابتداء^(٥)

الثالث: أن (من) في البيت للتبعيض وهو ما رجحه ابن هشام الأنصاري في شرحه^(٦)، وأحد الوجهين اللذين ذكرهما السيوطي^(٧) و يوسف الحفني^(٨)، وهذا هو الراجح؛ لأن المعنى أن ديار هذه المرأة لا يبلغها إلا ناقة من النوق الموصوفة بهذه الصفة، وهو أظهر ما تتوجه إليه (من) في البيت.

(١) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد: ٢١٤.

(٢) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٨٢.

(٣) ينظر: كنه المراد: ٢٦١.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢١٤، ٢١٥.

(٥) ينظر: حاشية الباجوري على قصيدة (بانة سعاد): ٣٨.

(٦) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢١٣.

(٧) ينظر: كنه المراد: ٢٦١.

(٨) ينظر: أقصى المراد: ١١٥.

- **الظرفية:** وذلك أن تكون بمعنى (في)، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(١) أي في يوم الجمعة^(٢).

وقد وجهها ابن الحداد إلى ذلك المعنى في قول كعب بن زهير:

لَكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا فَجَعٌ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ^(٣)

إذ يقول: ((من بمعنى في، أي: قد سيط في دمها هذه الأشياء فصارت لها طبيعة وغريزة))^(٤)، وبهذا صرح ابن هشام الأنصاري في شرحه^(٥)، وظاهر كلام السكري أنها بمعنى الباء^(٦)؛ ومعتمده في ذلك أن الفعل ساط يسوط بمعنى خلط يتعدى إلى مفعوله الثاني بباء الجار؛ يقال سَطْتُ الشيءَ بالشيءِ. أي خلطته به^(٧)، وهذا هو الأظهر، وبه قال يوسف الحنفي في شرحه^(٨)، وجلال الدين السيوطي في شرحه^(٩)، وتوسط الدولة آبادي فقال: إن كان (سيط) بمعنى المخالطة فإن حمل معنى (من) على الباء أولى وإن كان سيط متضمنا معنى الإيجاد والإنشاء فإن حمل معنى (من) على الظرفية بمعنى (في) أولى^(١٠).

(١) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٤.

(٣) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٤) منهج القصاد: ١٩٦.

(٥) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٦٥.

(٦) ينظر: شرح ديوان كعب بن زهير: ٨.

(٧) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٣ / ١١٣٥، ومقاييس اللغة: ٣ / ١١٥.

(٨) ينظر: أقصى المراد: ١١٢.

(٩) ينظر: كنه المراد: ٣٦.

(١٠) ينظر: مصدق الفضل: ٤٩.

- **المجاوزه:** قد يأتي حرف الجر (من) للمجاوزه بمعنى (عن) كما في قوله تعالى:

﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١)، أي: عن ذكر الله فوضعت (من) مكان (عن)، فالمعنى أنه غلظ قلبه وجفا عن قبول ذكر الله^(٢)، وإلى هذا المعنى وجه ابن الحداد البجلي (من) في قول كعب بن زهير:

يَمْشِي الْقِرَادُ عَلَيْهَا ثُمَّ يُزْلِقُهُ مِنْهَا لَبَانٌ وَأَقْرَابٌ زَهَائِلُ^(٣)

وإلى ذلك أيضا ذهب أحمد بن محمد الشرواني^(٤)، وأجاز ابن هشام أن تكون بمعنى (عن) أو لابتداء الغاية^(٥).

سادسًا: دلالة حرف الجر (على):

الأصل في معنى (على) الاستعلاء والفوقية، وإنما تخصصت الحرفية، هنا لأن (على) قد تأتي فعلاً أو اسماً كما تأتي حرفاً^(٦)، وقد جاءت على هذا المعنى الأصلي في قول كعب بن زهير:

يَمْشِي الْقِرَادُ عَلَيْهَا ثُمَّ يُزْلِقُهُ مِنْهَا لَبَانٌ وَأَقْرَابٌ زَهَائِلُ^(٧)

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٣٥١، وجامع البيان: ٢١ / ٢٧٨.

(٣) ينظر: منهج القصاد: ٦٣.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد للشرواني: ٦٣.

(٥) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢٤٢.

(٦) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٦٥.

(٧) ديوانه: ٦٣.

فظاهر كلام ابن الحداد البجلي أن حرف الجر (على) في هذا البيت للاستعلاء والفوقية؛ إذ إن معنى البيت أن جلد هذه الناقة في غاية الملاسة لسمنها؛ بحيث إن القراد لا يثبت عليها، يقول: ((لملاستها، ونعومتها يزلق القراد عنها، وذلك دليل على سمنها))^(١) بل إذا وقع على جسدها زلق وسقط عنه^(٢)

(١) منهج القصاد: ٢٥٩.

(٢) ينظر: منهج القصاد: ٢٥٧.

المبحث الثاني: دلالة حروف العطف

العطف في اللغة هو الاعوجاج والانتشاء، ومنه: عَطَفَ عَلَيْهِ يَعْطِفُ. أي مال نحوه بالرحمة، وعطف الشيء أي: أماله^(١)، ومنه قول الله تعالى: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾^(٢).

والعطف في اصطلاح النحويين ضربان عطف نسق وعطف بيان، والمقصود هنا هو عطف النسق لأنه هو الذي يكون بواسطة الحروف، والمقصود به التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف التي هي (الواو - الفاء - ثم - بل - لا - لكن - أو - أم - حتى)^(٣).

وكل هذه الحروف التسعة يُعطف بها بلا شروط باستثناء: (لا) فإنه لا يعطف بها إلا بعد الإيجاب، و(لكن) و (بل) فلا يعطف بهما إلا بعد نفي أو نهي، و(حتى) وشرط المعطوف بها كونه بعضاً من المعطوف عليه ولو تأويلاً، وكونه اسماً ظاهراً، وكذلك يُشترط كونه شريكاً في العامل. فلا يجوز: صمْتُ الأيامِ حتى يومَ الفطرِ بالنصب، لأنك لو نصبت دخل عيدُ الفطرِ في الحكم وهو حرام لأنَّ يومَ الفطرِ لا يجوز صيامه^(٤).

(١) ينظر: الصحاح مادة(عطف): ٤ / ١٤٠٥، ومقاييس اللغة مادة(عطف): ٤ / ٣٥١.

(٢) سورة الحج، الآية: (٩).

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣ / ٢٤١، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٢٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٧٤.

أولاً: دلالة حرف (الواو):

اختلف النحويون في دلالتها فذهب البصريون إلى أن الأصل في معناها مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه؛ فإذا قلت: (جاء زيد وعمرو)، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، ويحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، وردّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(١)؛ فالموت لا يكون قبل الحياة^(٢).

وبهذا المعنى وجهها ابن الحداد البجلي في قول كعب بن زهير:

تَنْفِي الرِّيحِ القَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطُهُ مِنْ صَوْبِ سَارِيَةِ بِيضٍ يَعْالِيلُ^(٣)

فقد احتمل ابن الحداد البجلي في الواو في هذا البيت ثلاثة أوجه منها أن تكون حرف عطف بين الجمل، ومنها أن تكون عاطفة بين الفعلين (تنفي) و (أفرطه) فيقول: ((وأفرطه تحتمل الواو أموراً ثلاثة:

الأول: أن تكون لعطف جملة على جملة لا فعل على فعل؛ لأن الفعل الثاني ماض والأول مستقبل، كذا قاله الأنباري في شرحه^(٤).

وإن الفعل الأول وإن كان لفظه لفظ المستقبل فهو ماض معنى؛ لأنه حكاية حال الماء، ووصف له بما كان ثابتاً له؛ فجاز عطف الثاني عليه، وإن كان ماضياً، لأن

(١) سورة المؤمنون، الآية: (٣٧).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٢٢٦.

(٣) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد للأنباري: ٥.

الأول مؤول بالماضي، وقد صرح بذلك ابن بري في بعض أماليه^(١)، وابن مالك في تسهيله^(٢)، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمُوتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾^(٣)، أي: فيفزع فعطف الماضي على المستقبل، وعكسه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤)، أي: وصدوا؛ فعطف المستقبل على الماضي^(٥).

وهذا الذي ذكره ابن الحداد البجلي يمكن نقاشه في النقطتين الآتيتين:

الأولى: على القول بأن الواو هنا عاطفة بين جملتين، هما (تنفي الرياح القذى) و (أفرطه بيض يعاليل)؛ فهذا يدخل فيما يسميه البلاغيون (باب الفصل والوصل) والبلاغيون يقصدون بالوصل العطف بين الجمل بواسطة واو العطف خصوصا، ويقصدون بالفصل ترك هذا العطف وإيراد الجمل متتابعة من دون واو العطف؛ بحيث يكون هذا العطف أو تركه لغرض يقتضيه معنى الكلام^(٦).

وقد خص البلاغيون العطف في هذا الباب بوساطة واو العطف من دون غيرها من حروف العطف؛ لأن العطف معنئ نحوي يربط بين المتعاطفين في معنئ واحد من إشراكهما في الإعراب، غير أن واو العطف تختلف عن حروف العطف الأخرى ك(ثم) و

(١) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٢٤٧.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧٨.

(٣) سورة النمل، الآية: (٨٧).

(٤) سورة الحج، الآية: (٢٥).

(٥) منهج القصاد: ١٨٤، ١٨٥.

(٦) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٧ / ٣، والطرز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ١٦٩ / ٣.

(أو) في أن هذه الحروف تفيد فوق معنى العطف معنى آخر، أما واو العطف فإنها لا تفيد سوى الجمع بين المتعاطفين في المعنى^(١).

إذن فالعطف بين الجملتين في هذا البيت على هذا القول هو حالة من حالات الوصل بين الجمل، ويمكن تحديد علة الوصل بين الجملتين فيما يسميه (التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال)؛ فأما كمال الانقطاع فيُقصد به أن يكون بين الجملتين اختلاف أو تباين تامٌ بحيث لا يُتصور عطف إحداهما على الأخرى، كأن تكون إحدى الجملتين خبرية والأخرى إنشائية، وهذا ليس متحققًا في هذا البيت، فكل جملة من الجملتين خبرية لفظًا ومعنى^(٢).

وأما كمال الاتصال فإن تكون الجملتان متفتحتين تمامًا في المعنى، كأن تكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى أو مبدلة منها أو عطف بيان عليها، وهذا ليس متحققًا أيضًا في الجملتين اللتين هما في البيت، بل كل جملة منهما في حق شخص مختلف عما تدل عليه الجملة الأخرى، غير أن الجملتين في سياق واحد، وهو وصف حال الماء.

والنقطة الثانية: على القول بأن الواو عاطفة بين الفعل المستقبل والفعل الماضي؛ فإن النحويين قد صرحوا بأن شرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانهما فلا يعطف الماضي على المستقبل، ولا المستقبل على الماضي، غير أن النحويين اشترطوا اتحاد الزمان من حيث دلالة الفعل عليه لا من حيث صيغته؛ والفعل قد يدل على زمان بخلاف ما تدل عليه صيغته؛ فالفعل قد يدل بصيغته على زمان ويدل بنفسه على زمان

(١) ينظر: علم المعاني في الموروث البلاغي: ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥.

آخر؛ فمثلا الفعل المضارع يدل بصيغته على المستقبل، فإذا دخلت عليه (لم) الجازمة دل على الزمن الماضي^(١).

وقد تأتي الواو لغير معنى العطف المراد به مطلق الجمع بين المتعاطفين، كما في قول كعب بن زهير:

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ^(٢)

إذ يقول ابن الحداد: ((الواو في قوله: (وما) للاستئناف، ويجوز أن يكون لعطف جملة على أخرى))^(٣)، والأول هو الأظهر، وذلك أن بين الجملتين كمال اتصال؛ فمعناها واحد هو الحكم على مواعيد المرأة بالبطلان؛ ومن ثم فلا يجوز العطف بينهما بالواو^(٤).

ثانياً: دلالة حرف العطف (الفاء):

الأصل في معنى الفاء هو التعقيب، والمقصود به أن المعطوف جاء بعد المعطوف عليه بلا مهلة بينهما؛ فإذا قلت: قام زيد فعمر، دلت على أن قيام عمرو بعد زيد، بلا مهلة^(٥)، وقد ذكر ابن الحداد البجلي هذا المعنى في قوله:

رَأَلُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ وَلَا مِيلٌ مَعَارِيزُ^(٦)

إذ يقول: ((الفاء في قوله: (فما) للاستئناف أو لتعقيب جملة على جملة))^(٧)، وهذا الوجه هو الظاهر في البيت، ولم أجد عند أحد من الشراح يخالف ذلك، والمراد

(١) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٢ / ٥٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٠٣٣.

(٢) ديوانه: ٦٢

(٣) منهج القصاد: ٢٢٠.

(٤) ينظر: علم المعاني في الموروث البلاغي: ١٨٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٦١.

(٦) ديوانه: ٦٧.

(٧) منهج القصاد ٣٨٠.

بالاستئناف ذكر معنى جديد، أي يصف زوالهم بقطع النظر عن الإخبار به في الجملة الأولى، والمراد بالتعقيب أنه يصف زوالهم بعقب الإخبار به لدفع توهم خلاف هذا الوصف.

وقد تأتي الفاء لغير معنى الترتيب والتعقيب، وقد تناول ابن الحداد البجلي هذه المعاني الفرعية في الأبيات التي هي لغير الترتيب والتعقيب، ومن ذلك قول كعب بن زهير:

فَلَا يَغْرُنُكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ إِنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيلُ^(١)

فقد جعل ابن الحداد البجلي هذه الفاء للاستئناف؛ إذ يقول: ((الفاء للاستئناف، و(لا) حرف نفى))^(٢). والمراد بالفاء التي للاستئناف هي الفاء التي لا يصح عطف ما بعدها على ما قبلها لاختلاف في المعنى أو تحول فيه كأن تكون الجملة التي بعدها إنشائية والتي قبلها خبرية، إذ لا يصح عطف الإنشاء على الخبر ولا الخبر على الإنشاء^(٣)، وهو الحاصل في البيت؛ فإن الجملة المعطوفة إنشائية ناهية (لا يغرنك)، والمعطوف عليه جملة خبرية وهي الواردة في البيت:

وَلَا تَمَسُّكَ بِالْعَهْدِ الَّذِي زَعَمْتَ إِلَّا كَمَا تُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ^(٤)

وقد خالف في ذلك ابن هشام الأنصاري فقال: ((الفاء لمحض السببية؛ كالواقعة في جواب الشرط؛ لأن ما قبلها خبر وما بعدها طلب، وعطف أحدهما على الآخر ممتنع على الصحيح))^(٥)، وإلى ذلك ذهب إبراهيم الخمي^(٦) و يوسف الحنفي^(٧).

(١) ديوانه : ٦٢ .

(٢) منهج القصاد ٢١٣ .

(٣) ينظر: أدوات الإعراب: ١٤٤ .

(٤) ديوانه : ٦٢ .

(٥) شرح بانة سعاد ١٧٨ .

(٦) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد ٢٣ .

(٧) ينظر: أقصى المراد ١١٣ .

وخالف في ذلك الدولت آبادي فذهب إلى أنها هي الفاء الفصيحة، وليست حرف عطف؛ والمراد بالفاء الفصيحة التي تُفصح عن مقدر، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(١)، الأصل: فاضرب فانبجست^(٢).

ثالثاً: دلالة حرف العطف (ثم):

الأصل في معنى (ثم) أن يدل على الترتيب والترaxي، أي إن المعطوف قد جاء بعد المعطوف عليه بمهلة كبيرة؛ تقول: قام زيد ثم عمرو أي بينهما مهلة^(٣)، ولم يأت حرف العطف (ثم) في قصيدة كعب بن زهير إلا في بيت واحد، وهو قوله:

يَمِشِي الْقَرَادُ عَلَيْهَا ثُمَّ يُزْلِقُهُ مِنْهَا لَبَانٌ وَأَقْرَابٌ زَهَائِلُ^(٤)

ويرى ابن الحداد البجلي أن (ثم) لم تأت في البيت بمعناها الأصلي، بل جاءت بمعنى الفاء الدالة على الترتيب والتعقيب، أي عدم وجود مهلة؛ وفي ذلك يقول ابن الحداد البجلي: ((ثم حرف عطف، ومعناها هنا معنى الفاء، أي: فيزلقه))^(٥)، لأن في ثم مهلة وفي الفاء سرعة لذا قال بمعنى الفاء، وبهذا صرح ابن هشام الأنصاري^(٦) ممثلاً ممثلاً إياها بقول الشاعر:

كَهَزَ الرَّدِينِي تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وبهذا قال ابن مالك في شرح التسهيل، وعمله بأن ذلك عطف مفصل على مجمل، لأن جريان الهز في الأنابيب هو اضطراب المهزوز، لكن في الاضطراب تفصيل، وفي

(١) سورة الأعراف، من الآية: (١٦٠).

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٦٣٦.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ٩٢.

(٤) ديوانه: ٦٣.

(٥) منهج القصاد: ٢٥٧.

(٦) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ٢٤٢.

الهمز إجمال^(١)، ورد ذلك صاحب التصريح بأن الاضطراب والجري في زمن واحد؛ فمن ثم تكون (ثم) في البيت بمعنى (الواو)^(٢).

رابعاً: دلالة الحرف (أو):

الأصل في معنى (أو) تعليق الحكم بأحد المتعاطفين دون الآخر، وذلك من التخيير بينهما كجملة: تزوج هنذاً أو أختها، وقد يكون لإباحة المتعاطفين نحو: ادرس الفقه أو النحو^(٣)، ومن الأبيات التي جاءت فيها (أو) على هذا الأصل في القصيدة قول كعب بن زهير:

أَكْرَمُ بِهَا خُلَّةٌ لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوَّانَ النَّصْحِ مَقْبُولٌ^(٤)

إذ يقول ابن الحداد البجلي: ((أو حرف عطف معناه الشك والإبهام والتخيير والإباحة، وقد تأتي للجمع بمعنى الواو، وهو هنا إما للتخيير؛ فيكون قد حاول حصول إحدى هاتين الصفتين منها، أو بمعنى الواو فيكون قد حاول حصولهما معاً))^(٥)، فأما المعنى الأول فعلى أنها قد صدقت موعودها دون نصح منه أو أنها قبلت النصح منه بعد أن أخلفت موعودها، ولم أجد أحداً من الشراح أيد هذا المعنى. وأما على المعنى الآخر فالمراد أنها قد صدقت وعدّها ولم تخلفه وكذلك قبلت نصحه فيه، وقد أيد المعنى الثاني إبراهيم بن محمد اللخمي^(٦) والدولت آبادي^(٧)، ورجحه ابن هشام الأنصاري إلى درجة أن جعل هذا البيت يمكن أن يكون شاهداً أصيلاً في المسألة^(٨).

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٥٥.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢ / ١٦٥.

(٣) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٤٠٤.

(٤) ديوانه: ٦١.

(٥) منهج القصاد: ١٩٤.

(٦) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد: ١٦.

(٧) ينظر: مصدق الفضل: ٤٨.

(٨) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٥٤.

المبحث الثالث: دلالة الحروف الأخرى:

المطلب الأول: الحروف المختصة بالأسماء:

أولاً - (إِنَّ) وأخواتها:

- إِنَّ:

(إِنَّ) الأصل في معانيها التأكيد والتحقيق، أي تأكيد نسبة المسند إلى المسند إليه^(١)، ومن معانيها الابتداء والاستئناف كما في قول كعب بن زهير:

فَلَا يَغْرُنْكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ إِنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيلٌ^(٢)

قال ابن الحداد البجلي: ((إِنَّ حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهي مكسورة هنا لأن الكلام مستأنف))^(٣)؛ وإنما تُكسر همزة (إِنَّ) في الابتداء دون (أَنَّ) لأن المفتوحة تكون عاملة ومعمولاً فيها، فأُخِرت للإيذان بتعلقها بما قبلها، وأما المكسورة فإنها تتقدم لأنها لا يسبقها ما يعمل فيها^(٤).

واستشكل الدولت آبادي أن توصف الأحلام والأمانى بالتضليل وليس كذلك، وأجاب عن ذلك بأن العبارة مبنية على تقدير مضاف والتقدير عنده: إِنَّ من الأمانى^(٥)

وهذا فيه نظر؛ إذ إِنَّ كلمة (تضليل) على تقدير الدولت آبادي هي اسم إِنَّ مؤخر ويجب أن تكون منصوبة لذلك، والحال أنها مرفوعة.

(١) ينظر: اللع في العربية: ٤١.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٣) منهج القصاد: ٣١٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٥٢٧.

(٥) ينظر: مصدق الفضل: ٦١.

وذهب إبراهيم اللخمي^(١) إلى أن (إن) مستأنفة لتعليل النهي، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّثَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢)، وهذا رأي سديد، ومن أدلة ذلك أن الشاعر ترك العطف بين الجملتين بالواو، لأن بينهما كمال اتصال من جهة أن إحداهما سبب في الأخرى^(٣).

- أن:

تفيد (أن) التوكيد، ولكن الفارق بينها وبين (إن) أن الأولى تُقدّر ما اسمها وخبرها مصدرًا مؤوّلًا يُعرب بحسب موقعه في الجملة، وهذا ما ذكره ابن الحداد البجلي في شرح قول كعب بن زهير:

أَنْبِئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ^(٤)

قال ابن الحداد البجلي: ((أَنْبِئْتُ أَخْبَرْتُ، وَالنَّبَأُ الْخَبْرُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّبِيُّ نَبِيًّا، لِأَنَّهُ يَخْبِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ التَّاءُ، وَقَدْ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ(أَنَّ) وَمَعْمُولُهَا سَدُّ مَسَدِ الْمَفْعُولِينَ الْآخِرِينَ؛ وَلِهَذَا فُتِحَتْ هَمْزُهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ مَعْمُولَةً))^(٥).

(١) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد: ٢٤.

(٢) سورة الإسراء، الآية: (٣٢).

(٣) ينظر: علم المعاني في الموروث البلاغي: ١٨٨.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٥.

(٥) منهج القصاد: ٣٢٦.

وذكر ابن هشام و السيوطي وجهاً آخر وهو أن (أن) ومعمولها في محل نصب على نزع الخافض، والأصل أنبئت بأن رسول الله أوعدني^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^(٢).

هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم -كما يظهر من تصانيفهم- يجرون المصدر المؤول المنسبك من (أن) ومعمولها بحرف الجر المقدر، وذلك كما يقول الكسائي ((أن في موضع خفض بإضمار الباء))^(٣).

- كَأَنَّ:

(كَأَنَّ) حرف ناسخ من أخوات (إِنَّ) ينصب المبتدأ اسماً له، ويرفع الخبر خبراً له، والمعنى الأصلي له التشبيه، ولا يكاد يأتي لغيره^(٤)، ومن ذلك قول كعب بن زهير:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرَفْتُ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ^(٥)

قال ابن الحداد البجلي: ((يصف الناقة وشبهها بالصخرة لقوتها))^(٦)، وعبارته (شبهها) تصريح بأن الكاف في البيت للتشبيه؛ لأنها أداة عقد هذه الصورة؛ فالمشبه هو (أوب ذراعيها) والمشبه به هو (العساقيل)، وأداة التشبيه هي حرف الجر الكاف،

وقد اختلف النحويون فيها هل هي مركبة أم غير مركبة؟ على قولين:

(١) ينظر: كنه المراد: ٣٤٦، وشرح قصيدة بانة سعاد: ٢٩٣.

(٢) سورة البقرة، من آية: (٣٣).

(٣) معاني القرآن: ٦٥.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ٤١.

(٥) ديوان كعب بن زهير: ٦٤.

(٦) منهج القصاد: ٢٩٠.

القول الأول: إنها مركبة من كاف التشبيه و(أنَّ) المشددة، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، وعليه يكون أصل الكلام (إن أوب ذراعيها العساقيل)؛ فجاءت الكاف اهتماماً بالتشبيه، ففتحت إن، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر^(١).

القول الثاني: إنها بسيطة غير مركبة، وهو ما ذكره المالقي، ونسبه إلى الأكثرين وعضده بأن الأصل في الكلام البساطة لا التركيب، وأنها لو كانت مركبة من الكاف و(أن) لاحتاجت إلى مُتعلق يتعلق به الجار والمجرور^(٢)، والصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيء، وأن ما بعدها ليس في موضع جر بها، لأن التركيب صيّر أن والكاف حرفاً واحداً^(٣).

ثانياً: (ما) الحجازية:

(ما) العاملة عمل (ليس) وتعرف بـ(ما) الحجازية تدخل على الجمل الاسمية فتعمل فيها عمل (ليس) تنصب اسمها وترفع خبرها في لغة الحجازيين، ويشترط في عملها خمسة شروط:

- ١- ألا تقع بعدها كلمة: (إن) الزائدة.
- ٢- ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع (إلا) بعدها.
- ٣- ألا يتقدم الخبر على اسمها إلا شبه الجملة.
- ٤- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، إلا شبه الجملة.

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٦٨.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٠٨.

(٣) الجنى الداني: ٥٦٩.

٥- عدم تكرارها^(١)، فإذا فقدت (ما) أحد هذه الشروط بطل عملها.

وفي لغة بني تميم هي حرف مهمل، وقد جاء القرآن على لغة الحجازيين، كما في قول الله تعالى: ﴿وَقُلْنَا حُشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢)، وإليها وجه ابن الحداد البجلي قول كعب ابن زهير:

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ^(٣)

إذ يقول: ((ما نافية بمعنى ليس))^(٤)، وذكر أنها لا عمل لها في البيت لأن النفي منتقض بـ(إلا) فيقول: ((و (إلا) ناقضة للنفي مبطله لعمل ما))^(٥)، وهذا على مذهب الجمهور، وقد ذهب بعضهم إلى أن (ما) الحجازية تعمل حتى وإن انتقض النفي بـ(إلا)، قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٦) ولكن هذا رأي مرجوح^(٧).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٣/١، والنحو الوافي ٥٩٤/١، ٥٩٥.

(٢) سورة يوسف، من الآية: (٣١).

(٣) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٤) منهج القصاد ٢٢٠.

(٥) المصدر نفسه ٢٢٠.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: (١٤٤).

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩/١.

المطلب الثاني: الحروف المختصة بالأفعال

أولاً: قد:

(قد) حرف مختص بالفعل، وهو يدخل على نوعين من الأفعال الماضي والمضارع، فإذا دخل على الماضي دل على أحد معنيين إما التوكيد والتحقيق، نحو: قد جاء أمر الله، وإما تقريب الماضي من الحال، نحو قول المؤذن: قد قامت الصلاة^(١)، ويجب دخولها على الفعل الماضي إذا وقع في جملة الحال^(٢).

وبهذا جاءت في قول كعب بن زهير:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرَقْتُ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْفُورِ الْعَسَاقِيلُ^(٣)

قال ابن الحداد البجلي: ((وَقَدْ تَلَفَّعَ هذه الجملة في موضع نصب على الحال والواو فيها واو الحال والعامل في الحال (كأن) أو ما يدل عليه، أو المصدر الذي هو (أوب)، و(قد) مع الفعل هنا واجبة لكونه ماضياً))^(٤)، وإلى ذلك ذهب الدولت آبادي^(٥) وغيره، ولم أجد من الشراح من خالف ذلك .

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٢.

(٣) ديوان كعب بن زهير: ٦٤

(٤) منهج القصاد: ٢٨٧.

(٥) ينظر: مصدق الفضل: ١٣٠.

ثانيًا: لن:

(لن) حرف نصب واستقبال، تدخل على الفعل المضارع فتتصبه وتجعل معناه للمستقبل، ولا تغيد تأكيداً^(١)، وإنما تدل فقط على الاستقبال، وذلك كما في قول كعب بن زهير:

وَلَنْ تُبَلِّغَهَا إِلَّا عُدَايَةَ فِيهَا عَلَى الْأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلٌ^(٢)

قال ابن الحداد البجلي: ((لن حرف نفي يستقبل الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال))^(٣)، وذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ(لن) تشبيها لها بـ(لم)، وأنشدوا شاهداً على ذلك:

أَيَادِي سَبَا مَا كُنْتُ يَا عَزَّ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ^(٤)

وإن حذف حرف العلة للضرورة لا للجزم^(٥).

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٨.

(٢) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٣) منهج القصاد: ٢٣١.

(٤) ديوان كثرة عزة: ٨١/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٥.

الفصل الثاني

الجمل وأشباه الجمل

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الجملة الفعلية.
- المبحث الثاني: الجملة الاسمية.
- المبحث الثالث: شبه الجملة الجار والمجرور.
- المبحث الرابع: شبه الجملة الظرف.

توطئة:

تمثل دراسة الجملة في اللغة العربية الغاية التي يسعى وراءها علم من أكبر علومها وأكثرها موسوعية، وهو علم النحو العربي؛ إذ إن الأساس الذي وُضع من أجله علم النحو هو تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، ويبين كيفية ترابط هذه الأجزاء بعضها ببعض بحيث تؤدي معنى مفيداً^(١)، بل يمكن القول إن أكثر الدراسات اللغوية -سواء في العربية أو غيرها- منذ نشأتها قد اعتمدت في تناولها للغة على حدود الجملة ومفهومها^(٢)، والجملة -كما عرّفها ابن عقيل-: هي كلمات تتألف لتدل على معنى^(٣)، أو هي -كما يقول جمهور النحويين-: اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها بحيث لا تكون الجملة تامة إلا إذا استوفت ركنين هما: المسند إليه والمسند، وإذا ما حذف منها أحد هذين الطرفين فإن النحاة يلجؤون إلى التقدير ليستقيم الكلام^(٤). هذا وتعد الجملة في اللغة العربية هي الوحدة الكبرى للكلام المراد منه توصيل رسالة معينة إلى المخاطب^(٥). وقد صرح جمهور النحويين القدماء بأن الجملة العربية تنقسم على قسمين: جملة اسمية، وجملة فعلية^(٦)؛ لأنها إما أن تكون مصدرية باسم فتكون جملة اسمية، أو تكون مصدرية بفعل فتكون جملة فعلية^(٧).

(١) ينظر: بناء الجملة العربية: ١٩.

(٢) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ٨٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٥٥، التطبيق النحوي: ٨٥.

(٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة،: ٣٩، دراسات في علم اللغة: ٢٦٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١ / ١٥٩، اللحة في شرح الملح: ١ / ١٠٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٦٥.

وعلى الرغم من أن هذا هو تقسيم جمهور النحويين القدماء للجملة العربية، إلا أن بعضهم قد اعترض على هذا التقسيم وخرج عنه، وعلى رأس هؤلاء الزمخشري فقد أفرد الجملة الشرطية والجملة الظرفية بقسمين خاصين من أقسام الجملة^(١)، كما اعترض كثير من الباحثين وأساتذة النحو المحدثين على هذا التقسيم؛ زاعمين أنه ليس تقسيماً جامعاً مانعاً، وأن هناك أنواعاً من الجمل العربية الثابت وجودها لا تنتمي لأي من هذين النوعين^(٢)، والراجح هو التقسيم الثنائي للجملة إلى اسمية وفعلية، وذلك للسببين الآتين:

(١) إن العبرة في التقسيم سواء عند المعترفين بهذه القسمة الثنائية أو عند غير

المعترفين بها هو صدر الجملة، والمخالفون لهذه القسمة الثنائية مقرون بأن الظرف والجار والمجرور متعلق بالفعل أو ما في معناه^(٣)، والمتعلق يأتي بعد المتعلق؛ إذن فصدر الجملة الظرفية في الأصل هو الفعل لا الظرف؛ فيسقط أفرادها بقسم خاص.

(٢) إن التركيب الشرطي عند المعترفين بهذه القسمة الثنائية أو عند غير المعترفين

هو جملة كبرى مكونة من جملتين صغيرين، فهي ليست داخلية في مناقشة التقسيم؛ لأن حرف الشرط ربط بين هاتين الجملتين^(٤)، أما الجملتان الصغيرتان فإنهما في الأساس جملتان فعليتان؛ و تقترن الجملة الاسمية بالفاء إذا وقعت جواباً للشرط؛ إذ إنها لا تصلح أن تقع جواباً للشرط مجردة من هذه الفاء^(٥)؛ وبناء على هذا فإن الباحث سوف يعتمد في بحثه تلك القسمة الثنائية في دراسته.

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤ .

(٢) ينظر : التراكيب الإسنادية: ٩ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ١٣٥ .

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٩، الرابط وأثره في التراكيب في العربية: ١٤٥ .

(٥) ينظر: اللمع : ١٣٥ .

المبحث الأول: الجملة الفعلية:

المطلب الأول: الجملة الفعلية الخبرية:

الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، وهي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على التغير والتجدد، أو -بعبارة أخرى- هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره، وذلك نحو: قام خالد، يقوم خالد^(١).

والجملة الفعلية تبقى فعلية وإن حُذِفَ الفعلُ وبقيَ فاعله أو مفعوله أو غير ذلك من متعلقاته، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾^(٣)، والتقدير: وخلق الأنعام خلقها^(٤).

وجدير بالذكر أن من أساتيد النحو المعاصرين^(٥) قد اعترضوا على هذه الطريقة في تحديد الجملة الفعلية وتمييزها من غيرها من الجمل، وبنوا هذا الاعتراض على استقراء بعض الظواهر اللغوية، ومن أهمها:

(١) أن جملة التعجب (ما أفعله) يعدها جميع النحاة من الجملة الفعلية، وهي تبدأ

باسم (ما) ولا بفعلٍ .

(٢) أن جملة الشرط يعدها النحاة أيضاً من الجملة الفعلية وهي أيضاً تبدأ باسم لا

فعل.

(١) في النحو العربي قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث: ٨٦.

(٢) سورة الليل، الآية : (١).

(٣) سورة النحل، الآية : (٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابها : ٣ / ١٩٠

(٥) ينظر: التراكيب الإسنادية: ١٢

وقد رسخ العلماء من استقراءهم للنصوص العربية ودلالة كل نوع من نوعي الجملة العربية أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والاستمرار، وصارت هذه القاعدة شبه مسلمة عندهم في تحليل النصوص وبيان دلالة جملها^(١).

وقد اتفق النحويون على أن الجملة بنوعها قد تقع خبراً بشرط وجود رابط بينها وبين المبتدأ، وهذا الرابط هو الضمير الذي يرجع على المبتدأ، واتفقوا على أن وقوع الجملة خبراً إنما يكون نيابة عن المفرد، لأنه هو الأصل^(٢).

وقد وقعت الجملة الفعلية خبراً عند ابن الحداد البجلي في قول كعب بن زهير:

أَكْرِمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ^(٣)

يقول ابن الحداد البجلي: ((ها) في أنها اسم أن، و(صدقت) خبرها، وفي (صدقت) ضمير يعود إلى (سعاد) هو فاعله))^(٤).

فالجملة الفعلية (صدقت موعودها) في محل رفع خبر (أن) والرابط هو الضمير المستتر جوازاً (هي) المستكن في الفعل (صدقت)، وهو العائد على ما عاد إليه الضمير (ها) الذي هو اسم (أن) وهو اسم المرأة (سعاد) المذكور في أول أبيات القصيدة، وهو ما ذهب إليه جميع شراح القصيدة^(٥).

ونلاحظ أن فاعل الفعل (صدقت) ضميرٌ مستترٌ تقديره (هي) عائدٌ على ما عاد إليه الضمير في (أنها) -موجبٌ لإلحاق تاء التانيث بالفعل؛ أي إن تاء التانيث الملحقة

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢ / ١١٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١ / ٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١ / ٢٢٩، والرابط وأثره في التراكيب العربية: ١٣.

(٣) ديوانه: ٦١.

(٤) منهج القصاد شرح بانث سعاد: ١٩٣.

(٥) ينظر: مصدق الفضل، ٤٨، وعلو الكعب الأدبي: ٤٢.

بالفعل (صدقت) هي ملحقة به وجوباً، لأن الفاعل ضمير يعود على مؤنث حقيقي؛ وتأنيث الفعل مع الضمير العائد على مؤنث حقيقي و مجازي واجب^(١).

ونلاحظ أيضاً مجيء خبر (أنّ) بعد (لو) جملة فعلية، وهو الغالب فيه في استعمال العرب .

ويتبين لنا في البيت أيضاً أنّ أسلوب الشرط هنا أعان على استمرار زمن جملة الماضي (صدقت) الى المستقبل، دلالة على أنّ إخلاف الوعد من هذه المرأة دائم مستمر حتى مع النصّح والتنبيه على أنها خلّة غير مقبولة.

وقد جاءت الجملة الفعلية خبراً أيضاً في قول كعب بن زهير:

وَجِلْدُهَا مِنْ أَطُومٍ لَا يُؤَيِّسُهُ طَلْحُ بِصَاحِبَةِ الْمُتَنِّينِ مَهْزُؤُلُ^(٢)

يقول ابن الحداد البجلي: ((لا يؤيسه: خبر ثانٍ عن جلدها، والتأيس التآثير، يقال: أيسه بالياء المشددة المنقوطة تحتها نقطتان، إذا أثر فيه))^(٣).

وقد اختلف الشراح في موقع هذه الجملة من الإعراب على ثلاثة أوجه:

الأول: إنها في موضع رفع خبر ثانٍ عن (جلدها) كما ذهب ابن الحداد، وإليه ذهب عمر كوني^(٤)، وهو أحد وجهين نكرهما الدولت آبادي؛ وجعله تعليلاً له، والمعنى:

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٣٦١، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ٤ / ١٥٨٦.

(٢) ديوانه: ٦٣.

(٣) منهج القصاد: ٢٤٨.

(٤) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٩٨.

وجلدها من أطوم حيث لا يؤيسه^(١)، وكذلك هو أحد ثلاثة أوجه ذكرها ابن هشام الأنصاري^(٢).

الثاني: إنه صفة لـ(أطوم) وهو الوجه الآخر الذي ذكره الدولت آبادي^(٣).

الثالث: إنها في محل نصب حال من (جلدها) وهذا الوجه تفرد به ابن هشام الأنصاري^(٤).

وعند النظر في هذه الأقوال الثلاثة يتبين الآتي:

أولاً: أن الدافع لمن ذهب إلى أن الجملة في محل جر نعت لـ(أطوم) هو القاعدة النحوية المستقرة القائلة بأن الجمل التي تأتي بعد النكرات صفات، والجمل التي تأتي بعد المعارف أحوال^(٥)؛ فالجملة الفعلية (ما يؤيسه) واقعة بعد نكرة محضة وهي (أطوم)؛ ولذلك أعربها من أعربها صفة لهذا الأمر.

غير أنه يؤخذ على ذلك أن هذه القاعدة موردها هو تعلق الجملة بتلك النكرة، بمعنى أن تكون مرتبطة بها في المعنى المراد الوصف به^(٦)، وهذا الأمر ليس متحققاً هنا؛ فـ(الأطوم) في البيت هو السلحفاة البحرية^(٧)، وجملة (ما يؤيسه) التأييس يعني التلئين والتأثير^(٨) و(الطلح) هو القراد^(٩)؛ وعليه فالمراد وصف جلد الناقة بأنه لا يؤيسه القراد

(١) ينظر: مصدق الفضل للدولت آبادي: ٩٣.

(٢) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢٣٧.

(٣) ينظر: مصدق الفضل: ٩٣.

(٤) ينظر: شرح بانة سعاد: ٢٣٧.

(٥) ينظر: الحدود في علم النحو: ٤٧٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٢.

(٧) ينظر: الجيم: ١ / ٦٤.

(٨) ينظر: العين: ٧ / ٣٣٠.

(٩) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٣ / ١٣١.

ولا يؤثر فيه، لأنه صلب مثل ظهر السلحفاة البحرية، وليس المراد وصف جلد السلحفاة (الأطوم) بأنه (ما يؤيسه طلح)؛ لأنه لا يأتي له الطلح أيضًا، وعليه فالقول بأن الجملة في محل جر صفة لأطوم قول بحاجة إلى نظر؛ لأنه لا يوافق المعنى المراد في البيت.

ثانيًا: أن تعدد الخبر له ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يتعدد الخبر لفظًا ومعنى، بحيث يكون كل واحد مخالفًا للآخر؛ فيكون كل خبر من الأخبار مقصودًا^(١)، كما في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٢).

وهذا النوع من تعدد الأخبار ليس مرادًا في البيت، فليس المراد أن يصف الشاعر جلد الناقة بأنها مثل السلحفاة، ثم يصفه بالقوة والمتانة؛ فإذا كان الثاني هو المراد في وصف الناقة فلا معنى للأول إلا بتعلقه به.

النوع الثاني: أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد هو المعنى المقصود، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة لكل منها معنى خاص يخالف معنى الآخر، ولكنه معنى غير مقصود؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعاني المتخالفة، بعضها إلى بعض لتؤدي وهي مجتمعة معنى جديدًا لا ينشأ إلا من مجموعها^(٣).

وهذا المعنى كذلك غير متحقق في البيت؛ إذ يكفي في أدائه جملة (ما يؤيسه) أو حتى شبه الجملة (من أطوم) ليدل على قوة الجلد ومتانته.

(١) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٥٢٨.

(٢) سورة البروج، الآيات: (١٤ - ١٦).

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٥٢٩.

النوع الثالث: أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه ولكن تعدده في هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقةً أو حكماً، ويوصف المبتدأ بأنه متعدد في نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفراد، أي: حين يكون مثني أو جمعاً؛ نحو: الصديقان مهندس طبيب^(١)، ولا شك كذلك أن هذا المعنى غير متحقق في البيت؛ إذ إن المبتدأ مفرد غير متعدد.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الوجه الراجح من الأوجه الثلاثة هو الوجه الثالث الذي قال به العلامة ابن هشام الأنصاري؛ لمناسبته للصناعة النحوية من جهة، ولموافقته للمعنى المراد تأديته في البيت من جهة ثانية، واستعمال الجملة بصيغة المضارع المنفي فيه دلالة على تجدد ذلك الحدث المنفي الدالّ على ثخانة جلدتها وقوته وهو أنسب لمعنى الراح.

(١) ينظر: النحو الوافي ١ / ٥٣٠.

المطلب الثاني: الجملة الفعلية الحالية:

اتفق النحويون على أن الجملة الخبرية بنوعيتها الاسمية والفعلية تقع حالاً مع وجود ما يربط بينها وبين صاحب الحال، وهذا الرابط إما أن يكون ضميراً عائداً عليه، أو أن يكون الرابط هو واو الحال فقط، أو أن يجتمعان معا في الرابط^(١).

وذهب الزمخشري إلى أنه يجوز أن تخلو جملة الحال من الرابط بينها وبين صاحبها إجراء لها مجرى الظرف، لانعقاد الشبه بين الحال وبينه^(٢).

وقد وقعت الجملة الفعلية حالاً في قول كعب بن زهير:

تَجَلُّو عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمْتُ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مُغْلُوبٌ
شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحِ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(٣)

قال ابن الحداد البجلي: ((شَجَّتْ: فعل لم يُسَمِّ فاعله، وفيه ضميرٌ مستكن يعود إلى الراح في البيت الذي قبله قائم مقام الفاعل والتاء للتأنيث، لأن الرَّاحَ مؤنثةٌ، وكذلك الخمر في جميع أسمائها وصفاتها، وموضع الجملة حالٌ من (الراح) بتقدير (قد) أي: قد شجت، وعامل الحال (كأن) من قوله: كأنه منهلٌ بالراح معلول))^(٤)، في هذا النص يجعل ابن الحداد البجلي جملة (شجت بذي شبم) في موضع نصب حال من (الراح) في البيت الذي قبله وإلى ذلك ذهب إبراهيم بن محمد اللخمي^(٥)، وهذا أحد وجهين ذكرهما ابن هشام في محل هذه الجملة^(٦).

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥ / ٢٣٢٨.

(٢) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٩٢.

(٣) ديوانه: ٦١.

(٤) منهج القصاد: ١٧٧، ١٧٨.

(٥) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد وإعرابها: ١٠.

(٦) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٢٩.

والوجه الآخر أن الجملة في محل صفة لـ(الراح) على أنها نزلت منزلة النكرة، لأن (أل) فيها جنسية لا تفيدها تعريفاً؛ ومن ثم كانت جملة (شجت) واقعة بعد نكرة فتكون صفة لها^(١).

والراجح هو الوجه الأول؛ وذلك لسببين:

السبب الأول: أن ضابط (أل) التي للجنس أنها تأتي لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن يجوز أن يحل محلها (كل)، كما في قول الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٢)، أي: خلق كل إنسان ضعيفاً؛ فالمراد أن يشمل حكم (الضعف) جميع أفراد جنس الإنسان؛ فالمراد منها استغراق أفراد الجنس.

الأمر الثاني: أن تدل على الحقيقة، كما في قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾^(٣)، أي: جعلنا من حقيقة الماء المعروفة خصائصه كل شيء حي؛ فهي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزاً على سبيل المبالغة^(٤)، وليس المراد من البيت أنها أنهلت من كل راح، وكذلك ليس المراد أنها أنهلت من الراح المعروفة خصائصه على سبيل المدح.

والسبب الآخر: أن النحويين أجمعوا على أن جملة النعت الأصل فيها أن تكون مؤولة بالمشق؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشق؛ ولذلك لا يكون المنعوت بالجملة إلا نكرة؛ لأن الجملة المؤولة بمفرد هي بمثابة النكرة^(٥)، ولكنهم اختلفوا

(١) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٣٠.

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٨).

(٣) سورة الأنبياء، الآية: (٣٠).

(٤) ينظر: معاني النحو: ١ / ١٦٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٩٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٥٩.

في جواز نعت الجملة للمعرف بـ(أل) الجنسية - بوصف أنها هي التي في البيت - على قولين:

القول الأول: جواز نعت المعرفة بـ(أل) الجنسية بالجملة، وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل^(١)، واستدل لذلك بأدلة من السماع والقياس:

فأما أدلة السماع فمنها قول الله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾^(٢)؛ فأعرب جملة (نسلخ منه) نعتاً لليل على أن (أل) فيه جنسية لبيان الحقيقة، واستدل كذلك بقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(٣)

إذ أعرب الجملة الفعلية (يسبني) على أنها نعت لـ(اللئيم)، على أن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام.

وأما دليل القياس فإن المعرفة بـ(أل) الجنسية قريب من النكرة لأنه نكرة في المعنى وإن كان معرفاً في اللفظ؛ ومن ثم جاز نعته بالجملة^(٤).

القول الآخر: أنه لا يجوز نعت المعرفة بـ(أل) الجنسية بالجملة، وهو قول جمهور النحويين^(٥)، واحتجوا بأن القاعدة أن المعارف لا تُنعت إلا بالمعارف، والجمل مثل النكرات، في ذلك ولا يجوز العدول عن القاعدة العامة إلا بمخصص، وما أورده ابن

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٦٧.

(٢) سورة يس، الآية: (٣٧).

(٣) البيت لشمر بن عمر الحنفي كما في الأصمعيات: ١٢٦، وذكر بلا نسبة في الكتاب سيبويه: ٢٤ / ٣، والكامل للمبرد: ٦١ / ٣.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣١١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ١٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٩٤٩.

مالك من الآية والشاهد الشعري لا يمكن أن يكون مخصصًا؛ لأن الجمل فيهما يمكن أن تكون في موضع الحال بعد المعارف^(١).

والملاحظ أن الحال هنا من جملة فعلية فعلها ماضي غير مقترن ب (قد)، ولذا قدّرها ابن الحداد بقد (شُجِّتْ) على مذهب البصريين، وفي المسألة خلاف سيرد ذكره في الفصل الثالث المخصص لمسائل الخلاف النحوي.

ونلاحظ أن الربط بين جملة الحال وصاحبها لم يقع بالواو التي غالبًا ما ترد في جمل الحال بل كان الرابط هو الضمير المستتر في الفعل (شجبت) الذي عاد على صاحب الحال.

ومن الأمثلة الأخرى على مجيء الجملة الفعلية حالًا قول كعب بن زهير:

كَأَنَّ أَوْبَ دِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ^(٢)

قال ابن الحداد البجلي: ((وقد تلفع: هذه الجملة في موضع نصب على الحال والواو فيها واو الحال والعامل في الحال (كأن) أو ما يدل عليه، أو المصدر الذي هو أوب))^(٣)، ولم أجد أحدًا من الشراح ذكر خلاف ذلك، وذكر الدولت آبادي أن صاحب الحال هو فاعل الفعل (عَرِقَتْ) الضمير المستتر^(٤).

(١) ينظر: البحر المحيط: ١٠ / ١٧٢.

(٢) ديوانه : ٦٤.

(٣) منهج القصاد: ٢٨٧.

(٤) ينظر: مصدق الفضل: ١٣٠.

وقد أجاز ابن الحداد أن يكون العامل في الحال (كأن) مع كونها حرفاً، لأنها - وأخواتها- تشبه الفعل من أربعة أوجه، وهي:

(١) التركيب؛ فهي تزيد على حرفين، والأصل في الحرف ألا يزيد عن حرفين

فخرجت عن ذلك إلى مشابهة الفعل.

(٢) أنها تلحقها نون الوقاية مثل الأفعال.

(٣) أنها مختصة بالأسماء إسناداً كما أن الأفعال لا تُسند إلا إلى الأسماء.

(٤) أنها تدل على معنى الأفعال؛ ف(كأن) يدل على معنى الفعل شبهت^(١).

وقد اقترنت جملة الحال برابط يربطها بصاحب الحال، وهو رابط الواو، اقترن فعلها

الماضي ب(قد) ظاهرة، وهو شرط وقوع الفعل عندها حالاً.

(١) ينظر: المتشابه والمختلف في النحو العربي: ٤٣.

المطلب الثالث: الجملة الفعلية الوصفية:

تقع الجملة بنوعيتها نوعًا للنكرة - كما تقدم - وهي - مع ذلك - في تأويل مشتق، ولا بد لها من رابط يربط بينها وبين المنعوت، ومن نماذج ذلك قول كعب بن زهير:

شُجِّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ

تَنْفِي الرِّيحِ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطُهُ مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ بِيضٍ يِعَالِيلُ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((موضع الجملة - يعني جملة (تَنْفِي الرِّيحِ الْقَدَى عَنْهُ) - جر صفة لموصوف لـ (ذي شبم) أو لـ (ماء محنية))^(٢)، وهذا الوجه هو الظاهر من كلام الأنباري^(٣). وقد ذكر ابن هشام الأنصاري ثلاثة أوجه لهذه الجملة، وهي:

(١) أن تكون خبرًا ثانيًا لـ (أضحى) في البيت الأول على عدّها ناقصة، وجملة (وهو مشمول) خبرها الأول، والواو فيها زائدة.

(٢) أن تكون حالًا من فاعل (أضحى) إذا كانت تامة.

(٣) أن تكون جملة مستأنفة^(٤)، وهذه الأوجه الثلاثة ذكرها أيضًا إبراهيم بن محمد اللخمي في شرحه^(٥).

ومحل النزاع بين توجيه ابن الحداد وتوجيهات ابن هشام الثلاثة، يدور حول مرجع الضمير في (عنه)؛ فإذا كان الضمير يعود إلى (ذي شبم) أو (ماء محنية) فالجملة نعت لأحدهما، لأنها وقعت بعد نكرة، وإذا كان ضمير يعود إلى فاعل (أضحى) فهو حال منه إذا كانت تامة أو خبرًا ثانيًا لها إذا كانت ناقصة.

(١) ديوان كعب بن زهير: ٦١.

(٢) منهج القصاد: ١٨٤.

(٣) شرح الأنباري: ٥.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٣٨.

(٥) ينظر: مختصر شرح قصيدة بانة سعاد وإعرابها: ١٢.

فإذا كان ذلك كذلك فإن توجيه ابن الحداد هو توجيه ضعيف، قياساً بالتوجيهات الأخرى؛ و لأن القاعدة تقول: إن مرجع الضمير يكون إلى أقرب مذكور^(١)؛ وأقرب مذكور هنا هو فاعل (أضحى) على القول بأنها تامة أو اسمها على القول بأنها ناقصة.

وقد وجه ابن الحداد الجملة الفعلية إلى النعت أيضا في قول كعب بن زهير:

لَكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا فَجَعٌ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ^(٢)

قال ابن الحداد البجلي: ((موضع (قد سيط) الجملة رفع صفة خلة))^(٣).

ولم أجد أحداً من الشراح قال خلاف ذلك^(٤)، غير أن ابن هشام الأنصاري^(٥) قد فرّع على ذلك مسألة، وهي حصول الفائدة بالصفة مثل حصولها بالخبر؛ ذلك لأن جملة (لكنها خلة) جملة اسمية تامة الأركان من جهة وجود المبتدأ والخبر، لكنها -مع ذلك- لا تحصل بها فائدة إلا بذكر جملة النعت الفعلية (قد سيط من دمها...)، وهذه المسألة تحتاج إلى فضل بيان، والكلام الذي يبحث فيه النحويون هو ما يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى السامع منتظرا لشيء آخر بعد هذا السكوت، وعدم انتظار السامع هذا علتة حصول الفائدة لديه من كلام المتكلم قبل هذا السكوت^(٦).

(١) ينظر: النحو الوافي: ١ / ٢٥٧.

(٢) ينظر: مصدق الفضل: ٥١، وعلو الكعب الأدبي: ٤٦.

(٣) منهج القصاد: ١٩٧.

(٤) ينظر: الجيم: ١ / ٦٤.

(٥) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٥٩.

(٦) ينظر: همع الهوامع ، ١ / ٤٨، وشرح كتاب الحدود في النحو ٧٣.

وقد عرف النحويون الخبر في الجملة الاسمية بأنه جزؤها الذي تتم به فائدتها^(١)،

كما قال ابن مالك في ألفيته:

وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ^(٢)

غير أن هذا التعريف لا يؤخذ على عمومته، فقد تحصل الفائدة بمتعلق الخبر، وإنما ذكروا حصول الفائدة بالخبر ولم يذكروا متعلقه، لأن المتعلق تابع له؛ فهو الأساس في ذكره^(٣)، ومن هذا القبيل تأتي هذه المسألة التي فرعها ابن هشام على البيت^(٤)، وجعل منها قول الله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾^(٦) إذ إن الفائدة لا تتحقق في الآيتين إلا بمتعلق الخبر، وهو جملة النعت (تجهلون) في الآية الأولى، والنعت (عادون) في الآية الثانية.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك /: ٤٧٤.

(٢) ألفية ابن مالك: ١٧.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٩٨.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٥٩.

(٥) سورة النمل، الآية: (٥٥).

(٦) سورة الشعراء، الآية: (١٦٦).

المبحث الثاني: الجملة الاسمية:

- توطئة:

مصطلح (الاسمية) -من حيث اللغة- كلمة منسوبة إلى (الاسم)، وهو ما دل على مسمى تحته، والمراد بها عند النحويين الجملة التي تبدأ باسم يقال له المبتدأ، أو -بعبارة أخرى- الجملة التي يكون الأصل فيها أن يتقدم الاسم؛ فإن الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ولا بهما^(١)، فالجملة الاسمية الأصل في ترتيب عناصرها أن يتقدم المبتدأ على الخبر؛ فالمبتدأ والخبر هما الركنان الأساسيان اللذان لا يُستغنى عنهما ظاهرين أو محذوفين في الجملة الاسمية، ثم إن الجملة الاسمية لا تتكون من مبتدأ وخبر فقط، بل قد تتكون من حرف مشبه بالفعل واسمها وخبرها نحو: لا تفريط في حقوق الأمة، أو أحد الأحرف المشبهة واسمه وخبره نحو: إن هذا وقت الجد^(٢).

أ- تعريف المبتدأ: المبتدأ هو اسم -صريحاً أو مؤولاً- مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفٍ به^(٣).

وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذي خبر، ووصفٍ رافع لما يغني

عن الخبر، إذن فالمبتدأ هو الاسم الذي تتحدث عنه وتبتدئ به، وتخبر عنه مثل: (الله

أكبر)، ويأتي المبتدأ اسماً صريحاً نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٨٩.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٤٧٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٤٧٠، وشرح ابن الناظم: ١ / ٧٤.

(٤) سورة النور، الآية: (٣٥).

والذي بمنزلة الاسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)؛ ف(أن تصوموا) في تأويل صومكم، وخبره: (خير لكم)^(٢)، ويأتي المبتدأ أيضا ضمير منفصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾^(٣).

وما هو بمنزلة المجرد من العوامل اللفظية ما كان مقترناً بأحد حروف الجر الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)؛ ف(خالق) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً، و(من) حرف جر زائد، وفي لفظ (غير) قراءتان سبعيتان: إحداهما بالخفض نعت على اللفظ، والأخرى بالرفع نعت على المحل أو على كونه خبر لـ(خالق)^(٥).

ب- تعريف الخبر: وقد تقدم تعريفه بما يغني في المبحث الذي سبق.

(١) سورة البقرة، الآية: (١٨٤).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٤٧٠، وأوضح المسالك: ١ / ١٨٦.

(٣) سورة الكهف، الآية: (٣).

(٤) سورة فاطر، الآية: (٣).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٤٧٠، وأوضح المسالك: ١ / ١٨٦.

المطلب الأول: الجملة الاسمية الخبرية:

تقع الجملة الاسمية خبراً كذلك برابط يربط بينها وبين المبتدأ، ومن نماذج ذلك قول

كعب بن زهير:

من كلِّ نَضَاخَةٍ الذُّفْرَى إِذَا عَرِقَتْ عَرَضَتْهَا طَامَسُ الأَعْلَامِ مَجْهُولٌ
ترمي الغيوبَ بعيني مفردٍ لهقٍ إِذَا تَوَقَّدتِ الحَزْنَ والميلُ
ضَخْمٌ مَقْلَدُهَا فَعَمَّ مُقَيِّدُهَا فِي خَلْقِهَا عَن بَنَاتِ الفَحْلِ تَفْضِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((مقلدها: مبتدأ، (ضخم): خبر، ويجوز أن يكون (ضخم) خبر مبتدأ محذوف، و(مقلدها) مرتفع ب(ضخم) وموضع الجملة على التقديرين: إما جر صفة موصوف نضاخة، أو رفع خبر مبتدأ محذوف، وكذا حكم (فعمّ مقيدها) ومثل هذا الكلام يُسمى في صناعة البديع بالترصيع))^(٢).

وهذه الفقرة التي ذكرها ابن الحداد البجلي تشتمل على قضيتين نحويتين، هما:

الأولى: نوع جملة (ضخم مقلدها).

الثانية: موقع هذه الجملة من الإعراب، وفيما يأتي: مناقشة القضيتين بالتفصيل.

القضية الأولى:

لقد أجاز ابن الحداد البجلي أن تكون جملة (ضخم مقلدها) اسمية بحيث يكون (ضخم) خبر مقدم، و(مقلدها) مبتدأ مؤخر، وهذا التقديم والتأخير جائز؛ إذ لا يوجد في الجملة ما يوجب تقديم الخبر؛ فليس هو مما له الصدارة في الكلام، وليس المبتدأ نكرة

(١) ديوانه : ٦٣.

(٢) منهج القصاد: ٢٤٢.

والخبر شبه جملة فيتقدم عليه، وذكر الدولت آبادي^(١) أن تقديم الخبر على المبتدأ لأحد معنيين:

أحدهما: العناية بذكر المقدم؛ لأنه الأصل في التقديم والتأخير ومركزه التي تدور في فلكه؛ كون ذكر المقدم أهم من ذكر سائر أجزاء الكلام، والعناية بذكره أكثر من العناية بذكر غيره، وهو ما عبّر عنه إمام النحاة سيبويه بقوله: ((يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))^(٢).

وجعله عبد القاهر الجرجاني قاعدة للتقديم بقوله: ((لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام))^(٣).

والآخر: القصر، يعني قصر الوصف (ضخم) على الموصوف (مقلدها) كما في قول القائل: تميمي أنا، ويكون القصر قصر تعيين لتساوي ضخامة مقلدها وعدمها عند السامع.

وقد أجاز ابن الحداد أيضاً أن تكون جملة فعلية على عدّ (ضخم) صفة مشبهة عاملة عمل الفعل في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف، و(مقلدها) فاعلها،

ولم يعرب ابن الحداد (ضخم) مبتدأ و(مقلدها) فاعل سد مسد الخبر ذهاباً مع المذهب القائل بعدم جواز ذلك إلا إذا تقدم عليه نفي أو استثناء، وهو مذهب جمهور البصريين^(٤).

(١) ينظر: مصدق الفضل ٨٨.

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٣٤.

(٣) دلائل الاعجاز: ٩٩.

(٤) ينظر: اللحة في شرح الملحة: ٢٩٨/١، وأوضح المسالك: ١٨٨/١.

أما الكوفيون والأخفش وكذا ابن مالك، فجوزوا اكتفاء الوصف بمرفوعه بغير الاعتماد على نفي أو استفهام^(١)،

واحتجوا بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(٢)

وتوسط بعضهم فقال بجواز ذلك بغير شروط إلا أنه ضعيف كما ذكره ابن مالك عن سيبويه، أو قليل كما قال ابن الناظم والأشموني^(٣).

والراجح مذهب البصريين، وأما ما احتج به الكوفيون ومن اتبعهم فقد يوجّه على أن الوصف (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر، وصح الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لأنه وزن فعيل قد يخبر به عن الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٤)؛ وعليه يكون توجيه ابن الحداد -على الوصفر الثاني - هو الأقرب للصواب.

وقد أجاز ابن هشام الأنصاري^(٥) أن تكون مبتدأ على قول الكوفيين والأخفش، وأجاز فيها أيضًا أن الرفع على أنها صفة لـ(عذافرة) في قول كعب بن زهير في بيت سابق:

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٧٢/١، وشرح ابن عقيل: ١٩٤/١.

(٢) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٧٣/١، وتلخيص الشواهد ١٨٢، والشاهد فيه قوله: «خبير بنو لهب»؛ ففيه شاهد للكوفيين والأخفش إذ جاءت «خبير» لكونه وصفًا عاملاً فيما بعده، دون الاعتماد على نفي أو استفهام.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٥، وشرح الأشموني: ١/ ١٨١.

(٤) ينظر: سورة النساء، الآية: (٧٥).

(٥) أوضح المسالك: ١٩٢/١

وَلَنْ يُبَلِّغَهَا إِلَّا عَذَابِرَةٌ فِيهَا عَلَى الْأَيْنِ إِزْقَالٌ وَتَبْغِيلٌ^(١)

وقد ذكر النعت (ضخم) مع أن المنعوت مؤنث (عذافرة) لأن النعت يرفع فاعلاً مذكراً (مقلدها)^(٢)، كما في قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَهَا﴾^(٣).

القضية الثانية:

قد أجاز ابن الحداد في موقع جملة (ضخم مقلدها) وجهين:

الوجه الأول: أنها في موضع جر صفة لـ(نضاجة) في قول كعب بن زهير في بيت سابق:

مِنْ كُلِّ نَضَاخَةِ الدَّفْرِى إِذَا عَرِقَتْ عُرْضَتَهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولٌ^(٤)

وعلى هذا التوجيه الإعرابي يؤخذ على الشاعر عيب معنوي، وهو أنه وصف الناقة النجبية الجيدة بأنها ضخمة المذبح -لأن المقلد هو مذبح الناقة- وهذا ضعيف في الوصف؛ لأن النجائب من النوق توصف بدقة المذبح^(٥).

(١) ديوانه : ٦٢ .

(١) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء: من الآية (٧٥)

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٢ .

(٥) ينظر: الشعر والشعراء: ١ / ١٥١، والصناعتين: ١٠٧ .

وقد كرر كعب بن زهير هذا الوصف في قوله:

غَلْبَاءُ وَجَنَاءُ عُلُكُومٌ مُدَكَّرَةٌ فِي دَفِّهَا سَعَةٌ قَدَامُهَا مِيلٌ^(١)

قال ابن هشام: ((غلباء: أي غليظة الرقبة والمذكر أغلب))^(٢).

والوجه الآخر: أنها في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف؛ وعليه يتعين أنها جملة اسمية؛ لأن القول بأنها فعلية -على التقدير الذي ذكره ابن الحداد- يلزم منه خلو الجملة الخبرية من الرابط؛ لأن التقدير (هي هي ضخم مقلدها)؛ فيكون قد حذف الرابط (هي) الثانية وهو تقدير لا يخلو من تعسف على كل حال، وعلى التقدير أنها اسمية يكون التقدير (هي ضخم مقلدها) فحذف المبتدأ فقط، وأبقى الرابط الضمير في (مقلدها) وهو المبتدأ المؤخر. وقد قطعت الجملة عن موصوفها المبتدأ المجرور (نضاخة الذفرى) إلى الرفع لقصد العناية بالمرفوع.

(١) ديوانه : ٦٣ .

(٢) ينظر: شرح بانث سعاد لابن هشام: ٢٣٣ .

المطلب الثاني: الجملة الاسمية الحالية:

وقعت الجملة الاسمية حالا في قول كعب بن زهير:

تَخْدِي عَلَى يَسْرَاتٍ وَهِيَ لَاحِقَةٌ دَوَابِلٌ وَقَفُوهُنَّ الْأَرْضَ تَخْلِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((وهي لاحقة: مبتدأ وخبر، والجملة في موضع نصب على الحال من ضمير (تخدي)، وعامل الحال الخدي))^(٢).

وفي هذا النص لابن الحداد البجلي قضيتان نحويتان، هما:

الأولى: توجيه الجملة (وَهِيَ لَاحِقَةٌ) على الحالية.

الآخري: تعيين صاحب الحال في البيت.

القضية الأولى:

قد ذهب شراح القصيدة إلى ما ذهب إليه ابن الحداد من أن الجملة الاسمية (وَهِيَ لَاحِقَةٌ) في موضع نصب على الحال^(٣)، وذكر ابن هشام وجها آخر وهو أن الجملة في موضع جر نعت لـ(يسرات) على أن هذه الواو زائدة وليست واو الحال^(٤)، وذكر ذلك أيضًا إبراهيم بن محمد اللخمي^(٥)، واحتجوا على ذلك بزيادة الواو في قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(٦) على أن

(١) ديوانه : ٦٤ .

(٢) منهج القصاد: ٢٧٧ .

(٣) ينظر: مصدق الفضل: ١٢٠، وعلو الكعب الأدبي: ١٢٤ .

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام ٢٥٣ .

(٥) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد ٤٨ .

(٦) سورة البقرة، الآية: (٢١٦) .

جملة (وهو خير) و (وهو شر) نعت لـ(شيء) والواو فيهما زائدة. وقد اختلفوا في الواو التي في هذه الآية على قولين:

الأول: أنها واو الحال، وبه جزم أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، وهو الراجح^(١).

الآخر: أنها زائدة لتأكيد لصوق جملة الصفة بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وبه قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)^(٢) في قول الله تعالى: ﴿مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٣)، واتبعه ابن هشام الأنصاري^(٤).

القضية الأخرى:

وهي قضية صاحب الحال لهذه الجملة الاسمية، وهذه القضية شديدة الاتصال بالقضية التي قبلها؛ فمنشأ الخلاف في موقع الجملة الاسمية (وهي لاحقة) أن ابن الحداد عدّها متعلقة بالضمير في (تخدي)؛ وهي حال منه، لأنها جملة بعد معرفة.

وابن هشام عدّها متعلقة بـ(يسرات)؛ وجوّز أن تكون صفة لها، لأنها جملة بعد نكرة، على ما سبق بيانه من أن الجمل بعد النكرات صفات.

ومناقشة هذه القضية تتفرع إلى فرعين معنوي ونحوي، على النحو الآتي:

أما الفرع المعنوي: فإن المعنى عند ابن الحداد أن هذه الناقاة الضامرة تخدي -أي تسير سيرًا سريعًا- على قوائمها، والمعنى عند ابن هشام أن هذه الناقاة تخدي على قوائم

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٨٠.

(٢) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٥٧٠.

(٣) سورة الحجرات، الآية: (٤).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٧.

ضامرة خفيفة؛ فالضمور والخفة صفة الناقة لا القوائم عند ابن الحداد، وصفة للقوائم عند ابن هشام^(١)، وهو ما احتج له بأمرين:

الأول: قول الشاعر في الشطر الثاني من البيت: (ذَوَابِلٌ وَقَعُهُنَّ الْأَرْضَ تَحْلِيلٌ) وهذا من صفة القوائم التي تقع على الأرض.

الآخر: أن الشاعر نفسه وصف الناقة باكتناز اللحم لا بالضمور والخفة في قوله:

عَيْرَانَةٌ فُذِفَتْ بِالنَّحْضِ عَن عُرْضٍ مَرْفُفَهَا عَن بَنَاتِ الزَّوْرِ مَفْتُولٌ^(٢)

أما الفرع النحوي: فهو متعلق بقول ابن هشام؛ وذلك أنه كما جَوَزَ كون الواو زائدة في البيت وأن (هي لاحقة) في محل جر نعت لـ(يسرات)، جَوَزَ أن تكون الواو للحال، والجملة في محل نصب حال، وهذا يلزم منه أن يكون صاحب الحال (يسرات) نكرة، وهو ما اختلف فيه النحويون على مذهبين:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً، وهو مذهب سيبويه^(٣) والسهيلي (ت: ٥٨١هـ)^(٤)، واستدل عليه بقول الشاعر:

وَتَحَّتْ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مَسْتِظَلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(٥)

واستدل كذلك بالقياس على وجوب الانتصاب على الحال في جملة (في الدار قائماً رجل) فراراً من وصف الصفة بالاسم في جملة (في الدار قائم رجل)، فكما جاز مجيء الحال من النكرة في هذا الموضع فإنه يجوز في كل موضع^(٦).

(١) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام: ٢٤٨.

(٢) ديوانه: ٦٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٣/٢.

(٤) ينظر: نتائج الفكر: ١٨٣.

(٥) البيت بلا نسبة في: كتاب سيبويه: ١٢٣/٢.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٢/٢.

والمذهب الثاني: الجواز المقيد بتقدم الحال على صاحبه أو بمسوغ من مثل مسوغات الابتداء بالنكرة، وهذا هو مذهب جمهور النحويين^(١)، وهو الراجح، لأن الحال خبر عن صاحبه كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر؛ فكما لا يجوز الإخبار عن النكرة إلا بمسوغ كذلك لا يجوز مجيء الحال بالنكرة إلا بمسوغ^(٢).

وجميع الشواهد التي ساقها سيبويه دليلاً على جواز مجيء الحال من النكرة مطلقاً قد تقدم فيها الحال على صاحبه النكرة فسقط الاستشهاد بها؛ ومن ذلك - إضافة إلى البيت الذي سبق - قول الشاعر:

وبالجِسمِ مِنِّي بَيِّنًا لو علمته شُحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ^(٣)

فالحال (بَيِّنًا) قد ورد من النكرة (شُحوبٌ) لأن الحال تقدّم عليها.

وكذلك قول الشاعر:

لِعِزَّةٍ مُوحِشًا ظَلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُّ^(٤)

فالحال (مُوحِشًا) قد تقدم على صاحبه النكرة (ظَلُّ)، فصَحَّ مجيء الحال من النكرة. وبناء على ما تقدم يكون قول ابن الحداد بأن صاحب الحال هو الضمير في (تخدي) راجح على قول ابن هشام من أن صاحب الحال هو (يسرات)، وعليه أيضًا يترجح كون الجملة الاسمية (وهي لاحقة) في موضع نصب حال، لأن ذلك الأظهر في معنى الواو من جهة ولتعريف صاحبها من جهة ثانية.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٢٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٩١، واللحة في شرح الملح: ١ / ٣٨٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣ / ٤٤٤.

(٣) البيت بلا نسبة في: كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٣، وشرح التسهيل: ٢ / ٣٣٣.

(٤) ديوان كثير عزة: ٥٤٧.

المطلب الثالث: الجملة الاسمية الوصفية:

تأتي الجملة الاسمية نعتاً مع وجود رابط يربط بينها وبين منوعتها، ومن ذلك قول كعب بن زهير:

مِنْ كُلِّ نَضَاخَةٍ الذُّفْرَى إِذَا عَرِقَتْ عُرْضَتْهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((عُرْضَتْهَا: مبتدأ، وطامسُ الأعلام: خبره، ومجهول: خبر بعد خبر، أو صفة (طامس) وإن كان (طامس) مضافاً إلى المعرفة؛ لأن إضافتها غير محضة، لكونها من باب: حَسَنُ الوجهِ، والأعلام: مرفوع المعنى بـ(طامس)، والتقدير: عُرْضَتْهَا مكانُ طامسةٍ أعلامه، وموضع (عرضتها طامس) الجملة الجر صفة موصوف (نضاخة))^(٢)، وبهذا قال أغلب شراح القصيدة^(٣)، ولم أجد أحداً منهم صرح بخلاف ذلك.

وكذلك جاءت الجملة الاسمية في قول كعب بن زهير:

ضَخْمٌ مُقَلَّدُهَا فَعَمٌ مُقَيَّدُهَا فِي خَلْقِهَا عَنَ بَنَاتِ الْفَحْلِ تَفْضِيلٌ^(٤)

قال ابن الحداد البجلي: ((تفضيل: أي زيادة فضل، وهو خلاف النقص، يقال: فضلت الشيء على غيره تفضيلاً إذا حكمت له بالفضل عليه أو صيرته كذلك، وهو مبتدأ، و(في خلقها) خبره، وموضع الجملة جر صفة موصوف نضاخة أو رفع خبر مبتدأ محذوف))^(٥).

(١) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٢) منهج القصاد: ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣) ينظر: مصدق الفضل: ٨١، وعلو الكعب الأدبي: ٨٣.

(٤) ديوان كعب بن زهير: ٦٢.

(٥) منهج القصاد: ٢٤٣.

أجاز ابن الحداد في موضع جملة (في خَلَقَهَا عَنْ بَنَاتِ الْفَحْلِ تَفْضِيلٌ) وجهين:

الوجه الأول: أنها في موضع صفة لـ(نضاخة)، وقد جزم به الدولت آبادي^(١).

الوجه الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهو ما جزم به عبد الرحمن كوني^(٢).

والوجه الأول هو الأقرب للصواب؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، فضلاً أن حملها على الوصف لما في البيت السابق يجعل الكلام متصلاً، وحملها على جملة جديدة يجعله منقطعاً، والأول هو الأولى بلا شك.

(١) ينظر: مصدق الفضل: ٨٧.

(٢) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٩١.

المبحث الثالث: شبه الجملة الجار والمجرور:

- توطئة:

يطلق النحويون مصطلح (شبه الجملة) على الظرف والجار والمجرور، وتسميتها بشبه الجملة يرجع إلى أسباب، منها^(١):

(١) أنهما -سواء كانا تامين أو غير تامين- لا يؤديان معنى مستقلاً في الكلام،

وإنما يؤديان معنى فرعياً، فكأنهما جملة ناقصة أو شبه جملة.

(٢) أنهما ينوبان عن الجملة، وينتقل إليهما ضمير متعلقيهما في رأيهم. فأنت حين

تقول: (زيدٌ في البيت، أو زيدٌ عندك)، فإن معنى كلامك هو: زيدٌ استقرَّ في البيت، وزيدٌ

استقرَّ عندك. فالجار والمجرور والظرف ينوبان هنا عن الخبر الذي يتكون من الفعل

وفاعله، أي إنهما شبيهان بالجملة في مثل هذا الموضع.

ولا بُدُّ لشبه الجملة من متعلق تتعلّق به. والتعلق يعني ارتباط شبه الجملة بالحدث

الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه، وهذا يعني أن شبه الجملة يرتبط بمعنى الفعل، أي

يتعلق به؛ ولهذا يقال في جملة: (زيد في الدار) إن شبه الجملة الجار والمجرور (في

الدار) متعلق بما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل كائن أو مستقر^(٢).

(١) ينظر: التطبيق النحوي: ٣٥٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٨٧/٢، والقواعد التطبيقية في اللغة العربية: ٤٣.

المطلب الأول: الجار والمجرور في موضع الخبر:

ورد شبه الجملة الجار والمجرور في موضع الخبر في قول كعب بن زهير:

وَجِلْدُهَا مِنْ أَطُومٍ لَا يُؤَيِّسُهُ طَلْحُ بِصَاحِبَةِ الْمَتْنَيْنِ مَهْزُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((جلدها: مبتدأ، والضمير يعود إلى غلباء، ومن أطوم: الخبر))^(٢)، وهذا الوجه مجمع عليه بين شراح القصيدة، إذ لم أجد أحداً منهم خالف فيه، والتقدير: (وجلدها كائن أو مستقر كجلد أطوم)^(٣)، كما قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ^(٤)

والتقدير الذي قدره إبراهيم بن محمد اللخمي^(٥) موهم لخلاف ذلك؛ إذ قدرها بـ(وجلدها من جلد كجلد أطوم)، وهذا التقدير موهم أنه يجعل الجار والمجرور في محل جر نعت لمنعوت محذوف، وجمهور الشراح على أن المقدر هو مضاف محذوف وليس منعوتا، أي: وجلدها من جلد أطوم.

وجاء شبه الجملة الجار والمجرور خبراً في قول كعب بن زهير:

فَنَوَاءٌ فِي حُرَّتَيْهَا لِلْبَصِيرِ بِهَا عَتَقُ مُبِينٌ وَفِي الْخَدَّيْنِ تَسْهِيلٌ^(٦)

(١) ديوانه : ٦٣ .

(٢) منهج القصاد : ٢٤٨ .

(٣) ينظر: علو الكعب الأدبي : ٩٨ .

(٤) ألفية ابن مالك : ١٧ .

(٥) ينظر: مختصر شرح بانة سعاد وإعرابها : ٤٠ .

(٦) ديوانه : ٦٣ .

يقول ابن الحداد البجلي: ((عتق: مبتدأ، وفي حرتيها: خبره))^(١)، ويقول: ((ويجوز أن يكون (في حرتيها) صفة لـ(قنواء) وعتق: فاعل الجار والمجرور، لكونه قد جرى صفة لما قبله مرتفع به الظاهر))^(٢).

في هذا النص يذكر ابن الحداد وجهين لشبه الجملة الجار والمجرور (في حرتيها):
الوجه الأول: أنها خبر مقدم للمبتدأ (عتق)، وهو ما عليه أكثر شراح القصيدة^(٣)، وتقديم الخبر هنا واجب، لأن الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة بلا مسوغ للابتداء بها^(٤).

والوجه الثاني: أنها في محل رفع صفة (قنواء) عاملة عمل الفعل، و(عتق) مرفوع بها على الفاعلية، وقد ذكر هذا الوجه الدولت آبادي في شرحه^(٥).

وهذا الوجه الثاني يشتمل على أربع مسائل نحوية:

المسألة الأولى: أن الجار والمجرور -وكذلك الظرف- يعمل عمل فعل الاستقرار بشروط عمل اسم الفاعل نفسها، أي: أن يكون الجار والمجرور معتمدا على نفي أو استفهام أو هو اسم مخبر عنه أو موصوف^(٦).

المسألة الثانية: أن هذه الصورة التي يرفع فيها الجار والمجرور فاعلا يجب أن يتأخر هذا الفاعل عن الجار والمجرور؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله في الأصح، ولأنه لو تقدم الفاعل لصار مبتدأ، وصارت الجملة اسمية قولاً واحداً^(٧).

(١) منهج القصاد: ٢٧٢.

(٢) منهج القصاد: ٢٧٣.

(٣) ينظر: مختصر شرح بانن سعاد ٤٧، وعلو الكعب الأدبي: ١٢٠.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٦.

(٥) ينظر: مصدق الفضل: ١١٥.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٥.

(٧) ينظر: التراكيب الإسنادية: ٦٦.

المسألة الثالثة: أن النحويين اختلفوا في هذين الوجهين أيهما أولى على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الأولى إعرابه مبتدأ مؤخرًا، و يجوز إعرابه فاعلاً، وهذا المذهب نسبة السيوطي إلى قوم من النحويين لم يعينهم^(١).

الثاني: أن الأولى إعرابه فاعلاً، وإعرابه مبتدأ مؤخرًا جائز، وهذا هو مذهب ابن مالك وابن هشام الأنصاري وغيرهما، واحتجوا له بسلامته من دعوى التقديم والتأخير^(٢).

الثالث: أنه يجب أن يعرب فاعلاً ولا يجوز أن يُعرب مبتدأ مؤخرًا، وقد عراه ابن هشام إلى أكثر النحويين^(٣).

المسألة الرابعة: وهي مختصة بالوجه الأول الذي فيه إعراب الجار والمجرور خبرًا مقدماً و(عتق) مبتدأ مؤخرًا؛ إذ إن النحويين قد اتفقوا على أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ على الخبر، إلا أنهم اختلفوا في جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، واحتجوا لذلك بأن تقديم الخبر يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره؛ ففي قولك: قائم زيد. قُدِّم الضمير المستكن في (قائم) على ما يعود عليه (زيد)^(٤).

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٠٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤ / ٥٧٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٩.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١ / ٥٠١، وهمع الهوامع: ١ / ٣٨٩.

وقد خالف الكوفيون فيما ذهبوا إليه في هذه القضية كثيراً من المنقول؛ ففي كتاب الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(١) ، أي: سواء عليهم محياهم ومماتهم، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه^(٢)

وقد حكى سيبويه وغيره أنه قد سمع عن العرب: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله^(٣)، ومن شواهد أيضاً قول الشاعر:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٤)

والتقدير: بنو أبنائنا بنونا؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيتهم^(٥).

والراجع في هذه المسألة هو رأي البصريين؛ لسببين:

الأول: كثرة الشواهد في كلام العرب الدالة عليه.

الثاني: موافقته للقياس، وذلك من وجهين:

- أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل والفعل يتقدم ويتأخر.

- والآخر: أن الخبر يشبه المفعول، لأنه قد يصير مفعولاً في قولك: ظننتُ زيداً

قائماً) والمفعول يجوز تقديمه^(٦).

(١) سورة الجاثية ، الآية (٢١).

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٧ / ٢.

(٤) البيت بلا نسبة في: الإنصاف: ١ / ٥٦، وشرح التسهيل: ١ / ٢٩٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٩٧.

(٦) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١ / ١٤٢.

المطلب الثاني: الجار والمجرور في موضع الحال:

جاء الجار والمجرور حالاً في قول كعب بن زهير:

شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((بأبطح: يتعلق بصاف تعلق الظرف، أي: بما صفا في هذا المكان، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في صاف، فيكون متعلقاً بمحذوف وعامل الحال صاف، ويجوز أن يكون صفة أخرى لموصوف (ذي شبم) أو ل(الماء محنية)، فيتعلق بمحذوف أيضاً، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير (أضحى) الراجع إلى (ذي شبم) أو إلى (ماء محنية) الذي هو فاعلها إن كانت تامة، وهي العاملة فيه على رأي أبي علي الفارسي وأكثر النحاة، ويتعلق بمحذوف أيضاً على هذا التقدير، ويجوز أن يكون متعلقاً بنفس أضحى تعلق الظرف وقد تقدم عليها. ويجوز أن يكون خبراً ل(أضحى) ويكون اسمها ضمير (ها) الراجع إلى (ذي شبم) أو إلى (ماء محنية) إن كانت ناقصة، ويتعلق بمحذوف أيضاً على هذا التقدير، وهو اسم مضمرة يرجع إلى أبطح أو إلى ذي شبم أو إلى ماء محنية))^(٢).

في هذا النص الطويل لابن الحداد نكر أوجهها يراها جائزة في الجار والمجرور، (بأبطح)، هذه الأوجه هي:

الوجه الأول: أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صاف).

الوجه الثاني: أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (صاف).

الوجه الثالث: أن يكون حالاً من فاعل (أضحى) على عدها تامة.

(١) ديوانه: ٦١.

(٢) منهج القصاد ١٨٠-١٨١.

الوجه الرابع: أن يكون متعلقاً بـ (أضحى) نفسها.

الوجه الخامس: أن يكون خبراً لـ (أضحى) على أنها ناقصة.

وفيما يأتي مناقشة كل وجه من هذه الأوجه الخمسة التي ذكرها ابن الحداد لشبه الجملة (بأبطح).

أما الوجه الأول فقد ذهب إليه عبد الرحمن بن عمر كوني^(١)، وبيانه أن (صاف) اسم فاعل عامل لاعتماده على موصوف، فيعمل عمل الفعل ويتعلق به الظرف والجار والمجرور^(٢)، وهذا الوجه غير جائز؛ لأن اسم الفاعل يُشترط فيه لكي يعمل عمل فعله أن يدل على الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظاً^(٣)، واسم الفاعل هنا في هذا البيت دال على المضي بدليل الفعل الماضي (شجت) في أوله، فالمعنى: أن هذا الماء قد صفى بأبطح وهو المسيل الواسع الذي فيه دقائق الحصى^(٤).

وأما الوجه الثاني - وهو أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (صاف) - فهو كذلك مبني على كون (صاف) اسم فاعل عامل؛ ومن ثم يرفع ضميراً مستتراً فاعلاً له هو صاحب الحال (بأبطح)، وقد سبق بيان خطأ هذا التوجيه.

وأما الوجه الثالث - فهو أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (أضحى) على اعتبارها تامة - وهذا الوجه قد ذكره ابن هشام في شرحه^(٥)، ويكون التقدير على ذلك:

(١) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٣٣.

(٢) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٢٨٩، واللحمة في شرح الملح: ١ / ٣٤٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٩٩، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٠٦.

(٤) ينظر: حاشية الباجوري على بانة سعاد: ١٨.

(٥) ينظر: شرح بانة سعاد لابن هشام: ١٣٣ - ١٣٤.

أضحى كائنا بأبطح وهو مشمول، وهنا مسألة هي تقديم الحال (بأبطح) على عامله (أضحى).

وقد اختلف النحويون في حكم تقديم الحال على الفعل العامل فيها على قولين:

الأول: أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مطلقاً، وإليه ذهب البصريون، والفراء من الكوفيين^(١).

والثاني: أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إلا إذا كان صاحب الحال ضميراً، أما إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً فلا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وإليه ذهب جمهور الكوفيين^(٢).

وعلى القولين فليس هناك ما يمنع من صحة هذا التوجيه؛ لأن فاعل أضحى -على عدّها تامة- ضمير مستتر.

وأما الوجهين الرابع والخامس فمحمولان على أن (أضحى) ناقصة، ولا يوجد ما يمنع من تقديم معمول (أضحى) عليها أو تقديم (خبرها) عليها^(٣)؛ ومن ثم فلا توجد علة نحوية لرفض هذين الوجهين؛ وينبغي عليه أن الجار والمجرور (بأبطح) إما حالاً عاملها أبطح، أو متعلقين بـ(أضحى) تعلق الظرف، أو خبر (أضحى) مقدماً.

وجاء شبه الجملة الجار والمجرور حالاً في قول كعب بن زهير:

تَنْفِي الرِّيَاحِ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطُهُ
مِنْ صَوْبِ سَارِيَةِ بَيْضِ يَعَالِيلِ^(٤)

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٠٣١١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٣.

(٣) ينظر: الأفعال الناسخة: ٩٢.

(٤) ديوانه: ٦١.

قال ابن الحداد: ((من صوب: صفة بيض تقدمت عليها فنصبت على الحال، فيتعلق بمحذوف والعامل في الحال أفرطه))^(١)، وقد تقدمت مسألة تنكير صاحب الحال، ومحصولها أنه متى تقدم الحال على صاحبها جاز أن يكون صاحبها نكرة؛ ومن ثم فليس هنا ما يمنع من اعتبار (من صوب) حالاً من (بيض يعاليل).

وكذلك وجه ابن الحداد البجلي الجار والمجرور إلى الحال في قول كعب بن زهير:

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ^(٢)

يقول ابن الحداد البجلي: ((لها: جار ومجرور، و(ها) ضمير سعاد، يجوز تعلقه بنفس (كان) ويجوز أن يكون صفة لـ(مثل) تقدمت عليه فصارت حالاً يتعلق بمحذوف، وعلى كلا التقديرين فهو منصوب))^(٣).

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري في شرحه وجهاً ثالثاً، وهو أن الجار والمجرور خبر (كان) و (مثلاً) في موضع الحال^(٤)؛ فالحاصل أن هناك ثلاثة أوجه لشبه الجملة الجار والمجرور (لها)، وهي:

الوجه الأول: أنها متعلقة بـ(كان).

الوجه الثاني: أنها حال من (مثلاً).

الوجه الثالث: أنها خبر (كان).

وفيما يأتي مناقشة كل وجه من هذه الأوجه.

(١) منهج القصاد: ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) ديوانه : ٦٢.

(٣) منهج القصاد: ٢١٩.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٨٦.

أما الوجه الأول فمبناه على صحة تعليق الجار والمجرور (لها) بالفعل (كان)؛ ذلك أن الجار والمجرور لا بد لهما من أن يتعلقا بالفعل أو ما يشبه الفعل أو ما أول بالفعل من حيث الدلالة على الحدث^(١)، وقد اختلف النحويون في دلالة (كان) وأخواتها على الحدث على مذهبين:

أحدهما: أن (كان) وأخواتها من حيث إنها أفعال ناقصة إنما تفيد فقط اتصاف أسمائها بأخبارها في الزمن الذي تأتي عليه، ولا تدل على الحدث إلا في حالة كونها تامة ترفع فاعلا، وهذا هو مذهب سيوييه وجمهور البصريين^(٢).

والآخر: أن (كان) وأخواتها كغيرها من الأفعال التامة في الدلالة على الحدث؛ ومن ثم في تعلق الجار والمجرور والظرف بها، ولكنها لا تدل على الحدث دلالة تامة كالأفعال التامة؛ ومن هنا يتبين وجه نقصانها،

وهذا قول المتأخرين من النحويين كابن الناظم وغيره^(٣)، وهذا المذهب الثاني قد رجحه ابن هشام في شرحه؛ ومن ثم أجاز تعلق الجار والمجرور (لها) بالفعل (كانت)^(٤)، وهو ما رجحه أيضًا إبراهيم بن محمد اللخمي في شرحه^(٥).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٦.

(٢) ينظر: للمع: ٣٧، واللمحة شرح الملح: ٥٧٥ / ٢.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٩٨.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد: ١٨٧.

(٥) ينظر: مختصر شرح بانث سعاد وإعرابها: ٢٥.

وأما الوجه الثاني فإنَّ الجار والمجرور (لها) في محل نصب حال من (مثلاً)، لأنه وصفه قد تقدم عليه فهو أرجح الأوجه الثلاثة؛ لأنه لا يوجد ما يمنع منه من جهة، ولأنه لا يتعلق بمسألة خلافية مثل الوجه الذي قبله من جهة ثانية، وإلى هذا الوجه ذهب عبد الرحمن كوني^(١).

وأما الوجه الثالث الذي أجازه ابن هشام - فهو أن الجار والمجرور (لها) متعلق بمحذوف خبر (كان) - فقد أجازه أيضاً الدولة آبادي في شرحه^(٢)، ولكنهما اختلفا في (مثلاً) بعده، فذهب ابن هشام إلى أنه حال من الضمير في (لها)^(٣)، وذهب الدولة آبادي إلى أن مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: كانت مواعيد عرقوب لها أضرب ذلك مثلاً^(٤)، وتوجيه ابن هشام أولى؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(١) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٦٩.

(٢) ينظر: مصدق الفضل: ٩.

(٣) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد: ١٨٨.

(٤) ينظر: مصدق الفضل: ٩.

المطلب الثالث: الجار والمجرور في موضع النعت:

وجه ابن الحداد البجليّ شبه الجملة الجار والمجرور إلى وجه النعت في قول كعب بن زهير:

شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَخْبِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((من ماء جار ومجرور في موضع جر صفة موصوف (ذي شبم) متعلق بمحذوف))^(٢)، وإلى ذلك ذهب الشيخ عبد الرحمن كوني^(٣). وأجاز الدولت آبادي أن يكون الجار والمجرور نعتاً أو حالاً بلا تفصيل^(٤).

وقد فصل الوجهين ابن هشام على النحو الآتي:

الوجه الأول: أنّ الجار والمجرور في محل جر نعت من (ماء) المنعوت بـ(ذي شبم) لأنه جار ومجرور بعد نكرة.

الوجه الثاني: أن الجار والمجرور في محل نصب حال من (ماء) المحذوف وإن كان نكرة، لأنه موصوف بـ(ذي شبم)، أو حال من ضمير (ذي) العائد إلى (ماء) المحذوف، قال ابن هشام: ((وهذا أحسن -أي: جعله حالاً من الضمير في (ذي)- لأنه حمل على الأخص الأقرب))، وباختصار من هذا التفصيل ذكرها إبراهيم بن محمد اللخمي في شرحه^(٥).

(١) ديوانه : ٦١ .

(٢) منهج القصاد: ١٧٨ .

(٣) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٣١ .

(٤) ينظر: مصدق الفضل: ٣٨ .

(٥) ينظر: مختصر شرح باننت سعاد وإعرابها: ١٠ .

هذا هو ملخص الكلام في شبه الجملة الجار والمجرور (من ماء)، وملخصه أن

فيه ثلاث أوجه:

الأول: أنه في محل جر صفة من الموصوف (ماء) ولم يُجز ابن الحداد غير هذا الوجه.

الثاني: أنه حال من الموصوف المحذوف؛ لوجود المسوغ بالوصف.

الثالث: أنه حال من الضمير في (ذي) العائد على الموصوف المحذوف، وهو ما ذكره ابن هشام مع ترجيحه للوجه الأول لتوسط هذا الظرف بين صفتين^(١)، وهو ما يذهب إليه الباحث كذلك، إلا أنه من المستحسن مناقشة الوجه الثالث فيها.

إنه من المقرر عند النحويين أن النعت ينقسم على قسمين: نعت سببي ونعت غير سببي أو حقيقي، والفارق بينهما أن النعت السببي يشتمل على ضمير يعود على المنعوت^(٢)، وبناء عليه فقد جعل ابن هشام الاسم (ذو) نعتاً سببياً لـ(ماء) المحذوف ليكون فيه ضمير يعود عليه، وللكشف عن ذلك ينبغي الكشف عن معنى الاسم (ذو) بالتفصيل.

(١) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام: ١٣١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٣١٧ / ٢، وأوضح المسالك: ٢٧٢ / ٣.

ف(ذو) اسم من الأسماء الستة المعتلة المعربة بالحروف، وهي بمعنى (صاحب)، وهي موضوعة في الأساس لوصف ما قبلها بما بعدها، وهذا يستلزم شيئين: أن يكون ما بعدها مما يصح الوصف به، وأن يكون ما بعدها مما لا يمكن الوصف به بلا واسطة؛ ومن ثم فإن (ذو) تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ولا ضمير؛ لأن الأول يوصف به بلا واسطة والثاني لا يوصف به أصلاً؛ فيقال: (ذو مال)^(١).

ومن ثم فإن (ذو) لا تشتمل على ضمير، لأنها ليست نعتاً سببياً ولا يمكن ادعاء إضافتها إلى ضمير فتقدير وجود ضمير فيها يكون هو صاحب الحال، تقدير يحتاج لمراجعة، إلا إن اعتذر لذلك بأن مبناه على كونها بمعنى (صاحب) وهو مشتق يرفع ضميراً، وهذا أيضاً اعتذار فيه كثير من التمثل.

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٧.

المبحث الرابع: شبه الجملة الظرف:

يقسم النحويون الظرف على قسمين:

- **ظرف الزمان:** ويُعرفونه بأنه الاسم المنصوب المتضمن معنى (في) والبال على زمان وقوع الفعل، مثل: صمت يوم الجمعة^(١)، وهو عندهم على قسمين: مبهم ومختص، فالمبهم ما لم يكن محدودًا بحدود معينة معروفة، نحو: صمت شهرًا، وجلست يومًا، والمختص ما كان محدودًا بحدود معينة، نحو: صمت رمضان، وجلست يوم الجمعة، وكلان النوعين يجوز أن يكونا ظرفين، أي: يجوز أن يتضمنا معنى (في)، وينتصبان بالفعل على الظرفية الزمانية^(٢).

- **ظرف المكان:** ويعرفونه بأنه الاسم المنصوب المتضمن معنى (في) والبال على مكان وقوع الفعل، مثل: جلس فوق البيت، وهو عندهم أيضًا ينقسم إلى قسمين: مبهم وهو ما لم تكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو خلفك وأمامك وقدامك ووراءك وأمثال ذلك، ومختص: وهو ما كانت له أقطار تحصره ونهايات تحيط به نحو: الكوفة والبصرة، ولا يجوز أن ينتصب من أسماء الأماكن على الظرفية إلا ما كان مبهما غير مختص^(٣).

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٦٥٧، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٠٤.

(٢) ينظر: للمع: ٥٦، واللمحة في شرح الملح: ١ / ٤٤٤.

(٣) ينظر: للمع: ٥٦، والمفصل في صنعة الإعراب: ٨١.

المطلب الأول: ظرف الزمان:

وقع ظرف الزمان في أكثر من بيت من قصيدة كعب بن زهير، من ذلك قوله:

وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الظَّرْفِ مَكْحُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((غداة البين: ظرف زمان، والعامل فيه معنى الكلام، كأنه قال: متزينة، أو متكحلة، أو غنَاء غداة البين))^(٢)، وقد اختلف شراح القصيدة في عامل النصب في ظرف الزمان هذا على أقوال:

القول الأول: أن العامل فيه معنى الكلام، كما قال ابن الحداد، وإليه ذهب الدولة آبادي^(٣).

القول الثاني: أن العامل فيه فعل التشبيه المحذوف، فالتقدير: وما كسعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أعن؛ فالجار والمجرور (كسعاد) متعلق بفعل التشبيه المحذوف، وبهذا قال ابن هشام الأنصاري^(٤)، وتبعه الباجوري^(٥).

القول الثالث: أن العامل فيه اسم المفعول العامل (مكحول)، وهو عامل لاعتماده على المبتدأ، وقد تفرد بهذا الرأي عبد الرحمن كوني^(٦).

والراجع من هذه الأقوال الثلاثة هو القول الثاني؛ لأن القول الأول مبني على أن العامل في الظرف (غداة البين) عامل معنوي؛ وهذا العامل المعنوي هو نفسه العامل في

(١) ديوانه : ٦٠ .

(٢) منهج القصاد: ١٦٥ .

(٣) ينظر: مصدق الفضل: ٢٩ .

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٠٣ .

(٥) ينظر: شرح الشيخ الباجوري: ١٢ .

(٦) ينظر: علو الكعب الأدبي ٢٤ .

(إذ)؛ والعامل المعنوي ضعيف لا يعمل في معمولين كالعامل اللفظي؛ ولذلك قيل إن عامل الابتداء لا يمكن أن يعمل في المبتدأ والخبر جميعاً^(١).

فضلاً عن ذلك فإن النحويين قد حصروا العوامل المعنوية في الابتداء عاملاً لرفع المبتدأ ووقوع الفعل موضع الاسم عاملاً لرفع المضارع عند البصريين، والخلاف عاملاً لنصب المفعول معه والمستثنى والتجرد من العوامل اللفظية عاملاً لرفع الفعل المضارع عند الكوفيين، ولم يذكر أحد منهم أن العامل المعنوي يمكنه أن ينصب ظرف الزمان^(٢).

ولا يُرد هذا بأن العامل في إذ هو الفعل (رحلوا) لأن هذه الجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه من (إذ) والمضاف إليه لا يعمل في المضاف^(٣)، وكذلك لا يرد بأن (إذ) بدل من (غداة البين) كما قال ابن الحداد^(٤)

وابن هشام الأنصاري^(٥)؛ إذ إن العامل في البدل يكون على تقدير إعادة العامل في المبدل منه على الأصح^(٦)، وكون العامل مقرراً يقطع بأنه لفظي لا معنوي؛ لأن العامل المعنوي لا يُكرر.

أما الوجه الثالث الذي قال به عبد الرحمن كوني فوجه رفضه أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها^(٧).

(١) ينظر: نتائج الفكر: ١٨٠، والإنصاف ١ / ٤٠.

(٢) ينظر: أصول النحو: ١٦٩، وهو يرى أن كلام النحويين في العوامل المعنوية لا يكاد ينتهي إلى نتائج معقولة، بل إنه لا يكاد يحدد مفهوماً واضحاً لهذه العوامل المعنوية؛ وهذا الرأي يمثل أساساً قوياً لرفض رأي ابن الحداد البجلي هنا أيضاً.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٣، والتصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٧٠٠.

(٤) ينظر: منهج القصاد: ١٦٦.

(٥) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١٦٦.

(٦) ينظر: الإنصاف: ١ / ٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤١٤.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣١١.

وجاء ظرف الزمان أيضا في قول كعب بن زهير:

تَجَلُّو عَوَارِضَ نِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌّ بِالرَّاحِ مَعْلُوقٌ

قال ابن الحداد البجلي: ((إذا: ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط، عامله تجلو))^(١).

هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما شراح القصيدة في ظرف الزمان (إذا)، وقد ذكره الدولة آبادي^(٢)، وأجاز ابن هشام الأنصاري^(٣)، وإبراهيم بن محمد اللخمي^(٤) وعبد الرحمن كوني^(٥) أن تكون إذا متضمنة معنى الشرط غير أن ابن هشام وإبراهيم اللخمي ذكرا أن الناصب هو جواب الشرط المحذوف الذي دل عليها الفعل الأول، والتقدير (إذا ابتسمت جلت).

هذا هو ملخص كلام شراح القصيدة في الظرف (إذا)، وفيه مسألتان:

الأولى: إذا في البيت شرطية أم غير شرطية؟

الثانية: ما العامل فيها في الحالتين؟ وفيما يأتي مناقشة كل مسألة بالتفصيل.

(١) منهج القصاد: ١٧٣.

(٢) ينظر: مصدق الفضل: ٣٢.

(٣) ينظر: شرح قصيدة بانث سعاد: ١١٨.

(٤) ينظر: مختصر شرح بانث سعاد: ٨.

(٥) ينظر: علو الكعب الأدبي: ٢٧.

المسألة الأولى: تذكر المصادر النحوية أن الغالب على (إذا) أن تكون ظرفاً متضمناً معنى الشرط^(١)، وظاهر عبارة الزمخشري القطع بذلك^(٢)، والفارق بين العبارتين (الغالب والقطع) أن الثانية تعني عدم جواز مجيئها لغير ذلك، وهذا غير صحيح؛ بل على المُعْرَب أن يبين في كل مَوْضِعٍ هِيَ متضمنة لِمَعْنَى الشَّرْطِ أم لا^(٣)؛ وعليه فإن الوجهين جائزان في البيت.

المسألة الأخرى:

في حالة عِدَّها غير شرطية فإجماع الشراح على أن العامل فيها هو الفعل (تجلو)، أما في حالة عِدَّها شرطية فالتقدير: (إذا ابتسمت جلت)، والمشهور أن جواب الشرط هو العامل، وذكر ابن هشام أن الصحيح هو أن العامل فعل الشرط^(٤)، وهذا فيه نظر؛ لأن الإجماع على أن جملة فعل الشرط في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وقد تقدم أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤ / ٨١، ومغني اللبيب: ١٢٧، والملحة شرح الملحة: ١ / ٤٤٦.

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري: ٤٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٥٤.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام: ١١٨.

المطلب الثاني: ظرف المكان:

ورد ظرف المكان في قول كعب بن زهير:

يَسْعَى الْوُشَاهُ جَنَابَيْهَا وَقِيلُهُمْ
إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلْمَى لَمَقْنُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((جنابها -بفتح الجيم-: ظرف مكان، والعامل فيه (يسعى) وأراد ناحيتها، أي: جنبيها يعني يمينها ويسارها، كما يقول حواليتها، وهما تثنية جناب، والجناب هو الجهة))^(٢)، وهذا عليه جميع شراح القصيدة^(٣)، وزاد ابن هشام الأنصاري أن الإضافة إلى الضمير لا تُخرج (جنابها) عن الإبهام كما يُقال: جلست مكان زيد، أي: في موضعه^(٤)، وقد رفض ابن الحاجب في أماليه عدّ مكان في عبارة (جلست مكان زيد) ظرفاً مبهماً، وإنما يرى أن وصفها ظرفاً لكثرتها في الكلام لا لإبهامها في ذاتها^(٥).

وجاء ظرف المكان أيضاً في قول كعب بن زهير:

أُنْبِئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي
وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَقْبُولٌ^(٦)

قال ابن الحداد البجلي: ((عند: ظرف، قال الجوهري: هي ظرف في المكان

(١) ديوانه: ٦٥.

(٢) منهج القصاد: ٣١٠.

(٣) ينظر: مصدق الفضل: ١٥٢، ومختصر شرح بانة سعاد ٦٠، وعلو الكعب الأدبي: ١٦٣.

(٤) شرح قصيدة بانة سعاد: ٢٨١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٦٧ / ٢.

(٦) ديوانه: ٦٥.

والزمان، تقول: عند الليل وعند الحائط، إلا أنها ظرف غير متصرف، بمعنى أنها لا تنتقل عن الظرفية، والأفصح فيها كسر العين، وقد يجيء بفتحها وضمها، ولا يدخلها من حروف الجر غير (من) وفيها تقسيم ليس هذا موضع ذكره، وعامل (عند) هو (مأمول) و(رسول الله) مجرور بالإضافة^(١).

وفي كلام ابن الحداد نقاط تفصيلية:

الأولى: أن (عند) ملازمة للظرفية لأنها لا تفارق الإبهام، ولا يُزال إبهامها إلا بالإضافة^(٢).

الثانية: أن تحديد ظرفية (عند) هل هي زمانية أو مكانية يكون بحسب ما أضيفت إليه هل هو زمان أو مكان^(٣).

الثالثة: أن (عند) من حيث إنها ظرف مكان تفيد القرب والملاصقة^(٤).

(١) منهج القصاد: ٣٢٩.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٦٦ / ٢.

(٣) ينظر: أدوات الإعراب: ١٢٦.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٢١٣.

الفصل الثالث:

مسائل الخلاف عند ابن الحداد

توطئة:

من المعلوم أن قواعد علم النحو العربي مستمدة في الأساس من الكلام العربي الذي لم يأل الرعيل الأول من اللغويين جهداً في جمعه وتتبعه على من أسنة العرب الفصحاء؛ بعد إن العلماء من لدن أبي الأسود الدؤلي بدء فشو اللحن في الكلام فشمروا عن ساعد الجد ، وبدؤوا في تتبع كلام العرب من أهل البدو البعيدين عن الاختلاط بالأعاجم، والموثوق بلغتهم؛ ليتمكنوا بذلك من استنباط القواعد التي تعصم مراعاتها اللسان من الوقوع في الخطأ في الكلام^(١).

وقد كانت هذه المادة المجموعة من كلام العرب هي الأساس الذي استنبط العلماء علوم اللغة كلها، لا علم النحو فحسب؛ فلا غرابة إذن أن نجد ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) يعرف النحو بأنه: ((علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها))^(٢).

وقد كان من الطبيعي أن تختلف مناهج العلماء في جمع الكلام العربي، وطرقهم في معالجة هذه المادة المجموعة، كما كان من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما بلغهم من الكلام العربي؛ وطريقة معالجته، وتعديد قواعده وتثبيت أحكامه النحوية، على وفق اختلاف بيئة الدرس اللغوي، وقد نشأ من هذه الاختلاف مدرستان نحويتان كبيرتان: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وفيما يأتي تعريف بهاتين المدرستين.

(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٤ / ٢.

(٢) المقرب: ٤٥.

أولاً - مدرسة البصرة:

كانت المدرسة البصرية في النحو أقدم نشأة من المدرسة الكوفية؛ إذ نشأت على يد أبي الأسود الدؤلي مؤسس علم النحو العربي وبطلب من أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) وتعليمه مباشرة. وتلاميذ أبي الأسود وتلاميذ تلاميذه هم الذين نشروا النحو في البصرة، وتخرج بهم طبقات من أعلام النحو رفعوا بناء المذهب البصري على أسس متينة وقواعد محكمة^(١).

ثم تحول هذه البناء وتلك الأسس إلى منهج علمي مقعد على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)؛ فهو أول من مد القياس وشرح من البصريين، وجعل النحو منهاجاً متبعاً لا قياساً محفوظاً؛ ومعنى كونه منهاجاً متبعاً إمكان القياس عليه في المسائل التي لم ينصوا على حكمها^(٢).

وجاء بعده تلميذاه عيسى بن عمر (ت: ١٤٩هـ) وأبو عمر بن العلاء (ت: ١٥٤هـ) وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ)، ثم تلميذ الخليل بن أحمد الأشهر سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الذي ألف أهم كتاب في علم النحو، وهو (الكتاب) الذي يسميه النحويون قرآن النحو.

وتختلف المدرسة البصرية عن المدرسة الكوفية فإن البصرة تقع على سيف البادية، وأكثر عربها من قيس وتميم، وقد عرفت شأنهما في الاحتجاج، وتحف بها قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم وذلك له أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم. ثم كانت هناك رحلات متبادلة، فعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية والجزيرة يتلقون عن أعرابها، أما الكوفة فإنه من المجمع عليه أن المدرسة الكوفية برغم

(١) ينظر: من تاريخ النحو العربي: ٣٤.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١ / ١٤.

تأخر نشأتها عن المدرسة البصرية كانت أوسع رواية لكلام العرب^(١)، مع أن هذا الأمر لم يحسب من ميزات المدرسة الكوفية؛ إذ لم تنتج كثرة مروياتهم عن كثرة سماع من الفصحاء الخالص، أو عن كثرة الرحلات إلى البادية، بل يكاد يكون من المشهور أن كثرة مرويات الكوفيين كان السبب فيها تساهلهم الشديد في النقل، حتى إنهم اتهموا بأنهم نقلوا عن كثير ممن وقع اللحن في كلامهم؛ وقد نتج عن هذا كثرة التناقضات بين مروياتهم؛ حتى جعلوا لكل قول شيء مما يروونه قاعدة تخصه^(٢).

ثانياً - مدرسة الكوفة:

نشأت المدرسة الكوفية في النحو - كما يظهر من اسمها - في مدينة الكوفة بالعراق، ويحسن هنا أن نبين من ظروف تلك المدينة ما عسى أن يكون له أثر في مدرستها النحوية، ويمكن تحديد أثر ظروف الكوفة على الدراسات النحوية واللغوية في ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: أن نزول الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعين في مدينة الكوفة، ومن ثم رحيل الناس إليهم في طلب الفقه وعلوم الدين الإسلامي أحرز ظهور الدراسات اللغوية فيها؛ إذ كان الاهتمام الأول لأهلها متوجهاً إلى علوم الدين والقرآن الكريم؛ مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي، وهم: عاصم وحمزة والكسائي^(٣).

الثانية: أن تعدد البيوتات العربية في الكوفة واختلاف أصولها بين مضر واليمن جعل أهل الكوفة من اللغويين ونقله كلام العرب ينقلون عن جميع من يجدونه دون نقد وتفنيده؛

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي: ١٤٩ ومصادر الشعر الجاهلي: ٤٣٣.

(٢) ينظر: من تاريخ النحو العربي: ٧٦، والمدارس النحوية: ١٥٩.

(٣) ينظر: المدارس النحوية: ١٥٣.

فأخذوا عن كثير من القبائل العربية التي اختلطت بالأعاجم وفسدت لغتها بغير مراعاة لسلامة لغة من ينقلون عنهم^(١).

الثالثة: كان مدينة الكوفة أقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، كما كان بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة؛ فكانت لغة أعرابها ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة^(٢).

وأول من عرف بال نحو من الكوفيين إنما هو شيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي (ت: ١٦٤هـ)، وكان بصرياً ثقة، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زماناً، وهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، غير أن المصادر تكاد تجمع على أن رأس علماء الكوفيين وأستاذهم وأول من ألف منهم كتاباً في العربية هو أبو جعفر الرؤاسي، وعنه أخذ علي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩هـ)، وهو الذي رسم للكوفيين الحدود التي عملوا عليها وخالفوا بها البصريين^(٣).

ثم استفاض نحو الكوفيين من بعد الكسائي وتوسع فيه تلميذه الفراء (ت: ٢٠٧هـ) حين ألف كتاب (الحدود)، وكان الخليفة العباسي المأمون قد أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب، وأمر أن تفرد له حجرة من حجر (دار الحكمة)، ووكل به من يكفيه كل حاجته حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوق نفسه إلى شيء، ثم جاء بعد الفراء أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، الذي هو ثالث من قامت على أكتافهم مدرسة الكوفة النحوية بعد الكسائي والفراء^(٤).

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٥٦.

(٢) ينظر: من تاريخ النحو العربي: ٦٥.

(٣) ينظر: تاريخ آداب العرب: ١ / ٢٦٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٦٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ١٤٤.

وقد رصد الباحث في شرح ابن حداد على قصيدة (بانة سعاد) أنّ الشارح يُصرِّح بمسائل خلاف نحوية في أثناء شرحه أبيات القصيدة، أو يُشير إلى ذلك إشارة تتطلب التتبع للمسألة المُختلِّف فيها، لذا سأذكر في هذا الفصل أهم المسائل النحوية مقسمة بحسب الموضوعات النحوية.

١ - إقامة (أل) التعريف مقام المضمرة

في شرح قول كعب بن زهير:

قَنَوَاءُ فِي حُرَّتَيْهَا لِلْبَصِيرِ بِهَا عَتَقُ مُبِينٌ وَفِي الْخَدَيْنِ تَسْهِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد: ((وتقدير الكلام عند البصريين: في الخدين منها تسهيل بحذف (منها) لدلالة الكلام عليه، وعند الكوفيين تقدير الكلام: وفي خديها تسهيل، فأقام الألف واللام مقام المضمرة))^(٢).

في هذا البيت جاءت جملتان بعد النكرة (قنواء)، والجمل بعد النكرات صفات^(٣)؛ وبناء عليه فإن الجملة الأولى (في حرتيها للبصير بها) التي هي في موضع النعت جاء فيها الرابط (الضمير) الذي يربط بينها وبين المنعوت الذي قبلها (قنواء).

أما الجملة الثانية (في الخدين تسهيل) فهي كذلك في موضع النعت لـ(قنواء)، ولكن لم يأت فيها رابط يربط بين جملة النعت والمنعوت؛ وهنا محل الخلاف؛ إذ قدر البصريون رابطاً منفصلاً بتقديم (وفي الخدين منها)، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن (أل) نفسها تقوم مقام الضمير الرابط، على أن التقدير: (وفي خديها تسهيل)، وفيما يأتي مناقشة هذه المسألة.

(١) ديوانه : ٦٤ .

(٢) منهج القصاد: ٢٧٤ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٠ .

اختلف النحويون في نيابة (أل) التعريف عن الضمير على مذهبين:

الأول: الجواز مطلقاً، ويحسن ذلك إذا كان في موضع التعظيم والتهويل، وهو مذهب البصريين^(١)، وتبعهم أبو علي الفارسي^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، وابن هشام الأنصاري^(٤)، وأكثر المتأخرين^(٥).

الثاني: المنع إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب الكوفيين^(٦)، وإليه ذهب الأعلام الشنتمري^(٧) وابن خروف^(٨).

فاستدل البصريون على مذهبهم بأدلة من السماع، فأما أدلة السماع فمنها قول الله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(١٠)

فقد أعاد اللفظ المحلى بـ(أل) مرتين بعد ذكره أول مرة دون الإضمار^(١١).

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣ / ١.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢١٠ / ١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٥٣ / ١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٠.

(٥) ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٨٠، وانتلاف النصر: ١٥٧.

(٦) ينظر: انتلاف النصر: ١٥٧.

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٨٦.

(٨) ينظر: تنقيح الألباب شرح غوامض الكتاب: ٢٨.

(٩) سورة الحاقة، الآيات: (١ - ٣).

(١٠) سورة القارعة، الآيات: (١ - ٣).

(١١) ينظر: الخصائص: ٥٥ / ٣.

واستدلوا كذلك بقول الشاعر سواد بن عدي:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْعِنَى وَالْفَقِيرًا^(١)

إذ أعاد (الموت) ظاهرة محلى ب(أل) في موضع الإضمار، وأجيب عليه بأن الموت اسم جنس بمنزلة الأرض، فإذا أُعيد مظهرًا لم يُتوهم أنه اسم لشيء آخر كما يتوهم في زيد ونحوه من الأسماء المشتركة^(٢).

ومثله قول الشاعر النابغة الجعدي:

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلَّلَاتِهَا سَوَاقِطُ مَنْ حَرَّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرًا^(٣)

١٠٢٤-١٠٢٣ (٣)

فالوحش مرفوع بفعل مضمر يفسر الفعل الظاهر، والتقدير: إذا ضم الوحش ضم الوحش^(٤)؛ فهما في جملة واحدة؛ لأن الأول لا يستغني بنفسه، فقد كان ينبغي أن يضم ولا يظهر^(٥).

وقد أجاب أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) عن هذا الشاهد بأنه شاذ لا يصح القياس عليه، وحتى لو سلم قياسه فليس في كل موضع، بل إنما يحسن ويترد في موضعين:

أحدهما: باب أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد وما أشبه ذلك، على أنه لا يتعين فيه وضع الظاهر موضع المضمرة لإمكان أن يكون المعنى، أما العبيد فأنا ذو

(١) البيت من شواهد: كتاب سيبويه: ١ / ٦٢، وشرح ديوان الحماسة: ٨٨.

(٢) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٩٧، ٩٨، وتحصيل عين الذهب: ٨٧.

(٣) ديوانه: ٨٩.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤ / ١٦٦٧.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ٣٣٦.

عبيد منهم أو فيهم، أو تجعل العبيد الثاني بعض الأول والمعنى أما العبيد فبعضهم لك، وقد قرر ذلك المعنى سيوييه، وشرحه ابن خروف فلا يتعين هذا الموضع أن يكون من ذلك القبيل.

والآخر: حيث يقصد التهويل والتعظيم، أي إنه يرى أن قصد التعظيم والتهويل شرط صحة لا شرط استحسان كما ذكر البصريون^(١).

واستدلوا كذلك بقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقَّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُنْيَسِرٌ^(٢)

وكان القياس أن يأتي بضميره فيقول: ولا منسى ولا متيسر.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة من القياس، وهي:

أولاً: أن الأصل في الكلام الإنشاء لا التكرار، والقول بجواز تكرار الاسم المتقدم وعدم الإشارة إليه بالضمير يخالف هذا الأصل^(٣).

ثانياً: أن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الثانية، فتكون الثانية ابتدائية كقولك: زيدٌ أكرمه وزيدٌ أحببته، إذ إنه بالإمكان الوقف على الجملة

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٦٣٧.

(٢) ديوان الفرزدق: ٢٧٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٦٣٢.

الأولى ثم الابتداء بالأخرى بعد ذكر رجل غير زيد. فلو قيل: زيد أكرمه وهو أحببته لجاز أن يُتوهم الضميرُ لغير زيد. فإذا أُعيد باسمه الظاهر انتفى التوهم.

أما مع إعادته مضمراً في الجملة الواحدة نحو: زيد أكرمه فإنه لا يتوهم عود الضمير لغيره، إذ لا تقول، زيدٌ أكرمت عمراً^(١).

والراجع في هذه المسألة أن الإظهار في موضع الإضمار لا يجوز إذا كان ذلك في جملة واحدة نحو: زيدٌ أكرمت زيدا، إلا في الضرورة، لكون الإضمار أخفَّ وأبعد عن الشبهة واللبس، فإذا أُعيد في جملة أخرى، أو قصد به التفخيم، والتعظيم حَسُنَ؛ لورود الشواهد على ذلك من القرآن الكريم، وهو مذهب الكوفيين.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١ / ٦٣٢.

٢ - عامل الرفع في المبتدأ

في شرح قول كعب بن زهير:

وَلَنْ يُبْلَغَهَا إِلَّا عُذَابَةٌ لَهَا عَلَى الْأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: (((إرقال) مرفوع بالجار والمجرور الذي هو (لها)))^(٢).

في شرح هذا البيت شرع ابن الحداد -كعاداته في جميع شرحه- في إعراب مفردات البيت؛ ففي إعرابه لجملة (لها إرقال)، أعرب (إرقال) مبتدأ، وجزم بأن هذا المبتدأ مرفوع بالخبر الذي هو الجار والمجرور (لها)، وهذا معناه أنه يرى أن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ، وهذا هو لب هذه المسألة الخلافية؛ إذ اختلاف النحويون في عامل الرفع في المبتدأ على أقوال شتى:

أولاً - قول الكوفيين: نُقل عن الكوفيين مذهباً في هذه المسألة:

الأول: أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، أي إنهما مترافعان.

والثاني: التفصيل بين أن يكون للمبتدأ ضمير في الخبر فيكون مرفوعاً بهذا الضمير، أولاً فيكون مرفوعاً بالخبر والخبر مرفوعاً به^(٣)، وهذا المذهب اختاره أبو حيان^(٤)، والسيوطي^(٥).

(١) ديوانه : ٦٢ .

(٢) منهاج القصاد: ٢٣٢ .

(٣) ينظر: التعليقة لابن النحاس: ١/ ٢٩٧ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٦٦ .

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٦٥ .

ثانياً - قول جمهور البصريين: إن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء^(١)، ورافع الخبر هو المبتدأ، قال سيوييه: ((فأما الذى يُبنى عليه شيءٌ هو؛ فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ، ارتفع (عبدُ الله)، لأنه ذُكِرَ ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته))^(٢)، وهذا المذهب ارتضاه ابن كيسان^(٣)، وابن جني^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن هشام^(٦)، وابن عقيل^(٧).

ثالثاً - قول بعض البصريين: إلى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر هو الابتداء^(٨) وقد نسب هذا المذهب إلى الأخفش^(٩)، وابن السراج^(١٠)، والرماني^(١١)، وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين^(١٢).

(١) ينظر: الانصاف: م ٥، ٤٠/٢

(٢) كتاب سيوييه: ١٢٧/٢.

(٣) ينظر: الموقفي: ١٠٩.

(٤) ينظر: اللمع لابن جني: ١١٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٦١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١/١٧٣.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١/٢٠١.

(٨) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين: ٢٢٩.

(٩) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣/٢٥٩.

(١٠) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣/٢٥٩.

(١١) ينظر: همع الهوامع: ١/٣٦٤.

(١٢) ينظر: التعليقة لابن النحاس: ١/٢٩٨.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالأدلة الآتية:

١. إنه لما كان كل من المبتدأ و الخبر يقتضى صاحبه ولا ينفك عنه، وما كان مقتضياً لشيء فينبغي أن يكون عاملاً فيه، عمل كل منهما في صاحبه^(١).
٢. إنه جار على القواعد، إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أن يُنسب العمل إلى كل منهما في الآخر، إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء^(٢).

وقد أُجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

- ١ أما قولهم: إنهما يترافعان لأن كل واحد منهما لأبْدَ له من الآخر، فأجيب بما يأتي:
 - أ. أن هذا يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال^(٣).
 - ب. أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: (كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ) بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر^(٤).
 - ج. أن كل واحد منهما قد يكون جامداً والجامد لا يعمل، إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول^(٥).

(١) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٨٤.

(٢) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣ / ٢٧٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٨٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٨٤.

(٥) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين: ٢٢٧.

د . أن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً، إذا كان الخبر فعلاً والفاعل لا يكون قبل الفعل^(١) .

هـ . أن العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيفضى مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه^(٢) .

و . أن المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر كذلك قد يرفع غير المبتدأ، نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي ذلك إلى أن يعمل الاسم رفعين من غير حرف تشريك^(٣) .

ز . أن الخبر كالصفة، ولا تعمل في الموصوف، فكذلك الخبر .

٢ وأما قولهم: إن المبتدأ قد يرفع بالعائد. فأجيب بما يأتي:

أ . أن الضمير اسم جامد والأسماء الجامدة لا تعمل^(٤) .

ب . أن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول وذلك باطل^(٥) .

واحتج البصريون لمذهبهم بالآتي:

١. إن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي^(٦)؛ فهو يعمل في المبتدأ فقط.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٤٠ .

(٢) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣/ ٢٦٦ .

(٣) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣/ ٢٦٥ .

(٤) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين: ٢٢٧ .

(٥) ينظر: التنزيل والتكميل: ٣/ ٢٦٦ .

(٦) ينظر: الإنصاف: م ٥، ٢/ ٤٣ .

٢. إن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملاً كالفعل، لأن معنى الابتداء كونه أولاً مقتضياً ثانياً . وهذا وصف وجودي . واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه^(١).

ورُدَّ هذا المذهب بما يأتي:

١. أن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه، لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه^(٢) .

٢. أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً، نحو: (القائم أبوه ضاحك)، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رافعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له^(٣) .

وأجيب عن هذا: بأنه لا يلزم؛ لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد، وأما إذا عمل رفعين من وجهين مختلفين فلا مانع من ذلك^(٤).

٣. أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه^(٥).

(١) ينظر: التبیین عن مذاهب النحويين: ٢٢٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨٥ / ١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١ / ١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٨ / ٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٣٤١ / ١.

وأجيب عن هذا أيضًا بأنه لا يلزم، لأن ذلك فيما كان من العامل محمولًا على الفعل ومشبهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل، لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى^(١).

٤. أن المبتدأ قد يكون ضميرًا، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل^(٢).

وأجيب أيضًا بأنه لا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر والجامد والمشتق^(٣).

واحتج بعض البصريين لمذهبهم: بأن الابتداء يطلب المبتدأ والخبر على السواء فكان عاملاً فيهما^(٤).

وقد ردّ هذا بأربعة أوجه:

أحدهما: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفيعين دون اتباع، ف (المعنى) إذا جُعِلَ عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحقّ بألا يعمل رفيعين دون اتباع.

الثاني: أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتنمي والتنثية أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوي لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذى هو أضعف أحقّ بألا يعمل إلا في شيء واحد.

(١) ينظر: التنزيل والتكميل: ٢٥٨/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨/٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٠/٣.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ مالم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ^(١).

والراجح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء على ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ لأنك لو أدخلت على المبتدأ أو الخبر أحد العوامل اللفظية فقلت مثلاً في (زَيْدٌ مُجْتَهِدٌ): كَانَ زَيْدٌ مُجْتَهِدًا، فإن ذلك العامل (كان) قد جعل المبتدأ اسماً له وفرعه وجعل الخبر خبراً له فنصبه، لكنك إذا جردت ما كان أصله المبتدأ أو الخبر من العامل اللفظي، صاراً مرفوعين، وسبب رفعهما حينئذ هو تعريتهما عن العامل اللفظي للابتداء.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٦١/١، ٢٦٢.

٣ - إلغاء عمل (ظن) وأخواتها

في شرح بيت كعب بن زهير:

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَأْوِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((أخال) بفتح الهمزة هو القياس، وبكسرهما وهو الأكثر، وهي بمعنى (أحسب) مستقبل (خَلْتُ) التي هي من أخوات (عَلِمْتُ) تنصب مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما وقد ألغاهما هاهنا مع كونها متقدمة، وهو شاذ، وعن مثله احترز الجزولي في مقدمته بقوله: ولا تلغى متقدمة في الأمر العام^(٢).

الثابت في العربية أن الفعل المتعدي ينقسم على ثلاثة أقسام: متعدي إلى مفعول واحد، نحو: (ضرب زيداً عمراً)، ومتعدي إلى مفعولين نحو: أفعال القلوب (ظن وأخواتها)، ومتعدي إلى ثلاث مفاعيل، نحو: (أعلم وأرى وأخواتهما)^(٣).

ومن النوع الثاني جاء الفعل (إخال) في هذا البيت، غير أن الشاعر لم يذكر له المفعولين اللذين لا يتم معناه إلا بذكرهما -كشأن الأفعال المتعدية لمفعولين- وهذا هو مركز هذه المسألة الخلافية؛ إذ إن عدم إعمال هذا الأفعال بالنصب لمفعولين مع تقدمها في صدر الجملة هو محل الخلاف.

وقد أجمع النحويون على أن (ظن وأخواتها) إذا تقدمت على الجملة الاسمية نسختها وعملت في ركنيها النصب على المفعولية، ولكنهم اختلفوا في جواز إلغائها والحال هذه على قولين:

(١) ديوانه: ٦٢.

(٢) منهج القصاد: ٢٢٣ - ٢٢٤، ورأي الجزولي في كتابه: المقدمة الجزولية: ٧٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٦٢٠.

الأول: المنع، وإليه ذهب جمهور البصريين^(١).

الثاني: جواز إلغاء (ظن) وأخواتها المتقدمة على الجملة الاسمية بدون معلق، وإليه ذهب الكوفيون^(٢) وتبعهم أبو الحسن الأخفش^(٣) من البصريين، وابن الطراوة^(٤) وإن كان الإعمال عندهم أحسن، وذكر ابن مالك من المتأخرين أنه جائز إلا أنه قبيح^(٥)، وذكر أبو حيان الأندلسي أن النقل عن الفراء شيخ الكوفيين جاء بخلاف ذلك. يعني أن الفعل لا يلغى متقدماً^(٦).

وهذه المسألة الخلافية غير مذكورة في كتب الخلاف النحوي المشهورة ولم يذكرها إلا أبو بكر الزبيدي^(٧).

واستدل البصريون لمذهبهم بأن قالوا: إن تصدير الجملة بالفعل دليل على الاعتماد عليه، وإنك جعلت ما بعده في حيز ما قدمت من علمٍ أو ظنٍّ، فلا يسوغ إلغاؤها^(٨).

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة من السماع والقياس، أما أدلة السماع فقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبُ^(٩)

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٥٦٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٧.

(٢) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٠٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٦ / ٥٧.

(٤) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٨٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٦ / ٧٥. ولم أجد هذا الرأي للفراء في معاني القرآن بحسب اطلاعي.

(٧) ينظر: ائتلاف النصر: ١٣٤.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٦ / ٥٨.

(٩) البيت منسوب إلى بعض الفزاريين في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٠٥، والحماسة البصرية: ٢ / ٧، وخرزانة الأدب للبغدادي: ٩ / ١٣٩.

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَعَبْرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٌ^(١)

في رواية كسر الهمزة من (إني)، وكذلك، قول كعب بن زهير في أصل هذه المسألة:
وأما أدلة القياس فقالوا: إنما جاز ذلك لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها
بظاهر، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة^(٢).

وقد تأول البصريون أدلة الكوفيين السمعية، ففي قول الشاعر: (أَنِّي وَجَدْتُ مَلَائِكُ
الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ) قالوا: إن التقدير أني وجدت لملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق
وليس من باب الإلغاء في شيء^(٣)،

وأما قوله: (إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٌ) فإن الكسر على تقدير: إنني للاحق، ويجوز أن يحمل ما
جاء من هذا على تقدير ضمير الشأن فيكون مفعولاً أول، وما بعده في موضع المفعول
الثاني. فيكون هذا نظير قول بعض العرب: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، على تقدير: إنَّه بك زيدٌ
مأخوذ^(٤).

والراجح هو مذهب البصريين؛ لأن تأويل ما جاء من السماع أولى من إلغاء
العمل؛ لأن الأصل في الأفعال العمل لا الإلغاء ولا سيما أن الفعل قد ورد في موضوعه
الأصلي للجملة وهو أولها، وترتب عليه نمطها الأصلي من فعل وفاعل ومفعولين^(٥).

(١) ديوانه : ١٤٢ .

(٢) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٦١ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٩ / ٢ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٨٦ / ٢ .

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٥٥٣ .

٤ - المحذوف من أول الفعل المضارع

في شرح قول كعب بن زهير:

فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا كَمَا تَلَوْنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغُولُ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((تلون) فعل مضارع مرفوع، علامة رفعه ضمة النون، والأصل: تتلون بتاءين مفتوحتين، الأصلية وتاء المضارعة، فحذفت إحداهما تخفيفاً، وهل المحذوفة الزائدة التي هي للمضارعة أو الأصلية؟ فيه خلاف ليس هذا موضع تحقيقه))^(٢).

يشير العلامة ابن الحداد إلى الخلاف الواقع في الفعل المضارع إذا اجتمعت في أوله تاءان: تاء أصلية في الفعل، وتاء المضارعة، وحذفت إحداهما تخفيفاً؛ فقد اختلف النحويون في هذه التاء المحذوفة بين كونها هي التاء الأصلية، وكونها هي تاء المضارعة، ولم يُطل العلامة ابن الحداد في بيان تفاصيل هذا الخلاف، وفيما يأتي مناقشة هذه المسألة تفصيلاً.

ومفادها أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما نحو (تتلون) وأصله (تتلون)، الأولى تاء المضارع والثانية تاء (تَفَعَّلَ)، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين^(٣)، وقد اختلف النحويون في التاء المحذوفة من أول الفعل المضارع على قولين:

(١) ديوانه : ٦١ .

(٢) منهاج القصاد: ٢٠٦ .

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ١٦٠ .

الأول: أن التاء المحذوفة هي التاء الأصلية، وهو مذهب البصريين.

الثاني: أن التاء المحذوفة هي تاء المضارعة، وهو مذهب الكوفيين^(١)، وقال بعضهم: يجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى ويجوز أن تكون الثانية^(٢).

واستدل البصريون على مذهبهم بالأدلة الآتية:

١. إن تاء المضارعة من حروف المعاني؛ لأنها تدخل لمعنى وهو الدلالة على أن الحدث في الزمان الحاضر أو المستقبل، أما التاء الأصلية فهي حرف مبنى لا تضيف معنى، فكان حذف ما لا معنى له أولى من حذف ما له معنى^(٣).

٢. إن التاء الثانية (التي هي التاء الأصلية) هي التي حصل بها الاستتقال؛ فلا يجوز تسكينها للإدغام؛ ومن ثم فإن حذفها أولى، لأن مراد الحذف هو التخفيف؛ فيجب حذف سبب النقل^(٤).

٣. إن الغرض من الاشتقاق إنما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف المبنى باختلاف الصيغ وهذه هي وظيفة التاء الأولى، وأما المطاوعة (التي هي وظيفة التاء الثانية) وسائر معاني الأبواب فإنما هي بعد هذا الغرض الأصلي^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف: م ٩٣، ٢ / ٥٣٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٥ / ٤٥٠.

(٣) ينظر: الإنصاف: م ٩٣، ٢ / ٥٣٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣ / ١٦٤٦.

(٥) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٥٠.

وأما الكوفيون فاستدلوا لمذهبهم بالأدلة الآتية:

١. إن حذف الزائدة أولى من حذف الأصلية؛ لأن الحرف الزائد أضعف من الحرف الأصلي؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى^(١).

وقد أجيب عن هذا بأن القول بأن الزائد أضعف من الأصلي ليس قولاً مطلقاً؛ لأن الزائد على ضربين: زائد جاء لمعنى، وزائد لم يجئ لمعنى، فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصلي أقوى منه، وأما الزائد الذي ما جاء لمعنى فمسلم أن الأصلي أقوى منه؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد ههنا، وهذا لأن التاء ههنا جاءت لمعنى المضارعة؛ فقد جاءت لمعنى، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقىها أولى؛ لأن في حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذي جاءت من أجله^(٢).

٢. أنه على فرض أن تاء المضارعة تدل على معنى فلا يجوز حذفها، لكيلا يُخل بهذا المعنى فإن هذا لا يدل على كون الثانية أولى؛ لأن التاء الثانية كذلك قد جاءت لمعنى وهو المطاوعة؛ إذ إنها في الأصل تاء مزيدة للدلالة على معنى؛ ولذلك كان الأصل إثبات التاءين لدلالة كل واحدة منهما على معنى^(٣).

والراجح من هذين المذهبين هو مذهب البصريين القائل بأن التاء المحذوفة هي التاء الثانية لا الأولى؛ وذلك لسببين:

(١) ينظر: الإنصاف: م ٩٣، ٢ / ٥٣٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: م ٩٣، ٢ / ٥٣٤.

(٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٥٠.

الأول: أن التاء الأولى هي التي جعلت الفعل مضارعاً، ولولاها لكان الفعل ماضياً، والفعل المضارع هو الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي فيه تتابع، فلا يتعذر فيه الإدغام^(١).

الثاني: أن التخفيف بالحذف قد يحدث في الفعل الذي تتصدر فيه نونان، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾^(٢)، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي (تنزل) في قول الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ (٢٢١) تَنْزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾^(٣) إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نوني (نزل) في القراءة المذكورة إنما هي الثانية^(٤).

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣ / ١٦٤٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: (٢٥).

(٣) سورة الفرقان، الآيتان: (٢٢١، ٢٢٢).

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ١٦٠.

٥ - أولى الفعلين بالعمل عند التنازع

في شرح قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((أن تدنو) معمول (أمل)، و(أن) مصدرية كأنه قال دنو مودتها صوابه، وقد أعمل هنا الفعل الثاني مع التنازع وهو (أمل)، كما هو الأولى عند البصريين))^(٢).

في هذا البيت توالى عاملان هما (أرجو) و (أمل)، وقد ورد بعدهما معمول واحد منصوب على المفعولية، وهو المصدر المؤول (أن تدنو مودتها)، لذا كان هذا البيت ممّا يدخل في باب (التنازع في العمل)؛ إذ يتنازع الفعلان (أرجو) و (أمل) وهو المصدر المؤول من (أن تدنو) بتقدير: دُنُو مَوَدَّتِهَا، فذكر ابن الحداد أنه متماش مع عمل الفعل الثاني منهما (أمل) وفاقاً لمذهب البصريين في ذلك.

وقد اتفق النحويون على إعمال أي العاملين شئت لسماع ذلك عن العرب ، واختلفوا في أيهما أولى بالعمل في المعمول، على أقوال هي:

(١) ديوانه : ٦٢ .

(٢) منهج القصاد: ٢٢٣ .

القول الأول: أن ثاني المتنازعين أولى بالعمل، وهو مذهب البصريين^(١)، واستدلوا على ذلك بوجوه منها:

١- كثرة إعمال الثاني وقلة إعمال الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ

قَطْرًا﴾^(٢)، فأعمل الثاني وهو (أُفْرِغْ)، ولو أعمل الأول لقال: (أفرغه عليه)^(٣)

وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾^(٤)، فأعمل الثاني وهو (اقْرؤوا)، ولو أعمل

الأول لقال: (اقرءوه)^(٥)، ومنه قول الفرزدق:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٦)

إذ تتنازع عاملان، هما الفعل (سببت)، والفعل (سبني)؛ فأعمل الشاعر الفعل الثاني فرفع (بنو) فاعلاً له^(٧).

٢ - أن الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول فكان أولى به مما بعد عنه وهو الأول، كما قالوا: حَشِنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرٍ رَيِّدٍ، بخفض الصدر حملاً على الباء؛ لأنها أقرب إليه

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٧٤.

(٢) سورة الكهف، الآية: (٩٤).

(٣) ينظر: الايضاح: ٦٦/١.

(٤) سورة الحاقة، الآية: (١٩).

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٧/٢.

(٦) ديوان الفرزدق: ٥٢٣ / ٢.

(٧) ينظر: المفصل: ٣٩، والإنصاف: م ١٣، ١ / ٨٧ - ٨٩.

من الفعل الذى هو خشنت^(١)، وزعم سيبويه أن ذلك وجه الكلام والحمل على (خشنت)، ونصب الصدر دون ذلك^(٢).

٣- أن إعمال الأول يلزم منه توالى حروف الجر نحو: نُبِئْتُ كَمَا نُبِئْتُ عَنْهُ عَنْ زَيْدٍ . وذلك غير مستحسن، والعطف على الجملة قبل إتمامها وذلك لا يحسن، والفصل بين العامل ومعموله بجملة أجنبية ، وذلك قبيح في غير هذا الباب وكذلك فيه^(٣).

ووافق ابن مالك البصريين فرجح إعمال الثاني في باب التنازع؛ لكثرة استعماله في النثر والنظم^(٤).

القول الثاني: أن إعمال الأول أولى من الثاني؛ قال الأنباري: ((ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى))^(٥)، وخالف منهم الفراء فقال إن إعمال الفعلين جائز على السواء، قال ابن يعيش: ((وهو ضعيف لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي إلي أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة وذلك فاسد، وإذا لم يجز أن يعمل معا فيه وجب أي يعمل أحدهما فيه، ونقدر للآخر معمولًا يدل عليه المذكور))^(٦). وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة منها^(٧):

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٧ / ٨١، والمقاصد الشافية: ٣ / ١٨٨.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٧٤، والإنصاف: م ١٣، ١ / ٩٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٧ / ٨١، والمقاصد الشافية ٣ / ١٨٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ١٦٧.

(٥) الإنصاف: م ١٣، ١ / ٨٣.

(٦) شرح المفصل ١ / ٢٠٦.

(٧) ينظر: الإنصاف: م ١٣، ١ / ٨٣ - ٨٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٥، ٢٥٦.

١- أنه قد جاء ذلك عنهم كثيرًا، ومنه قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ^(١)

فأعمل الفعل الأول وهو (أسعى) ولو أعمل الثاني وهو (أطلب) لنصب قليلاً، وذلك لم يروه أحد .

٢- أن الأول سابق صالح للعمل كالثاني فكان إعماله أولى من إعمال الثاني، لأن الأسبقية أثرا في العمل ، ألا ترى أنه لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة فإنها تلغى ، وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو: "زيدٌ كان قائمًا" فدلَّ على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل^(٢).

٣- أن إعمال الثاني يؤدي إلى محذور، وهو الإضمار قبل الذكر ، إذا قلت: ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، والإضمار قبل الذكر لا يجوز فكذلك ما أدى إليه .

والراجح مذهب البصريين، أن إعمال ثاني المتنازعين أولى من إعمال الأول، لقوة أدلتهم وكثرة إعمال الثاني فيما جاء عن العرب، قال الرضي: ((لا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم))^(٣).

(١) ديوان امرئ القيس ٣٩.

(٢) ينظر: الإنصاف: م ١٣، ١/ ٧٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/١، والإنصاف: م ١٣، ١/ ٧٧.

٦ - مجيء الحال فعلاً ماضياً

شرح قول كعب بن زهير:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَنْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((شُجَّتْ) فعل ما لم يسمى فاعله، وفيه ضمير مستكن يعود إلى (الراح) في البيت الذي قبله قائم مقام الفاعل، والتاء للتأنيث لأن الراح مؤنثة، وكذلك الخمر في جميع أسمائها وصفاتها، وموضع الجملة حال من (الراح) بتقدير (قد)، أي: قد شجبت، وعامل الحال (كأن) من قوله: (كأنه منهل))^(٢).

وقوله: وموضع الجملة حال من راح بتقدير (قد) يشير إلى مذهب البصريين في وجوب (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي الواقع حالاً، بخلاف الكوفيين.

وقد اختلف النحويون في وقوع الفعل الماضي حالاً خالصاً من (قد) ظاهرة أو مقدرة على قولين:

الأول: أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا إذا سبقه حرف التقريب (قد) ظاهرةً أو مقدرةً، وإلى ذلك ذهب جمهور البصريين^(٣)، وهو ما جزم به المتأخرون، كالجزولي^(٤)، وابن عصفور^(٥) وأبي الحسن الأبيدي^(٦).

(١) ديوانه: ٦١.

(٢) منهج القصاد: ١٧٧ - ١٧٨.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١ / ٢٠٥.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية: ٩٢.

(٥) ينظر: المقرب: ١٥٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٣٢٦.

الثاني: أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً دون أن تسبقه (قد) ظاهرةً أو مضمرةً، وإلى ذلك ذهب الكوفيون^(١) وتبعهم أبو الحسن الأخفش من البصريين^(٢)، وأبو حيان الأندلسي^(٣) وابن مالك^(٤) من المتأخرين.

واستدل البصريون على مذهبهم بالأدلة الآتية:

أولاً: إن الفعل الماضي في الأصل لا يدل على زمن الحاضر بمجرد؛ فمن ثم لا ينبغي أن يدل بمجرد على الحال^(٥).

ثانياً: إن الفعل الذي يصح أن يقع حالاً هو ما يصح أن يقال معه (الآن) أو (الساعة) نحو: (مررت بزيد يضرب)، و (نظرت إلى عمرو يكتب)؛ لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي؛ فينبغي أن لا يكون حالاً؛ ولهذا لم يجز أن يقال: (ما زال زيد قائم) و (ليس زيد قائم)؛ لأن (ما زال) و(ليس) يطلبان الحال، و(قام) فعل ماضٍ؛ فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً؛ فلما لم يجز دلّ على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً^(٦).

ثالثاً: إن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار، أو محكية كقولك: هذا زيد قائماً، أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيء ماضٍ و(راكباً) حكاية حاله وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٨٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٧/ ٤٨٩، والتذييل والتكميل: ٩/ ١٨٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٣.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٥١٣.

(٦) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٠٦.

لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وذلك أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وما كان غير موجود لا يصح أن يكون هيئة^(١).

واستدل الكوفيون على مذهبهم بالأدلة الآتية:

أولاً: إن ذلك وقع في كثير من المسموع المحتج به في النثر والشعر، فأما النثر فمناه قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٢)؛ إذ أعربوا حصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ^(٣)، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحَضْرَمِيِّ والمفضل عن عاصم^(٤).

وقد حكى الكسائي أنه سمع بعض العرب يقولون: (فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير)^(٥)، وحكى الفراء أنه سمع بعض العرب يقولون: (أتاني ذهب عقله)^(٦).

وأما الشعر فمناه قول الشاعر أبو صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْصَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ^(٧)

فبَلَلَةُ: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدلَّ على جوازه.

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٦.

(٢) سورة النساء، الآية: (٩٠).

(٣) ينظر: الإنصاف: م ٣٢ ، ١ / ٢٠٥.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه: ٣٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ١١٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٨٢.

(٧) ديوان الهذليين: ٣ / ١٥٧.

ثانياً: استدل الكوفيون على مذهبهم بالقياس؛ إذ إن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو: (مررت برجل قاعد، وغلّام قائم) جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: (مررت بالرجل قاعداً، وبالغلّام قائماً)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: (مررت برجل قعداً، وغلّام قائماً)؛ فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو (مررت بالرجل قعداً، وبالغلّام قائماً) وما أشبه ذلك^(١).

ثالثاً: إنه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مُقامَ الفعل المستقبل، كما قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٢)، أي: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال^(٣).

ولمّا كان قد كَثُرَ في فصيح الكلام وقوع الفعل الماضي حالاً مجرداً من (قد) كما نصّ على ذلك أبو حيان وابن عقيل^(٤)، وكانت القواعد النحوية والظواهر اللغوية عامّة إنّما تُشخّص وتُعيّن استناداً إلى كثرة السماع، فإنّ القول بالجواز موافقةً لرأي الكوفيين في هذه المسألة هو المذهب الأرجح والأقوى.

(١) ينظر: الإنصاف: م ٣٢، ١ / ٢٠٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: (١١٠).

(٣) ينظر: الإنصاف: م ٣٢، ١ / ٢٠٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٣٠، والمساعد ٢/٤٧.

٧ - مجيء الحال من المضاف إليه

في شرح قول كعب بن زهير:

مَهْلًا هَذَاكَ الَّذِي أَعْطَاكَ نَافِلَةً الـ قُرْآنَ فِيهَا مَوَاعِيظٌ وَتَفْصِيلٌ^(١)

قال ابن الحداد: ((ويُروى (فيه مواعِظٌ) فيكونُ الضميرُ يرجع إلى القرآن، والجملةُ حالٌ منه، وعاملها (أعطى) أيضًا، وعلى هذه الرواية يكون الحال قد جاءت من المضاف إليه، وهو قليل، وقد ورد منه في القرآن: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(٢)؛ ف(مصبحين) حال من هؤلاء، ولمجيء الحال في المضاف شروط لا يحتملها هذا الشرح؛ فليطلب من الكتب النحوية))^(٣).

يذكر ابن الحداد البجلي أن هذا البيت يُروى برواية أخرى هي (فيه مواعِظ) بضمير الغائب المذكر؛ فإن لا يمكن إعراب هذه الجملة (فيه مواعِظ) حالاً من المفعول (نافلة)، لأن الرابط أو الضمير الذي يعود منها على صاحب الحال لا بُدَّ أن يطابقها في التذكير والتأنيث، ولكن هذا الضمير المذكر لا يمكن أن يعود إلا على لفظة (القرآن)؛ فتكون جملة (فيه مواعِظ) حالاً منه؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وهنا يرد الخلاف في جواز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأن لفظ القرآن مضاف إليه.

(١) ينظر: ديوانه : ٦٥ .

(٢) سورة الحجر، الآية: (٦٦).

(٣) منهج القصاد: ٣٣٦، ٣٣٧ .

وقد اختلف النحويون في مجيء الحال من المضاف إليه:

الأول: أنه لا يأتي من المضاف إليه إلا بشروط، وهي: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(١) (اللحم) بعض من (أخيه)؛ فجاز أن تقع (ميتًا) حالًا من المضاف إليه، أو أن يكون كبعضه، نحو قول الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٢)؛ ف(ملة) كبعض المضاف إليه (إبراهيم)؛ فمن ثم جاز أن يقع (حنيفًا) حالًا له، وذكر بعض النحويين احتمال أن يكون (حنيفًا) حالًا من ملة، وذكر على معنى الدين^(٣)، أو من الضمير في (اتبعوا)^(٤).

والمراد بأن يكون (كبعضه) أن يصح الاستغناء به عنه، أو أن يكون المضاف عاملاً في الحال، مثل قول الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٥)؛ ف(جميعًا) حال من الكاف والميم المضاف إليه (مرجع)، و(مرجع) مصدر ميمي عامل في الحال، وبشرط ألا يتقدم الحال عليها، وهو مذهب الجمهور^(٦).

(١) سورة الحجرات، الآية: (١٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (٩٥).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٧٠٨.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٣٠٦.

(٥) سورة يونس، الآية: (٤).

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٢٦٩، وشرح شذور الذهب: ٢ / ٤٥١، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٠.

الثاني: أنه يأتي من المضاف إليه مطلقاً، وهو قول منسوب إلى أبي علي الفارسي^(١)، ونسبه الشلوبين (ت : ٦٤٥هـ) إلى الكوفيين^(٢) ، وذكر بعضهم أن ذلك القول لبعض البصريين أيضاً^(٣).

الثالث: أن الحال لا يأتي من المضاف إليه مطلقاً، وإليه ذهب ابن الشجري^(٤)، وقد نسب إليه بعض النحويين موافقة أبي علي الفارسي في مذهبه^(٥).

واستدل الجمهور على مذهبهم بوجود كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور؛ أما في الأولى فواضح، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف -والحال هذه- في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو مضاف إليه^(٦).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٦٩، وشرح الأشموني: ٢ / ٢١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢ / ٧٠٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٧٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٢٥.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٦٩، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٢ / ٢١.

واستدل أصحاب القول الثاني على مذهبهم بأدلة من السماع، منها قول الله تعالى:

﴿أَنْ دَابِرَ هُوَلَاءِ مَقْطُوعٍ مُّصْبِحِينَ﴾^(١) على أن (مصبحين) حال من (هؤلاء) ورد أبو

حيان الأندلسي هذا التوجيه^(٢). ومنها قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا^(٣)

إذ نصب (طالعًا) حالًا من المضاف إليه (سهيل)، وليس فيه الشروط الثلاثة.

وقول الشاعر:

عُودٌ وَبَهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَقُّ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ^(٤)

ف(مضاعفًا) حال من (الحديد)، وليس فيه الشروط التي ذكرها الجمهور.

وقول تائب شراً:

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ^(٥)

إذ جاء الحال (بائسًا) من المضاف إليه، وهو ياء الضمير في (سلاحي).

(١) سورة الحجر، الآية: (٦٦).

(٢) ينظر: التنزيل والتكميل: ٨٢ / ٩.

(٣) البيت بلا نسبة في: تهذيب اللغة للأزهري: ١٣٦ / ٥، وشرح الأبيات المشككة لأبي علي الفارسي: ١٨٠،

الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٥٠٢.

(٤) البيت بلا نسبة في: النوادر لأبي زيد ٣٥٩، وخرزاة الأدب: ١٧٣ / ٣.

(٥) ديوانه: ١٥.

وقد استدل ابن الشجري على مذهبه بأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال، وهذا غير متحقق في المضاف إليه^(١)، و رَدَّ على ما استدل به غيره من السماع، فأما قول الشاعر: (سلبت سلاحي بئسًا) فنفي فيه أن يكون (بئسًا) حالًا من ضمير المتكلم الذي في (سلاحي)، وجعله حالًا من مفعول (سلبت) المحذوف، والتقدير: (سلبتني بئسًا سلاحي)، وجاء بالحال من المحذوف، لأنه مقدر عنده منوي، ومثل ذلك في القرآن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٢)؛ ف(وحيديًا) حال من الهاء العائدة في التقدير على (من)، ومثله قول الله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣)؛ إذ لا بدَّ أن تقدَّر خلقته وحيديًا، وبعثه الله رسولًا، لأن الاسم الموصول لا بدَّ له من عائد لفظًا أو تقديرًا^(٤).

وأما الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٥)، فردّه ابن الشجري الشجري بأن (حنيفًا) ليس حالًا من (إبراهيم)، وإنما هو حال من (الملة) وإن خالفها

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٦ / ١.

(٢) سورة المدثر، الآية: (١١).

(٣) سورة الفرقان، الآية: (٤١).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٥ / ١.

(٥) سورة آل عمران، الآية: (٩٥).

بالتذكير^(١) لأن الملة في معنى الدين، ولذلك قد أبدلت من الدين في قوله جلّ وعزّ: ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢).

ولعلّ رأي جمهور النحويين هو الراجح في هذه المسألة ، ذلك أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، وجواز مجيء الحال من المضاف يوجب صحة مجيئه من المضاف إليه ولاسيما إذا اقتضت حاجة المتكلم أن يرد الحال بياناً لهيأة صاحبها المضاف إليه ، كما يتضح ذلك في الشواهد التي ذُكرت ، على أن تقبيد هذه المواضع وضبط مواطنها بحسب الاستقراء الفصيح للشواهد أمرٌ مطلوب في موضوع تكثُر فيه الشواذ ومخالفة القياسات.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٥ / ١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: (١٦١).

٨- حكم المجرور بالباء في صيغة (أفعل به)

في شرح قول كعب بن زهير:

أَكْرِمُ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((أكرم بها تعجب، وفيها قولان: أحدهما: قول سيبويه وجمهور البصريين: إن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، والباء وما عملت فيه في موضع رفع.

والقول الثاني: قول الزجاج والكوفيين، إنه أمر لفظاً ومعنى، والباء وما عملت فيه في موضع نصب))^(٢).

في هذا البيت يتعجب الشاعر من صفات محبوبته الذي ذكرها في الأبيات السابقة؛ فقد ذكر الشاعر في هذه الأبيات صفات محبوبته؛ فهي الخلعة المقصودة بقوله (أكرم بها خلعة)، وهي المتعجب منها في البيت.

وقد ذكر النحويون أن للتعجب صيغتين: (ما أفعله)، و(أفعل به)؛ فأما (ما أفعله) فاتفقوا على أن المتعجب منه يكون منصوباً على المفعولية، وأما (أفعل به) وهي الواردة في البيت (أكرم بها) فقد اختلف البصريون والكوفيون فيها من حيث حكم المتعجب منه.

وقد ذكر ابن الحداد هنا أن باء الجر وما دخلت عليه في صيغة التعجب الثانية (أفعل به) قد اختلف النحويون فيها على القولين:

الأول: أنها في موضع رفع، وهو مذهب البصريين.

والثاني: أنها في موضع نصب وهو مذهب الكوفيين^(٣).

(١) ديوانه : ٦١.

(٢) منهج القصاد: ١٩٠، ١٩١.

(٣) ينظر: انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١١٨.

وبناء على ذلك اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في (أفعل به)، نحو: (أحسِنُ به)، فقال ابن كيسان من الكوفيين: الضمير المستتر في (أفعل به) للحسن المدلول عليه بـ(أحسِنُ)، كأنه قيل: أحسِنُ يا حسن بزيد، أي: دُم به والزمه، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال، لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع، وقال الفراء من الكوفيين، والزجاج من البصريين، والزمخشري وابن خروف من المتأخرين: الضمير المستتر في (أفعل به) للمخاطب المستدعي منه التعجب^(١).

وقد استدل البصريون على مذهبهم بالأدلة الآتية:

الأول: أن قول القائل: أحسِنُ بزيد. قد اشتمل على فعل وهو (أحسن)، ولا بُدَّ للفعل من فاعل أو ما ينوب عنه؛ لأن الفاعل عمدة في الجملة، وليس هناك إلا الجار والمجرور (بزيد)؛ ومن ثمَّ فالأظهر أن يكون هذا الجار والمجرور في موضع رفع على أنه هو الفاعل^(٢).

الثاني: أن معنى (أحسِنُ بزيد) أحسَنَ زيدًا، أي: صار ذا حُسْنٍ، مثل قول القائل (أجرب الرجل)، أي: صار ذا إبل جربي؛ فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، ولهذا نقول: في التثنية يا زيدان أحسِنُ بعمرٍو، ويا زيدون أحسِنُ بعمرٍو ولم تُقَل: أحسنا ولا أحسنوا، إذ هو ليس أمرًا لأحدٍ بإيقاع فعل، وإنما هو إخبارٌ فلا ضمير إذن في قولك: أحسِنُ بزيد ونحوه^(٣)، وإنما عدلوا عن ذكر الخبر بصيغته إلى ذكره بصيغة الأمر؛ لأن الخبر

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦١ / ٢.

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٣٠.

(٣) ينظر: اللمع: ١٣٧.

يحتمل الصدق والكذب، والأمر لا يحتمل الصدق والكذب؛ فكان وُروُده بصيغة الأمر أبلغ وأفخم^(١).

وأجاب عن هذا الزمخشري بأن هذا التأويل فيه تعسف؛ فالأحسن أن يقال إن قول القائل: (أحسن بزيد) معناه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا حسنًا أي بأن يصفه بالحسن، والباء فيه مزيدة، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢)، أي: لا تلقوا أيديكم؛ فالزيادة على معنى التأكيد والاختصاص^(٣)، وكذلك زيدت في قول الله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبْغٍ لِلآكِلِينَ﴾^(٤).

الثالث: أن القول بأن الأمر في (أفعل به) أمر حقيقي غير صحيح؛ لأنه يفارق فعل الأمر في أشياء كثيرة، منها أنه لا يُجاب بالفاء كما في الأمر المحض، وكذلك يلحق به ضمير المخاطب كما في قول القائل: (أحسن بك) ((وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ لَمَّا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ فِعْلِ وَاحِدٍ فِي ضَمِيرِي فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ لِمَسْمَى وَوَاحِدٍ))^(٥).

الرابع: أنه لو كانت صيغة (أفعل به) أمرًا حقيقيًا لكان الناطق بها أمرًا بالتعجب وليس متعجبًا، كما لا يكون الأمر بالحلف والنداء والتشبه حالًا ولا مناديًا ولا مشبهًا، والأصل أن المعنى هو أن الناطق بهذه الصيغة متعجبٌ وليس أمرًا بالتعجب^(٦).

(١) ينظر: الملحّة في شرح الملحّة: ١ / ٥٠٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٩٥).

(٣) ينظر: المفصل: ٣٦٨.

(٤) سورة المؤمنون، الآية: (٢٠).

(٥) همع الهوامع: ٣ / ٤٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ٤٩.

الخامس: أنه لو كانت صيغة (أفعل به) أمرًا على الحقيقة للزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف، ولم يُسمع أنه قيل: أحسني بزید، أو أحسنا بزید^(١).

وأجيب على هذا بأنه لم يلحق به ضمائر التثنية والتأنيث والجمع لأنه إنما جرى مجرى الأمثال، والأمثال تُروى كما جاءت ولا يلحقها تغيير^(٢).

أما الكوفيون فاستدلوا لمذهبهم:

بأنَّ عدم جعل الأمر في (أحسن بزید) أمرًا على الحقيقة يجعله مساويًا لـ(ما أحسن زیدًا)، وفي ذلك مجيء فعل الأمر بمعنى الفعل الماضي، وهذا غير المعهود في كلام العرب، بل المعهود هو العكس^(٣).

والراجح من هذين القولين هو مذهب البصريين لقوة أدلته، ولأن مذهب الكوفيين يقوم على كون (أفعل به) أمرًا حقيقيًا، وقد مرَّ ما ينقض ذلك الافتراض، فضلًا أن الفعل في (أفعل به) لو كان أمرًا حقيقيًا لوجب له من الإعلال ما وجب لـ(أقم وأبن)، ولم يُسمع ذلك في (أفعل به)^(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٦٧.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٦٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٦٢.

٩- زيادة (من) في الإيجاب

في شرح قول كعب بن زهير:

مِنْ كُلِّ نَضَاخَةِ الذَّفْرِى إِذَا عَرَقْتُ عَرَضْتُهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولٌ^(١)

قال ابن الحداد البجلي: ((من كلّ) في موضع رفع صفة عذافرة، و(من) لتبيين الجنس، ويجوز على ضعف أن تكون (من) زائدة، ويكون (كلّ) بدلاً من (عذافرة) أي: ولن يبلغها إلا نضاخة الذفرى))^(٢).

ورد هذا البيت بعد قول كعب بن زهير:

وَلَنْ يُبَلِّغَهَا إِلَّا عَذَافِرَةٌ فِيهَا عَلَى الْأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلٌ^(٣)

وقد أجاز ابن الحداد البجلي أن تكون (من) في البيت زائدة بحيث يكون التقدير: (ولن يبلغها إلا عذافر كل نضاخة الذفرى)، حملاً على جواز أن تقع (من) زائدة في الإيجاب بدون النفي، وهذا هو محل الخلاف في هذه المسألة. وقد اختلف النحويون في جواز زيادة حرف الجر (من) بدون النفي على قولين:

القول الأول: الجواز، وهو مذهب الكوفيين^(٤)، وتبعهم الأخفش من البصريين^(٥)، ووافقهم ابن مالك إذ قال بعد أن أورد رأي الأخفش في المسألة: ((وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثرًا))^(٦)

(١) ديوان كعب بن زهير ٦٢.

(٢) منهاج القصاد ٢٣٤.

(٣) ديوانه : ٦٢

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١٣٩، والتذليل والتكميل: ١١ / ١٤٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٤٦١، واللحة في شرح الملحّة: ١ / ٦٣.

(٦) شرح التسهيل: ٣ / ١٣٨.

القول الثاني: المنع، وإليه ذهب البصريون^(١)، قال العكبري: ((لَا تَجُوزُ زِيَادَةُ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ وَأَجَازَهَا الْأَخْفَشُ وَدَلِيلُنَا أَنَّ (مِنْ) حَرْفٌ وَالْأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ أَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْمَعْنَى؛ اخْتِصَارًا مِنَ التَّضْرِيحِ بِالِاسْمِ أَوْ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْهَمْزَةِ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ فَإِذَا قُلْتَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ؟) أَغْنَتْ الْهَمْزَةَ عَنِ (أَسْتَفْهَمَ) وَ(أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ) أَي: بَعْضُهُ، وَمَا قَصِدُ بِهِ الْإِخْتِصَارَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ زَائِدًا، لِأَنَّ ذَلِكَ عَكْسُ الْغَرَضِ وَإِنَّمَا جَازَ فِي مَوَاضِعَ لِمَعْنَى مِنْ تَأْكِيدٍ وَنَحْوِهِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ) لَمْ تَكُنْ مُفِيدًا بِ (مِنْ) شَيْئًا، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (مَا ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ))^(٢).

وقال ابن يعيش: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ سَبِيوِيَهُ لَا يَجِيزُ زِيَادَةَ (مِنْ) إِلَّا مَعَ النَّفْيِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وَ(مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى زِيَادَتُهَا، إِذْ لَيْسَ الْمَقْصُودُ نَفْيَ بَشِيرٍ وَاحِدٍ، وَلَا نَذِيرٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْجِنْسُ. وَكَذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ جَوَازَ التَّقْدِيرِ عَلَى خَالِقٍ وَاحِدٍ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ أَنَّهُمَا غَيْرُ وَاجِبَيْنِ))^(٤)، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ((وَلِذَلِكَ لَا يَرَى سَبِيوِيَهُ زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، لَا تَقُولُ: (جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، كَمَا لَا تَقُولُ: (جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)؛ لِأَنَّ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ فِي الْوَاجِبِ مُحَالٌ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ مَجِيءُ جَمِيعِ النَّاسِ، وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي طَرَفِ النَّفْيِ))^(٥).

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٤٦١، وهمع الهوامع: ٢ / ٤٦٤، والكناش في فني النحو والصرف: ١ / ٤٣.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٥.

(٣) سورة فاطر، الآية: (٣).

(٤) شرح المفصل: ٥ / ٧٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤ / ٤٦١.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بطائفة من النثر والنظم يُؤيِّدُ بها، فمن النثر:

- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٤).

- ومن النظم:

قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيُنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَصُرَّ^(٥)

- وقول جرير:

لَمَّا بَلَغَتْ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلَاجِي وَتَهْجِيرِي^(٦)

- وقوله الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنِ كَانِ مَوْعِدُهُ الْحَشْرِ^(٧)

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت^(٨).

(١) سورة الأنعام، الآية: (٣٤).

(٢) سورة الكهف، الآية: (٣١).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٧١).

(٤) سورة الأحقاف، الآية: (٣١).

(٥) ديوانه: ١٧٥.

(٦) ديوانه: ١٩٢.

(٧) البيت في: لسان العرب: ٣٦٨/١٣، وشرح الشواهد الكبرى: ٣/ ١٢١٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٣٨، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٨٨٣.

وتأول البصريون كثيراً مما استشهد به الفريق الثاني تأوُّلاً يُخرج عن الحكم بزيادة

(من) في الإيجاب^(١)

فعلى سبيل المثال جعلوا (من) في قولهم: (قد كان شيءٌ من مطرٍ)^(٢)، وفي الآية

الكريمة: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وفي كثيرٍ غيرها مما استدلَّ به الكوفيون للتبعيض^(٣)،

وخرَّجوا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤)، على أنَّ الفاعلَ فيها مضمَّرٌ،

و(من) متعلِّقٌ بحالِ الفاعلِ، والتقدير: ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين^(٥). وجعلوا

(من) في البيتِ السابقِ (وَكُنْتُ أَرَى كَأَمُوتٍ) للسببِ؛ فيكون المعنى أرى شيئاً عظيماً

كالموت من أجل بين ساعة^(٦).

وأرى أن الراجح في المسألة ما ذهب إليه المانعون للحكم بزيادة (من) في الواجب؛

وذلك لأن الحروف وُضعت اختصاراً لمعانٍ، وقد تقررَ أنَّ زيادة (من) تأتي لتفيدَ معنى

الاستغراقِ، وهو محالٌّ في الواجبِ كما قال سيبويه، وإن لم تُفدَ (من) معنى الاستغراقِ لا

يصحَّ الحكمُ عليها بأنها زائدةٌ.

(١) المقدمة الجزولية في النحو: ١٢٤، والكافية في علم النحو: ٥١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٣١٥ / ٢.

(٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٧٥ / ٢، والتذييل والتكميل: ١١ / ١٤٥.

(٤) سورة الأنعام، الآية: (٣٤).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١١ / ١٤٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١ / ١٤٦.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
. المقدمة	٣ . ١
. التمهيد : سيرة ابن الحداد الحلبي ومنهجه في الشرح	١٢ - ٤
. الفصل الأول : دلالة الحروف	
. توطئة :	١٣
. المبحث الأول : دلالة حروف الجر	١٤
دلالة حرف الجر الباء	١٨-١٥
دلالة حرف الجر اللام	٢٠-١٩
دلالة حرف الجر عن	٢٣-٢٠
دلالة حرف الجر في	٢٥ - ٢٣
دلالة حرف الجر من	٣٣ - ٢٦
دلالة حرف الجر على	٣٤ - ٣٣
. المبحث الثاني : دلالة حروف العطف	٣٥
دلالة حرف العطف الواو	٣٩-٣٦
دلالة حرف العطف الفاء	٤١-٣٩
دلالة حرف العطف ثم	٤٢ - ٤١
دلالة حرف العطف أو	٤٢
. المبحث الثالث : حروف أخرى :	
المطلب الاول: حروف مختصة بالأسماء :	
إنَّ وأخواتها	٤٤ - ٤٣
أنَّ	٤٥-٤٤
كأنَّ	٤٦-٤٥
ما الحجازية	٤٧-٤٦

المطلب الثاني: حروف مختصة بالأفعال:

قد ٤٨

لن ٤٩

. الفصل الثاني: الجمل وأشباه الجمل:

. توطئة: ٥١-٥٠

المبحث الأول : الجمل الفعلية:

المطلب الأول: الجملة الفعلية الخبرية ٥٧-٥٢

المطلب الثاني: الجملة الفعلية الحالية ٦٢-٥٨

المطلب الثالث: الجملة الفعلية الوصفية ٦٥-٦٣

المبحث الثاني : الجمل الاسمية:

توطئة: ٦٧-٦٦

المطلب الأول: الجملة الاسمية الخبرية ٧٢-٦٨

المطلب الثاني: الجملة الاسمية الحالية ٧٦-٧٣

المطلب الثالث: الجملة الاسمية الوصفية ٧٨-٧٧

المبحث الثالث : شبه الجملة الجار والمجرور:

توطئة: ٧٩

المطلب الأول: الجار والمجرور في موضع الخبر ٨٣-٨٠

المطلب الثاني: الجار والمجرور في موضع الحال ٨٩-٨٤

المطلب الثالث: الجار والمجرور في موضع النعت ٩٢-٩٠

المبحث الرابع : شبه جملة الظرف

توطئة: ٩٣

المطلب الأول: ظرف الزمان ٩٧-٩٤

المطلب الثاني: ظرف المكان ٩٩ - ٩٨

. الفصل الثالث : مسائل الخلاف النحوي عند ابن الحداد

- . توطئة:..... ١٠٤ - ١٠٠
- المسألة الاولى: إقامة (ال) مقام المضمرة..... ١٠٩ - ١٠٥
- المسألة الثانية: عامل الرفع في الابتداء..... ١١٦ - ١١٠
- المسألة الثالثة: إلغاء عمل ظنٍّ وأخواتها..... ١١٩ - ١١٧
- المسألة الرابعة: المحذوف من أول الفعل..... ١٢٣ - ١٢٠
- المسألة الخامسة: مسألة التنازع..... ١٢٧ - ١٢٤
- المسألة السادسة: مجيء الحال فعلاً ماضياً..... ١٣١ - ١٢٨
- المسألة السابعة: مجيء الحال من المضاف إليه..... ١٣٧ - ١٣٢
- المسألة الثامنة: حكم المجرور بالباء..... ١٤١ - ١٣٨
- المسألة التاسعة: زيادة (من) في الإيجاب..... ١٤٥ - ١٤٢
- . الخاتمة ١٤٩ - ١٤٦
- . المصادر والمراجع ١٦٧ - ١٥٠
- . ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية..... A-B

الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على من خصه ربُّ العرش بالرسالة على العالمين محمد بن عبدالله آله وصحبه المنتجبين، فبعد أن منَّ الله عليَّ بإنهاء هذا العمل توصلت إلى جملة من النقاط المتعلقة بنتائج الدراسة يمكن تسجيلها على النحو الآتي :

الأولى: ذكر ابن الحداد البجلي في شرحه توجيهات لمعاني حروف الجر، بعضها حمل دلالاته الحرف الأصلية، وبعضها حمل دلالاته الفرعية، وكان ابن الحداد البجلي حريصًا على أن يذكر كل دلالة قد يحتملها حرف الجر في البيت، وقد اختلف مع بعض الشراح في معاني بعض الحروف؛ واجتهد في الكشف عن معانٍ محتملة لجملة من هذه الحروف ومعانٍ منفردة لبعضها.

الثانية: مال ابن الحداد أكثر إلى اعتبار الدلالات الفرعية لحروف العطف والحروف المختصة، واعتمادها في مقابل الدلالات الفرعية لها؛ فلم يخرج حروف العطف ولا الحروف المختصة في غالب مواضع ورودها في القصيدة عن دلالاتها الأصلية.

الثالثة: ظهر جلياً عند ابن الحداد البجلي في شرحه اعتماده الشديد في التحليل والتفكيك على مواقع الجمل وأشباه الجمل من الإعراب، وذلك انطلاقاً من قاعدة (الإعراب فرع المعنى) وانطلاقاً كذلك من قاعدة (الجمل هي الأساس الذي يُبنى عليه الكلام).

الرابعة: عمد ابن الحداد إلى الأوجه المستقرة والمقعدة في تحديد مواقع الجمل وأشباه الجمل من الإعراب؛ وذلك مثل قاعدة (الجمل بعد النكرات صفات)؛ فلم يخرج عن هذه القواعد قصداً إلى مساندة معنى يميل إليه في البيت.

الخامسة: إنَّ كثيراً من التوجيهات الإعرابية التي ذكرها ابن الحداد البجلي للجمل وأشباه الجمل لم يشذ فيها عما ذكره من الشراح؛ لأن ابن الحداد -مع اجتهاده في تقصي المعاني ووجوه الإعراب- لم يكن يعمد بتوجيهاته إلى الجهة التي تلزمه مستقلاً الإعراب.

السادسة: في أكثر المواضع الخلافية يحكي ابن الحداد البجلي رأي المدرستين البصرية والكوفية دون ذكر أدلة كل رأي من الرأيين؛ وذلك مخافة التطويل.

السابعة: أكثر الآراء التي تبناها ابن الحداد الجلي في المسائل الخلافية، وحكاها دون ذكر مخالف لها هي آراء المدرسة البصرية؛ مما يدل على أنه كان يميل لآرائهم أكثر من ميله إلى آراء المدرسة الكوفية.

أما انفردات ابن الحداد واجتهاداته في الحروف:

الأولى: ذكر ابن الحداد أن (في) بمعنى (عن) في قول كعب بن زهير:

لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أُذْنِبُ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

إذ يقول: ((في هنا بمعنى عن، أي: كثرت عني))، وهذا القول تفرد به الحلي فلم أجده عند غيره من شارحي القصيدة.

الثانية: وجه ابن الحداد البجلي حرف الجر (من) لمعنى التبويض في قول كعب:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ

إذ يقول: ((من ماء) جار ومجرور في موضع جر صفة موصوف (ذي شبم)

متعلق بمحذوف، و(من) هنا للتبيين أو للتبويض)) ، وقد انفرد ابن الحداد البجلي بإجازة

كون (من) في هذا البيت للتبويض

الثالثة: وجه ابن الحداد أن (من) في قول كعب بن زهير:

حَرْفٌ أَحْوَاهَا أَبُوهَا مِنْ مُهَجَّنَةٍ وَعَمَّهَا خَالُهَا قَوْدَاءُ شِمْلِيلٍ

قد تكون ((اللتبيين))، وقد نفرد بهذا الرأي ابن الحداد البجلي، ولم أجد أحدا من

الشرح ذكر هذا الوجه لـ(من) في هذا البيت.

الرابعة: جاء في قول كعب بن زهير:

أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةٌ لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوَّانَ النَّصْحِ مَقْبُولٌ

إذ يقول ابن الحداد البجلي: ((أو حرف عطف معناه الشك والإبهام والتخيير

والإباحة، وقد تأتي للجمع بمعنى الواو، وهو هنا إما للتخيير؛ فيكون قد حاول حصول

إحدى هاتين الصفتين منها، أو بمعنى الواو فيكون قد حاول حصولهما معاً)) ، فأما

المعنى الأول فعلى أنها قد صدقت موعودها دون نصح منه أو أنها قبلت النصح منه

بعد أن أخلفت موعودها، وهذا المعنى انفرد به ابن الحداد، ولم أجد أحدا من الشراح أيد

هذا المعنى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- (١) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مزحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- (٢) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: وحيد عبد السلام بالي - محمد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- (٣) أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية - بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.
- (٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- (٥) الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- (٦) الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر - عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- (٧) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت،
- (٨) أصول النحو، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، ١٩٨١م.

- ٩) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- ١٠) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي (ت: ٥٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).
- ١١) الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)، مؤسسة أخبار سوهاج - مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ١٢) الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ١٣) أقصى المراد بشرح بانة سعاد، الشيخ جمال الدين يوسف بن سالم الحفني (ت: ١١٧٦)، تحقيق: د. عبدالمطيف أبوبكر بن صالح قمر أحمد انديشة وجدان محمّد قرمة، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠١٧م.
- ١٤) ألفية ابن مالك محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون - القاهرة، (د.ت).
- ١٥) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ١٦) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م.
- ١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- ١٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د.ت).
- ١٩) الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط٣، (د.ت).
- ٢٠) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٢١) بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار غريب - مصر، ٢٠٠٣م.
- ٢٢) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- ٢٣) تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٦٠م.
- ٢٤) التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٥) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٢٦) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) دار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

- (٢٧) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، الأعلام الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- (٢٨) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الانصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- (٢٩) التذيل والتكميل شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٣٠) التراكيب الإسنادية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار - القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- (٣١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- (٣٢) التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، والمعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- (٣٣) التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- (٣٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، جامعة الملك سعود، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- (٣٥) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، دار نواذر المخطوطات، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣٦) التعليقة على المقرب = شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، لبهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (ت: ٦٩٨ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

٣٧) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٣٨) تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب ابن خروف علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي (ت: ٦٠٩ هـ)، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٢٥هـ / ١٩٩٥م.

٣٩) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد أبو المنصور الأزهرى (ت: ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٤٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

٤١) جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٤٢) الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٤٣) الجوهر الوقاد في شرح بانة سعاد (مخطوط)، أحمد بن محمد بن علي بن إبراهيم الانصاري اليمني الشرواني، جامعة الملك سعود، رقم (٣٠٨٥) أدب.

- ٤٤) الجيم : أبو عمرو إسحاق بن مزار الشيباني بالولاء (ت: ٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- ٤٥) حاشية الشيخ الباجوري على قصيدة (بانت سعاد)، إبراهيم الباجوري، مطبعة الحلبي - مصر، (د.ت).
- ٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.
- ٤٧) الحدود في علم النحو شهاب الدين الأبيدي أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجات حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١ م.
- ٤٨) حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤ م.
- ٤٩) الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت: ٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).
- ٥٠) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - مصر، ط٤، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م.
- ٥١) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، مصر ١٩٩٩ م.
- ٥٢) دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب - القاهرة، (د.ط).

- ٥٣) دلائل الاعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، ط٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٥٤) ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: د. أحمد الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية - مصر، ط١، ٢٠١٤م.
- ٥٥) ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٥٦) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط٣ (د.ت).
- ٥٧) ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٨) ديوان الفرزدق أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٥٩) ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ٦٠) ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة - مصر، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ).
- ٦١) ديوان تابط شرا، تحقيق: علي نو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- ٦٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت - لبنان.
- ٦٣) الرابط وأثره في التراكيب في العربية، د. حمزة عبد الله النشرتي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط السنة السابع عشرة العددان السابع والستون والثامن والستون رجب ذو الحجة ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م
- ٦٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: احمد مطر الخراط، ط ١ ، دار القلم دمشق .
- ٦٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م
- ٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م.
- ٦٧) شرح الأبيات المشككة أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- ٦٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- ٦٩) شرح الدماميني على مغني اللبيب (شرح المزج)، بدر الدين الدماميني (ت: ٨٢٨هـ) ، تحقيق: د. عبد الحافظ حسن، مكتبة الآداب - مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م.
- ٧٠) شرح بانث سعاد، أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، مكتبة الآداب - القاهرة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣ م.

- (٧١) شرح تسهيل الفوائد ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، دار هجر - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- (٧٢) شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- (٧٣) شرح ديوان كعب بن زهير أبو سعيد السكري الحسن بن الحسين بن عبيد الله العتكي (ت: ٢٧٥هـ)، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط٤، ١٥٣١هـ / ٢٠١٠م.
- (٧٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، (د.ت).
- (٧٥) شرح شواهد الإيضاح ابن بري عبد الله بن بري بن عبد الجبار (ت: ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- (٧٦) شرح قصيدة بانث سعاد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية - القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- (٧٧) شرح قصيدة بانث سعاد، كمال الدين الأنباري، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٥م.
- (٧٨) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- (٧٩) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار - يونس، ط٢، ١٩٧٥هـ، ١٣٩٥م.

- ٨٠) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ج٥، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- ٨١) شرح المفصل ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية (ت: ٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م.
- ٨٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير : أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين ت ٦٤٥هـ) ، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢، ١٩٩٤ م .
- ٨٣) شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.
- ٨٤) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي المالكي (ت: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٨٥) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.
- ٨٦) شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي - علي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.

- ٨٧) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: ٨٥٥هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- ٨٨) الشعر والشعراء أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث - مصر، ١٤٢٣هـ.
- ٨٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٩٠) الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٩هـ.
- ٩١) ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- ٩٢) طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام بن عبيد الجمحي (ت: ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة (د.ت).
- ٩٣) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ٩٤) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- ٩٥) علم المعاني في الموروث البلاغي، د. حسن طبل، دار الإيمان - مصر، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٩٦) علو الكعب الأدبي شرح وإعراب قصيدة كعب بن زهير الصحابي، ابن عوف عمر كوني المعروف بعبد الرحمن بن عوف كوني، دار الميراث النبوي، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.
- ٩٧) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٩٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، الدكتور مهدي المخزومي، ط٣، ١٩٨٥.
- ٩٩) القواعد التطبيقية في اللغة العربية، د. نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون - بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١٠٠) الكافية في علم النحو ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- ١٠١) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ١٠٢) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- ١٠٣) كتاب العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- ١٠٤) كتاب الموقفي في النحو، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت: ٢٩٩هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي، والدكتور هاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد - المجلد الرابع، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- ١٠٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو ابن أحمد، جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ١٠٦) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- ١٠٧) كنه المراد في بيان بانة سعاد لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ١٠٨) اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٠٩) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.
- ١١٠) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣ - ١٤١٤هـ.

- ١١١) اللحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ١١٢) اللع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ١١٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التيمي (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب - د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت، (د.ت).
- ١١٤) المتشابه والمختلف في النحو العربي، د. محمد حسين صبرة الاستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية - مصر، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ١١٥) مختصر شرح بانة سعاد وإعرابها لإبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: ضياء الدين حمزة عبد السلام الغول، الجامعة الإسلامية - غزة، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- ١١٦) مختصر في شواذ القرآن من كتب البديع، ابن خالويه، حسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمداني (ت: ٩٨٠، ٣٧٠هـ)، مكتبة المنتبي في القاهرة .
- ١١٧) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط ٧.
- ١١٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي - مصر، ط ٢.
- ١١٩) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م..

١٢٠) مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، دار المعارف - مصر، ط٧، ١٩٨٨م.

١٢١) مصدق الفضل شرح قصيدة بانث سعاد لشيخ شهاب الدين احمد بن شمس الدين ين عمر الهندي الدولة آبادي الزوالي الغزنوي (ت: ٨٤٨هـ) بجونفور، دائرة المعارف النظامية - الهند، ط١، (د.ت).

١٢٢) معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

١٢٣) معاني القرآن، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي (ت: ١٨٩هـ)، جمع وتحقيق: د. عيسى شحاتة، دار قباء - القاهرة، ١٩٩٨م.

١٢٤) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.

١٢٥) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٢٦) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر - الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

١٢٧) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، صادر - بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

١٢٨) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٢٩) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كالحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ) الرسالة - بيروت، ط ٧، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤.

١٣٠) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٣١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

١٣٢) المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

١٣٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

١٣٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر - أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني - د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام - مصر، ط ١، ج ٤، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

١٣٥) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.

١٣٦) المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.

١٣٧) المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

١٣٨) مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ط.).
١٣٩) موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الامام الصادق (عليه السلام) أشرف العلامة الفقيه جعفر السبحاني، الاضواء/ بيروت- لبنان.

١٤٠) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح - مصر.

١٤١) الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق.

١٤٢) نتائج الفكر في النحو للسّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ج١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٤٣) النحو المصفي، د. محمد عيد، مكتبة الشباب - القاهرة .

١٤٤) النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف - مصر، ط١٥.

١٤٥) النص والخطاب والإجراء لروبرت دي بوجراند، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

١٤٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي .

١٤٧) النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - مصر، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

الابحاث:

١٤٩) نقضُ نيابة حروفِ الجرِّ في منهجِ القصاد في شرحِ بانثُ سعادُ ابن الحداد البجلي الحلبي: دكتور هاشم جعفر حسين، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، مقبول النشر في مجلة تراث الحلة العدد ٢٢.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Babylon
College of Education
Dept. of Arabic Language



Grammar lesson in

Al-Qassad Approach in Explaining Banat Souad

For Jamal Al-Din Ahmed bin Muhammad bin Al-Haddad

Al-Bajali Al-Hilli

He was alive in (٧٤٧.H)

A Thesis Submitted:

**To the Council of the Faculty of Education for Humanities
at the University of Babylon, part of the requirements for
obtaining a master's degree in Education Arabic language /
language**

By:

Hayder Mujd Salih

Assistant.Prof.Dr. Amin Obaid Jigan

٢٠٢٢ A.D

١٤٤٤.H

Abstract

This good city called Al-Hilla Al-Fayhaa has produced many scholars in various scientific fields, including the field of language and literature. Their upbringing, not the years of their death as a male, and among these scholars is Sheikh Jamal al-Din Ahmed bin al-Haddad al-Bajali al-Hilli, whose biography is limited to the books of translations that he was alive in the year (٧٤٧ AH) with a statement of some of his books and licenses.

In these recent years, his book, entitled “Manhaj al-Qassad fi Sharh Banat Suad”, has reached us with two investigations, one of which is: Investigations by Professor Saad al-Haddad in ٢٠١٧, and the other: Investigations by Dr. Ali Abbas al-Araji in ٢٠١٩.

In this thesis, the researcher has studied the grammatical and semantic issues in the book (Al-Qassad Method in Explaining the Poem of Bant Suad) by the scholar Jamal Al-Din Ibn Al-Haddad Al-Bajali, those issues represented in: the significance of letters, the locations of sentences and semi-sentences in terms of syntax and semantics, and grammatical dispute issues.

As for the connotation of letters, the researcher studied prepositions and their prepositions and their primary and subordinate meanings, conjunctions and their primary and subordinate meanings, and the connotation of letters specialized in nouns, and letters specialized in parent and subsidiary verbs.

As for sentences and semi-sentences, the researcher studied the actual sentence and its locations in the descriptive, descriptive and present case, as well as the nominal sentence in the same three previous sites.

As for the controversial issues, the researcher studied the issues related to the predicate, the issues related to the accusative, and the issues related to the subjunctive, and the researcher followed the evidence that the scholars inferred on their statements, and tried to weigh between those statements according to the strength of evidence for some of these sayings, and the weakness of the evidence for the statements. Other.

In conclusion, we pray to God (Almighty and Majestic) to make this work purely for his sake, and to grant him acceptance, and whatever success is from God alone, and whatever was wrong or forgetful is from me and from Satan.